



العنوان:

مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي
للتنبؤ بالتعثر المالي.
دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية المسيلة.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: بنوك

إعداد
الطالبة: الأستاذ
المشرف:

– أ. القري عبد الرحمان

– سليمان حميدة

لجنة
المناقشة

أعضاء اللجنة

الرتبة	الصفة
أستاذ مساعد –	مقررا ومشرفا
أستاذ مساعد –	رئيسا وعضوا

أ. القري عبد الرحمان

أ. بدار عاشور

السنة الجامعية: 2014/2013

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوى
أ - و	مقدمة عامة:
أ	أولا : الإشكالية
أ - ب	ثانيا : الفرضيات
ب	ثالثا : أهمية الموضوع
ب	رابعا : أسباب اختيار الموضوع
ج	خامسا : أهداف البحث
ج	سادسا: المنهج المستخدم
ج- هـ	سابعا : الدراسات السابقة
هـ - و	ثامنا: تقسيمات البحث
و	تاسعا: صعوبات البحث
9	تمهيد:
10	1.التحليل المالي
10	1.1.التطور التاريخي للتحليل المالي وأسباب نشأته
10-11	1.1.1.التطور التاريخي للتحليل المالي
11-12	1.1.2.أسباب نشأة التحليل المالي
12-13	2.1. مفهوم التحليل المالي
13	3.1.أهمية التحليل المالي وأهدافه
13-14	1.3.1.الأهمية
14-15	2.3.1.الأهداف
15-19	4.1. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
16	1.4.1.المستفيدون داخل المؤسسة
17-19	2.4.1.المستفيدون خارج المؤسسة
19	5.1.معايير التحليل المالي
19	1.5.1.المعايير المطلقة (النمطية)

20-19	2.5.1.المعايير الصناعية(المعايير القطاعية)
20	3.5.1.المعايير التاريخية
20	4.5.1.المعايير الإدارية (معايير التخطيط)
21	11.أهم مؤشرات التحليل المالي
21	11.1.المجموعات الأربعة للنسب المالية
23 -21	11.1.1.نسب السيولة
26 -24	11.2.1.نسب المديونية (نسب رأس المال)
29 -26	11.3.1.نسب النشاط و التسيير
32 -29	11.4.1.نسب الربحية
32	11.2.النسب المالية وفق القوائم المالية
33	11.2.1.النسب المالية لقائمة المركز المالي
36 -34	11.2.2.النسب المالية لقائمة الدخل
36	11.3.مؤشرات التوازن المالي
38 -36	11.3.1.رأس المال العامل
38	11.3.2.احتياجات رأس المال العامل
39	11.3.3.الخزينة:
40	خلاصة الفصل
42	تمهيد
43	1.مدخل للتعثر المالي في البنوك التجارية
43	1.1.مفهوم المخاطرة التي تواجهها البنوك التجارية وأنواعها
44 -43	1.1.1. مفهوم المخاطرة
49 -44	1.2.1.أنواع المخاطر المصرفية
49	2.1.مفهوم التعثر المالي وبعض المفاهيم ذات الصلة
51 -50	1.2.1.مفهوم القروض المتعثرة
51	2.2.1.مفهوم الفشل المالي
51	3.2.1.مفهوم التعثر المالي
51	3.1.أنواع التعثر المالي ومراحله وأسبابه
52	1.3.1.أنواع التعثر المالي
54 -52	2.3.1.مراحل التعثر المالي
56 -54	3.3.1.أسباب التعثر المالي

56	4. مؤشرات تعثر القروض والآثار السلبية للقروض المتعثرة
57 - 56	1.4.1. مؤشرات تعثر القروض
59 - 57	2.4.1. الآثار السلبية للقروض المتعثرة
64 - 59	5.1. معالجة القروض المتعثرة
64	11. التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل
64	11.1. مفهوم التنبؤ وأنواعه وخطواته
65 - 64	11.1.1. مفهوم التنبؤ
65	11.2.1. أنواع التنبؤ
65	11.3.1. خطوات التنبؤ
66	11.2. أهمية التنبؤ بالتعثر
67 - 66	11.3. التحليل المالي والتنبؤ
71 - 67	11.4. نماذج التنبؤ بالفشل المالي
71	11.5. مفهوم ومحددات التنبؤ المالي
72	11.5.1. مفهوم التنبؤ المالي
73 - 72	11.5.2. محددات التنبؤ المالي
73	11.6. التحليل المالي باستخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي
74	خلاصة الفصل
77	تمهيد
78	1. ميدان ومنهجية الدراسة
78	1.1. ميدان الدراسة
79 - 78	1.1.1. البنك الوطني الجزائري BNA وكالة المسيلة
79	1.1.2. بنك التنمية المحلية BDL وكالة المسيلة
80 - 79	1.1.3. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة
80	1.1.4. البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة المسيلة
80	1.1.5. القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة المسيلة
81	2. منهجية الدراسة
81	11. تحليل الاستبيان وتحليل نتائجه
88 - 82	11.1. تحليل البيانات الشخصية
88	11.2. تحليل الاستبيان
90 - 88	11.2.1. قياس صدق وثبات الاستبيان

90	2.2.11. اختبار التوزيع الطبيعي
91	3.11. اختبار الفرضيات
94 - 91	3.11.1. مقارنة المتوسطات
101 - 94	3.11.2. اختبار الفرضيات من خلال إحصائية (t)
105 - 101	3.3.11. اختبار الفرضيات من خلال تحليل علاقة الارتباط و الانحدار
108 - 105	3.11.4. اختبار الفرضيات من خلال تحليل التباين
109 - 108	11.4. نتائج تحليل الاستبيان
110	خلاصة الفصل
112	الخاتمة العامة
112	أولاً: عرض النتائج
113 - 112	أ- النتائج العامة
114 - 113	ب- النتائج الخاصة
115 - 114	ثانياً: اختبار الفرضيات
116 - 115	ثالثاً: الاقتراحات
117 - 116	رابعاً: آفاق البحث
125 - 119	المراجع
137 - 127	الملاحق

1 فهرس الجداول:

الرقم	المحتويات	الصفحة
01	وضعية البنك تجاه تغيرات معدلات الفائدة	47
02	النسب المالية الخاصة بنموذج كيدا	69
03	درجات تصنيف مخاطر الإقراض وفقا لنموذج Sherrord	70
04	جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات الشخصية	82
05	توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي	82
06	توزيع المستجوبين حسب التخصص في الشهادة	83
07	توزيع المستجوبين حسب عدد سنوات الخبرة	84
08	توزيع المستجوبين حسب الوظيفة في البنك	85
09	توزيع المستجوبين حسب اسم البنك الذي يعملون فيه	86
10	توزيع المستجوبين حسب مكان العمل في البنك	87
11	معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحاور الثلاثة معا	89
12	معامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبيان	89
13	اختبار " كلامرنوف - سميرنوف "	90
14	مقارنة المتوسطات بالنسبة للمحور الأول	91
15	مقارنة المتوسطات بالنسبة للمحور الثاني	92
16	مقارنة المتوسطات بالنسبة للمحور الثالث	93
17	مقارنة المتوسطات بالنسبة للمحاور الثلاثة معا	94
18	اختبار الفرضيات من خلال إحصائية (t) بالنسبة للمحور الأول	95-96
19	اختبار الفرضيات من خلال إحصائية (t) بالنسبة للمحور الثاني	97
20	اختبار الفرضيات من خلال إحصائية (t) بالنسبة للمحور الثالث	99
21	اختبار الفرضيات من خلال إحصائية (t) بالنسبة للاستبيان ككل	100
22	اختبار الفرضيات من خلال معامل الارتباط	102
23	معامل الارتباط المتعدد	103
24	جدول يوضح معادلة الانحدار	104
25	تأثير المحور الثاني على المحور الأول باستخدام تحليل التباين بعامل	106
26	تأثير المحور الثالث على المحور الأول باستخدام تحليل التباين بعامل	107
27	تأثير المحور الثاني على المحور الثالث باستخدام تحليل التباين بعامل	108

2 فهرس الأشكال:

الرقم	المحتويات	الصفحة
01	معالجة القروض المتعثرة	61
02	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	83
03	توزيع العينة حسب الشهادة	84
04	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	85
05	توزيع العينة حسب الوظيفة في البنك	86
06	توزيع العينة حسب البنك الذي يعمل فيه	87
07	توزيع العينة حسب مكان في البنك	88

مقدمة عامة:

تسعى مجمل المؤسسات إلى تحقيق التسيير الأمثل والأداء الجيد لمختلف وظائفها من خلال الاعتماد على الأساليب والتقنيات المستحدثة في مجال التسيير والإدارة، ولعل من أولى الإدارات حاجة لهاته الأساليب والأدوات نجد الإدارة المالية، والتي تعد عصباً حساساً ضمن المؤسسة كنظام، حيث أن أي اختلال في أدائها تتجر عنه اختلالات كثيرة في العديد من الوظائف الأخرى.

إن من أبرز الحالات العارضة في عمل الإدارة المالية وخاصة في المؤسسات المالية البنكية منها وذات الطابع التجاري نجد حالة الفشل في تحصيل المستحقات المالية، مما يصعب العملية التمويلية للمؤسسة، والذي يعد خلافاً يؤدي إلى مشاكل مالية، تستوجب الاستعانة بالأساليب المستخدمة في التنبؤ بمثل هذه الحالات، من أهم تلك الأساليب نجد التحليل المالي كآلية للكشف المبكر عن التعثر المالي.

أولاً: الإشكالية

ولهذا جاءت هذه الدراسة والتي أردنا من خلالها الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي؟

التساؤلات الفرعية: وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تعتمد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير وهل تستخدم أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي؟

- ما هي الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك؟

- ما هي الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين؟

ثانياً: الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن وضع الفرضية الرئيسية التالية لاختبار مدى صحتها:

- تعتمد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي.

كما يمكن وضع الفرضيات الفرعية التالية لاختبار مدى صحتها أيضاً:

- تعتمد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي انطلاقاً من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك.

- تعتمد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي انطلاقاً من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين.

ثالثاً: أهمية الموضوع

تتجلى أهمية موضوع البحث في إبراز أهم الأدوات المستخدمة في ترشيد قرارات الوظيفة المالية، والمتمثلة في التحليل المالي كآلية يمكن أن تساعد على التسيير الكفؤ والفعال للوظيفة المالية، بدءاً بالتنبؤ بمختلف الحالات العارضة لعمل هاته الوظيفة والتي يأتي في مقدمتها حالات التعثر المالي، المعبر عنه بعسر السداد من طرف المقترضين لدى البنوك التجارية، لنتوصل إلى مدى اعتماده من طرف البنوك التجارية للتنبؤ بالتعثر المالي الذي يحدث أثناء عملها

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

تنقسم أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وموضوعية:

أما الذاتية منها فهي:

- قلة الدراسات المتخصصة في معالجة المواضيع المتعلقة بالتعثر المالي واستخدام التحليل المالي في التنبؤ بوقوعه.

- الميل الشخصي إلى معالجة المواضيع المتعلقة بالتعثر المالي كونه إشكالية يجب معالجتها.

أما الأسباب الموضوعية:

- ارتباط الموضوع بتخصص الباحث.

- افتقار المكتبة المحلية للمراجع التي تتناول موضوع التعثر المالي بشكل مباشر، وإن وجدت فإنها تتناول الموضوع من جوانب قليلة الأهمية.

- الوقوف على الواقع العملي لكيفية استخدام البنوك التجارية العاملة في المنطقة للتحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي.

- لأن البنوك التجارية تعتمد بشكل كبير على التحليل المالي.

خامساً: أهداف البحث

الغرض من البحث لا يعدو عن تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الإلمام بمختلف الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد استخدامها في التنبؤ بالتعثر المالي.

-بيان مدى أهمية التحليل المالي كأداة مستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي، ودوره في الكشف المبكر عن حالاته العارضة.

-محاولة التعرف عن كثب على حالات التعثر المالي التي تقع فيها البنوك العاملة في المنطقة وآليات الكشف عنها.

- إبراز مختلف المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي كأداة للتنبؤ بالتعثر المالي، ومحاولة وضع حلول تصورية لها.

سادسا: المنهج المستخدم

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى جزئين، جزء نظري تم الاعتماد فيه على المنهج الوصفي باعتباره مناسبا لمثل هذه المواضيع ويتلاءم مع مقام تقرير الحقائق بحيث سنحاول وصف الظاهرة المدروسة أي (مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي) وذلك بالتعرف على المفاهيم والتعاريف والمصطلحات والأنواع وغيرها واستخدام الكتب والمجلات وغيرها، أما الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على منهج دراسة الحالة باعتباره مناسبا وذلك من خلال مسح ميداني لمجموعة من البنوك التجارية العاملة بالمنطقة.

سابعا: الدراسات السابقة

1. دراسة هلا بسام عبد الله الغصين (2004) بعنوان: "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر الشركات العاملة في قطاع المقاولات في قطاع غزة، حيث يعطي هذا التنبؤ مؤشرا مبكرا للجهات المعنية للتدخل واتخاذ القرار المناسب قبل فشل المؤسسة وتعثرها، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة، في توضيح دور التحليل المالي وكيفية الاستفادة من نتائجه عند اتخاذ القرار لدى العديد من القطاعات مثل البنوك.

حيث تم استخدام أسلوب الانحدار للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية، أهم النتائج التي تم التوصل إليها نموذج مكون من العديد من النسب المهمة كنسبة رأس المال العامل إلى مجموع الأصول ونسبة الإيرادات إلى مجموع الأصول ونسبة الذمم المدينة إلى مجموع الأصول ونسبة الذمم المدينة إلى الأصول المتداولة.

وأوصت الدراسة بالعمل على الاهتمام بتحليل النسب المالية لما لها من أهمية في وضع مؤشرات هامة عن وضع المؤسسات ولفت أنظار تلك المؤسسات بجدوى تحليل النسب المالية لها.

2. دراسة الكحلوت (2005) بعنوان: "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي واستخدمت الدراسة أداة الإستبانة لتحقيق الغرض المطلوب.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من محلي الائتمان لا يستخدمون التحليل المالي مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جداً، كذلك لا يوجد إدراك لدى غالبية محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك بالتحليل المالي لترشيد قرار منح الائتمان من خلال زيادة قدرة الموظفين من خلال التدريب والتطوير والتأهيل المستمر لموظفي الائتمان.

3. دراسة عمار أكرم عمر الطويل (2008) بعنوان: "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر"، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل للتنبؤ بالتعثر، واستهدفت الدراسة المصارف العاملة في فلسطين، واستخدمت الدراسة أداة الإستبانة لتحقيق الغرض المطلوب.

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة وذلك لأغراض معينة كتنظيم أداء المصارف واتخاذ القرارات، كما توصل إلى إهمال في منح دورات تدريبية للموظفين لتطوير قدراتهم في مجال التنبؤ بالتعثر وعدم استخدامها لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

4. دراسة سليمان بن بوزيد (2011) بعنوان: "دور نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي"، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العمومية لمدينة بوسعادة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي في البنوك التجارية، واستهدفت الدراسة المصارف التجارية العمومية لمدينة بوسعادة، واستخدمت الدراسة المقارنة بين البنوك لتحقيق الغرض المطلوب، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود سياسة ائتمانية في البنوك تتسم بالشمول والوضوح والواقعية.

كما توصلت إلى أن مصالحي منح القروض بالبنوك لا تعتمد على نماذج التنبؤ بالتعثر المالي وعلى نماذج تصنيف المخاطر الائتمانية المتعلقة بالقروض مما يعني أن هذه البنوك عرضة للتعثر المصرفي بسبب تعثر هذه القروض

كما أوصت هذه الدراسة بضرورة وضع سياسة ائتمانية مكتوبة من أجل تفادي مخاطر متعلقة بعمليات منح القروض على البنوك.

ثامناً: تقسيمات البحث

لتسهيل معالجة الموضوع تم تقسيمه إلى جزئين، جزء نظري وجزء تطبيقي، مسبقين بمقدمة ومختومين بخاتمة، جاء الجزء النظري في فصلين، تناول أولهما مدخلا نظري للتحليل المالي احتوى على مبحثين، يتطرق المبحث الأول إلى التحليل المالي في خمسة مطالب يتابع أولها التطور التاريخي للتحليل المالي وأسباب نشأته، أما ثانيها فيبين مفهوم التحليل المالي، وثالثها يبرز أهمية وأهداف التحليل المالي، والرابع يحدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، وخامسها يوضح معايير التحليل المالي، كما يتطرق المبحث الثاني إلى أهم مؤشرات التحليل المالي في ثلاثة مطالب، أولها يبين المجموعات الأربعة للنسب المالية، والثاني النسب المالية وفق القوائم المالية، والثالث مؤشرات التوازن المالي.

أما الفصل الثاني والمعنون بالتعثر المالي للبنوك التجارية ف جاء في مبحثين، تناول المبحث الأولمدخل للتعثر المالي للبنوك التجارية في خمسة مطالب يوضح الأول مفهوم المخاطرة التي تواجهها البنوك التجارية وأنواعها، ويبرز الثاني مفهوم التعثر المالي وبعض المفاهيم ذات الصلة، ويفصل الثالث أنواع التعثر المالي ومراحل وأسبابه، ويبين الرابع مؤشرات تعثر القروض والآثار السلبية للقروض المتعثرة، أما الخامس فيوضح كيفية معالجة القروض المتعثرة، أما المبحث الثاني المعنون بالتحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل، ضمن ستة مطالب تناول الأول مفهوم التنبؤ وأنواعه وخطواته، ويبرز الثاني أهمية التنبؤ بالتعثر، ويتطرق الثالث إلى التحليل المالي والتنبؤ، ويوضح الرابع نماذج التنبؤ بالفشل، ويوضح الخامس مفهوم ومحددات التنبؤ المالي، أما السادس فيبين التحليل المالي باستخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي.

أما الجزء التطبيقي جاء في فصل وحيد معنون بدراسة ميدانية لمجموعة من البنوك التجارية العاملة في المنطقة، في مبحثين تناول أولهما ميدان ومنهجية الدراسة في مطلبين، الأول يتناول ميدان الدراسة والثاني منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني يتطرق لتحليل الاستبيان وتحليل نتائجه. في ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول تحليل البيانات الشخصية، والثاني تحليل الاستبيان، أما الثالث فقد تناول نتائج تحليل الاستبيان.

ليختتم بخاتمة تناولت جملة من النتائج تم الوصول إليها واقتراحات تم طرحها.

تاسعا: صعوبات البحث

وكأي باحث لابد من مواجهة العديد من الصعوبات والمتمثلة أساسا في قلة المراجع المتخصصة بشكل مباشر في الموضوع، وافتقار المكتبة الوطنية لمراجع حديثة في الموضوع كذلك صعوبات تتعلق بالجانب التطبيقي من الموضوع تتمثل في صعوبة الحصول على بيانات دقيقة أو إحصائيات جاهزة خاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية.

صعوبة إقناع الموظفين في البنوك محل الدراسة للإجابة على الاستبيان وذلك نظرا لضيق الوقت وضغط العمل.

تمهيد:

يعد التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وبالتحديد في فترة الكساد العظيم الذي ساد في الاقتصاديات الرأسمالية بعد انهيار المؤسسات المالية والمصرفية، مما دعا إلى البحث عن أساليب تتناسب مع متطلبات الأوضاع الاقتصادية فظهر التحليل المالي ليساهم في التحليل والتقييم والتنبؤ.

فالتحليل المالي للمؤسسة يعكس حالتها المالية وقابليتها للحفاظ على مستوى معين من السيولة لتفادي التعثر المالي، ولهذا الغرض يستخدم المحلل المالي مجموعة من الأدوات من أهمها التحليل بمؤشرات التوازن المالي والتحليل بواسطة النسب المالية والنسب المالية وفق القوائم المالية. وفي محاولة منا للإلمام بكافة جوانب التحليل المالي قسمنا اصفلى كما يلي :

- ا. التحليل المالي.
- اا. أهم مؤشرات التحليل المالي.

1. التحليل المالي

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة مبسطة عن التحليل المالي وذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- التطور التاريخي للتحليل المالي وأسباب نشأته.
- مفهوم التحليل المالي.
- أهمية وأهداف التحليل المالي.
- الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.
- معايير التحليل المالي.

1.1. التطور التاريخي للتحليل المالي وأسباب نشأته

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تطورات التحليل المالي عبر الزمن والأسباب التي ساهمت في زيادة أهميته أي أسباب نشأته:

1.1.1. التطور التاريخي للتحليل المالي:

تاريخياً يرجع التحليل المالي إلى اتجاهين:¹

الأول مصرفي، إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1890 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة بشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، وتعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929 والتي كانت نتائجه إفلاس العديد من المؤسسات نتيجة عدم ملاءمتها الفنية والحقيقية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها، كما أدى هذا الإفلاس إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للمؤسسات، إن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل، التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، داراليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص 17.

لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص المؤسسة، و/أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء المؤسسات.

2.1.1 أسباب نشأة التحليل المالي

ترجع نشأة التحليل المالي إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1- الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفورات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى مؤسسة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

2- التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

لما كان نجاح واستمرار وجود المؤسسات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه المؤسسات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى تفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

3- الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون والحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع مؤسسات الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات

¹حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، الوارق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2011، ص 25، 26.

مؤسسات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

4- الائتمان:

إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك فقد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.

2.1. مفهوم التحليل المالي

هناك العديد من التعاريف التي وُصف بها التحليل المالي وذلك راجع إلى وجهة نظر من وضع ذلك التعريف، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

1- يعرفه منير شاكِر محمد وآخرون: "بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها، وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة".¹

2- كما يعرفه رشاد العصار وآخرون: "علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية، بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب".²

3- في حين يعرفه عبد الحليم كراجه وآخرون: "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات

¹ منير شاكِر محمد، وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرار، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص12.

² رشاد العصار، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص151.

التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".¹

ومما سبق، يمكن القول بأن التحليل المالي هو العلم الذي يهتم بدراسة القوائم المالية، وذلك باستخدام مؤشرات كمية ونوعية تساعد في تقييم أداء المؤسسة من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف، وتحديد مسبباتها بقصد المساعدة على اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.

3.1. أهمية التحليل المالي وأهدافه

إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساماً خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي وجعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور، وإذا نظرنا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لا بد من معرفة هذه الأهمية وكذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وسيتم التطرق إلى الأهمية والأهداف فيما يلي:

1.3.1. الأهمية:

لاشك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المؤسسات الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور جيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالآتي:²

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

¹ عبد الحليم كراجه، آخرون، الإدارة، التحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص141.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص: 24، 25.

كما تكمن أهميته في أنه يساعد البنك في ما يلي:¹

- توفير المعلومات اللازمة لتقييم البنك، ومركزه المالي، ومدى فعالية أنشطته وكفاءتها؛
- يساعد في تقييم أداء الإدارات المختلفة في البنك، ومدى كفاءتها في إنتاج عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها؛
- يساعد في تحديد نقاط القوة في البنك، ومن ثم يستطيع البنك البناء عليها في خطته المستقبلية، وتحديد نقاط الضعف للعمل على إتلافها؛ أي يساعد البنك في ترشيد قراراته الإدارية؛
- كما يشير البعض إلى أهمية التحليل المالي في إطار التوجه الإستراتيجي للتحليل المالي بأنه أصبح باستطاعة مدراء المؤسسات بأن ينظروا للمستقبل من خلاله وذلك بهدف الحصول على تصورات واضحة عن الظروف المالية للمؤسسة.²

2.3.1 الأهداف

تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهة التي تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية وإما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة والمتمثلة في رجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة، المساهمون، الموردون الخ.³

وعموماً فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الغايات التالية:⁴

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

كما يهدف التحليل المالي أيضاً إلى ما يلي:⁵

- تقييم نتائج قرارات الاستثمار التمويل؛

¹ هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص301.

² تانيا قادر عبد الرحمان، "دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الإئتماني المصرفي"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 26، كلية الإدارة والاقتصاد، كركوك، 2012، ص63.

³ www.startimes.com، Page consultée le 18/03/2014، 22:22.

⁴ عبد الحليم كراجة، آخرون، مرجع سابق، ص143.

⁵ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص: 21، 22.

- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛
- تحديد انحرافات الأداء وتشخيص أسبابها.

كما يهدف إلى:¹

- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم:
- ✓ الحكم على جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- ✓ بيان وضع ومستوى المؤسسة؛
- ✓ الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة.

4.1. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من نتائج ومؤشرات التحليل المالي، حسب حاجاتهم واستخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لعلاقتهم بالمؤسسة من جهة، وتبعاً لنوع القرارات المبنية والتي ستبنى على هذه المعلومات من جهة أخرى²، كما أن الغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة³، ويمكن تصنيف الجهات أو الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي إلى:

1.4.1. المستفيدون داخل المؤسسة:

- إن أول المستفيدين من نتائج التحليل المالي المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، وذلك بهدف الحصول على مؤشرات مالية كمية تتعلق بأداء المؤسسة بصورة شاملة، وبالتالي تساعد الإدارة على القيام بالوظائف المختلفة من رقابة وتخطيط وتقويم واتخاذ القرارات.⁴
- إدارة المؤسسة نفسها:

¹ خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية، العالمية، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010، ص162.

² إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006، ص66.

³ منير شاكر محمد، آخرون، مرجع سابق، ص18.

⁴ إيمان أنجرو، مرجع سابق، ص66.

حيث تهتم إدارة المؤسسة بالحصول على المعلومات التالية:

- ✓ ربحية المؤسسة والعائد على الاستثمار
- ✓ الاتجاهات التي تتخذها إدارة المؤسسة
- ✓ فعالية الرقابة
- ✓ -

• ومن المهتمين بنتائج ومؤشرات التحليل المالي أصحاب المؤسسة إذ يسعى هؤلاء إلى تعظيم ثروتهم والحفاظ عليها وتميبتها.¹

• العاملون بالمؤسسة:² حيث يهتمون بنتائج التحليل المالي لسببين هما:

- ✓ تعزيز الشعور بالانتماء والانجاز.
- ✓ التعرف على الحد المعقول من المطالب ضمن الظروف الاقتصادية للمؤسسة.

• المساهمون:

أكثر ما يهم المساهم هو العائد (الربح) على المال المستثمر، ودرجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها استثماراته، ولذلك فهو دائماً لا يدخر جهداً في البحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب³، كما أن أساليب التحليل المالي تساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية ناجحة.⁴

2.4.1. المستفيدون خارج المؤسسة:

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بالمؤسسة، مثل:

• المقرضون:

¹ مرجع نفسه، ص 66.

² خالد محمود الكحلوت، مرجع سابق، ص 23.

³ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 42.

⁴ سالم محمد عبود، "تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي"، مجلة المثلى للعلوم الإدارية، الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، مركز بحوث التسويق، بغداد، 2013، ص 98.

حيث أنهم يقومون بمنح القروض مع توقع الحصول على فوائد القرض فضلا عن أصل القرض، وهذه الفئة تستخدم معلومات التحليل المالي من أجل الاطمئنان على جدارة طالب القرض الائتمانية، وتقدير المخاطر المتعلقة بالائتمان، وكذلك من أجل تحديد حجم القرض الممكن منحه، شروطه، أجله، تكلفته، درجة العسر أو اليسر المالي التي تواجه العميل طالب القرض.¹

• سماسرة الأوراق المالية:

يهدف هؤلاء السماسرة من التحليل المالي التعرف على ما يلي:²

- ✓ التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- ✓ أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

• الدائنون:

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين:³

- ✓ الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.
- الديون قصيرة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

• الجهات والمنشآت الحكومية:⁴

يعود اهتمام الجهات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأسباب رقابية وضريبية.

• المستثمرون الحاليون والمتوقعون:

¹ إيمان أنجرو، مرجع سابق، ص 66.

² حليلة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص 42.

³ منير شاكر محمد، آخرون، مرجع سابق، ص 19.

⁴ خالد محمود الكحلوت، مرجع سابق، ص 23.

المستثمرون:¹

- يهتمون بالحصول على المعلومات التالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على سبيل المثال:
- ✓ أداء المؤسسة على المدى الطويل والقصير وقدرتها على تحقيق الأرباح على الاستثمارات.
 - ✓ الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن.
 - ✓ سياسة توزيع الأرباح.
 - ✓ الوضع المالي للمؤسسة حالياً والعوامل الممكن أن تؤثر فيه مستقبلاً.
 - ✓ الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السلبي والإيجابي المتوقع نتيجة التركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.
 - ✓ إمكانيات تطور المؤسسة ونموها وبيان أثر ذلك كله على الأرباح وقيمة الأسهم.

• المنافسون:²

- وهدفهم معرفة الخلل أو التمييز لدى المؤسسة لكي يضعون الخطط المقابلة والمنافسة لتحقيق أغراضهم.
- كما تهتم جهات أخرى داخل المجتمع بحكم وظائفها الإشرافية والرقابية بنتائج التحليل المالي، ومن أمثلتها الدوائر الضريبية، وأجهزة التخطيط الحكومي.³
 - الأجهزة الضريبية:

لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية.⁴

• بيوت الخبرة المالية:

- هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المؤسسة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب.⁵

5.1. معايير التحليل المالي

¹ خليل الشماخ، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1990، ص ص: 11، 12.

² سعد الله عادل، دور التحليل المالي في عملية منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011، ص 52.

³ إيمان أنجرو، مرجع سابق، ص 67.

⁴ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 31.

⁵ رشاد العصار، آخرون، مرجع سابق، ص 153.

من المعروف بين الأوساط المالية أن نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية لأن تعكس المعلومة المناسبة وتحقق أهداف التحليل، لذا لا بد على القائم بعملية التحليل من اعتماد معايير للحكم على كفاءة نتائج التحليل.¹

ومن المعايير شائعة الاستخدام ما يلي:

1.5.1. المعايير المطلقة (النمطية):

يقصد بالمعايير المطلقة، قيم أو معدلات متعارف عليها في حقل التحليل المالي وبمعنى آخر يعني المعيار المطلق وجود خاصية مستأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية.²

كما يقصد بها؛ النسب والمعدلات التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف نوعها وعمرها والصناعة ووقت التحليل وأغراض المحلل، ويؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل المؤسسات.³

2.5.1. المعايير الصناعية (المعايير القطاعية):

وهي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط، وهي لذلك أكثر قربا إلى الواقع من المعايير المطلقة لأنها تأخذ بالاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني، ولكنها تنتقد أيضا في أنها تعطي معايير موحدة لكافة المؤسسات في ذلك القطاع أو الصناعة ولا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بالمؤسسات بشكل إنفرادي.⁴

حيث يتم التوصل إلى هذه المعايير من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من المؤسسات تنتمي إلى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة⁵، وتفيد هذه المعايير عند مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة حيث يتم تحديد أداء المؤسسة.⁶

¹عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص30.

²حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص77.

³عبد الحليم كراجة، آخرون، مرجع سابق، ص145.

⁴منير شاكر محمد، آخرون، مرجع سابق، ص84.

⁵رشاد العصار، آخرون، مرجع سابق، ص156.

⁶أمين السيد أحمد لطف، التحليل المالي لأغراض تقييم، مراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006،

3.5.1. المعايير التاريخية:

وهي المعايير المنتقاة من فعاليات المؤسسة ذاتها للسنوات السابقة¹، وتستخدم في الحكم عن مستوى المؤسسة في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه المؤسسة.²

4.5.1. المعايير الإدارية (معايير التخطيط):

هي المعايير المصممة من قبل إدارة المشروع والمبنية على الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المشروع المختلفة، وهذه المعايير تُصمم بناءً على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة، والتي تمثل مؤشراً للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات، ولكن يُعاب على هذه المعايير في أنها قد لا تُمثّل المعايير المثلى للمقارنة، وذلك لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المشاريع المماثلة³، وبالتالي فإن هذه المعايير قد تخفق عند مقارنتها بالأداء العام للقطاع العام الذي تعمل ضمنه المؤسسة أو المؤسسات الممثلة في الخارج.⁴

II. أهم مؤشرات التحليل المالي

للتحليل المالي طرق وأساليب يستخدمها المحلل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات معينة أثناء القيام بعملية التحليل المالي وهذه الطرق هي طرق تقليدية ذات أهمية وفعالية في عملية التحليل المالي، كالنسب المالية، ومؤشرات التوازن المالي.

II.1. المجموعات الأربعة للنسب المالية

النسب المالية هي العلاقة بين رقمين ونتاج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة⁵، إن هذه النسب يمكن التعبير عنها على شكل كسر أو نسب مئوية¹، سنتطرق فيما يلي إلى المجموعات الأربعة للنسب المالية على التوالي وهي:

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص135.

² رشاد العصار، آخرون، مرجع سابق، ص157.

³ سليمان بن بوزيد، دور نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، المركز الجامعي محمد البشير إبراهيمي، برج بوعريبيج، 2011، ص86.

⁴ منير شاكر محمد، آخرون، مرجع سابق، ص85.

⁵ عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي، دراسات الجدوى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص51.

1.1.11. نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة²، كما تهدف هذه المجموعة من النسب المالية إلى تحليل وتقييم الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية (المتداولة)، وبما أن هذه الالتزامات يتم تسديدها من النقدية أو شبه النقدية أو من التدفق النقدي الناتج من المبيعات النقدية، أو من تحصيل الذمم المدينة أو خصم أوراق القبض، لذلك يجب على المؤسسة أن تحتفظ بمقادير كافية من هذه الأصول (التي يسهل تحويلها إلى نقدية) تفوق وتزيد عن مقدار الخصوم المتداولة، وذلك لأن بعض هذه الأصول قد يحتاج إلى فترة زمنية قد تطول نسبياً أو قد تقصر لكي تتحول إلى سيولة.³

وهذه المجموعة من النسب تشمل:

• نسبة التداول:⁴

وهي أكثر النسب شيوعاً لقياس سيولة المؤسسة وتعتبر أول نسبة استخدمت في التحليل المالي حيث شهد عام 1891 أول استخدام لها وتحتسب كنسبة مئوية من خلال قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

$$\text{نسبة التداول} = (\text{الأصول المتداولة} \div \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

المعلوم أنه كلما زادت هذه النسبة تشير إلى عدم التأخير في الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، ولكنها تتجاهل التغيرات في مكونات تلك النسبة وتشير الكتابات التقليدية إلى أن النسبة المعيارية

¹Vizzavona Patrice, Gestion Financière, Berti edition, N08, 1992, P51

²محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص34.

³رشاد العصار، آخرون، مرجع سابق، ص ص:190، 191.

⁴محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص141.

(2 إلى 1) أي أن الأصول المتداولة ينبغي أن تساوي ضعف الالتزامات المتداولة ولكن الأمر للحكم على سيولة المؤسسة بنهاية الأمر يظل خاضعا لعوامل أخرى.

● نسبة السيولة السريعة:

تعتبر هذه النسبة أضيق من نسبة التداول وتُظهر درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة في وقت محدد، ولقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولا إلى نقدية كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = ((\text{الأصول المتداولة} - \text{أصعبها تحولا إلى نقدية}) \div \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

كما أن أغلب أدبيات المحاسبة اعتبرت المخزون هو أصعب العناصر تحولا إلى نقدية¹، وعند استبعاده من المجموع، فإن الأصول المتداولة المتبقية هي التي يمكن تحويلها إلى نقد بشكل سريع من دون انخفاض في قيمتها، وأن المعيار الأدنى لهذه النسبة هو (1:1)²، ويتم حسابه بموجب الصيغة التالية كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = ((\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}) \div \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

ملاحظة: تكون دائما نسبة السيولة السريعة أقل من نسبة التداول، ومع ذلك فإن نسبة السيولة السريعة المنخفضة جدا مقارنة بالتداول تعتبر مؤشرا على أن المخزون السلعي مرتفعا أكثر من اللازم.³

كما يرى البعض أن نسبة السيولة السريعة أقرب إلى الدقة من نسبة السيولة، ولكن البعض يرى ضرورة المزيد من الحيطة والحذر ولذلك اقترحوا النسبة التالية.⁴

● نسبة السيولة النقدية:

يهتم البعض بهذه النسبة لأن مكوناتها تمثل العنصر الرئيسي والأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة⁵، ويظل المبتغي من هذه النسبة جوهريا يرمي إلى نفس هدف النسب السابقة ولكن بشيء من الحيطة والحذر بشأن التأكد من القدرة على تسديد الالتزامات المالية بسهولة ويسر.¹

¹ منير شاكور محمد، آخرون، مرجع سابق، ص73.

² عدنان تايه النعيمي، إدارة الامتحان: منظور شمولي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص: 219، 220.

³ www.pdfactory.com·page consultée le/1603/2014، 15:00.

⁴ منير شاكور محمد، آخرون، مرجع سابق، ص74.

⁵ رشاد العصار، آخرون، مرجع سابق، ص193.

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = ((\text{النقدية} + \text{الأصول شبه النقدية}) \div \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

أو:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = ((\text{النقدية} + \text{الأوراق المالية القابلة للبيع}) \div \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

• سرعة دوران النقدية:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تدوير النقدية وشبه النقدية لديها خلال عملياتها السنوية، فارتفاع هذه النسبة (سرعة الدوران) يعتبر مؤشراً على الاستخدام الفعال للنقدية، ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك يجب أن تتم المقارنة بين سرعة دوران النقدية في المؤسسة وبين سرعة دوران النقدية لدى المؤسسات المماثلة، وكذلك مع سرعة دوران النقدية وشبه النقدية في المؤسسة للسنوات السابقة، وتعد هذه النسبة مقياساً للكفاءة في استخدام النقدية المتاحة، ويُمكن احتساب سرعة دوران النقدية بقسمة صافي المبيعات السنوية على مجموع النقدية وشبه النقدية،² بحيث أن شبه النقدية يُقصد بها الاستثمارات المؤقتة والأوراق المالية.³

$$\text{سرعة دوران النقدية} = \text{صافي المبيعات السنوية} \div (\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}) = \text{مرة}$$

2.1.11. نسب المديونية (نسب رأس المال)

تُستخدم هذه النسب والتي يطلق عليها مصطلح نسب الملاءة كأدوات لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، كما تقيس أيضاً مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المؤسسة، وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي^{4*}، وهذا النوع من النسب يعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة، وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال.⁵

هذه المجموعة من النسب تشمل:

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص142.

² رشاد العصار، آخرون، مرجع سابق، ص193.

³ بين بوزيد سليمان، مرجع سابق، ص87.

* مفهوم الرفع المالي يتضمن زيادة كمية الأموال المقترضة من أجل زيادة الوفر الضريبي أي الاستفادة من أموال الغير بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن لأصحاب المشروع، حيث أن تزايد نسبة القروض إلى رأس المال في المشروع يؤدي إلى زيادة الوفر الضريبي وبالتالي زيادة الربحية مما يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية.

⁴ محمد مطر، مرجع سابق، ص39.

⁵ وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات"، مجلة تنمية الراقدين،

• نسبة القروض إلى مجموع الأصول:¹

يتم حساب هذه النسبة بقسمة مجموع القروض (مجموع الخصوم المتداولة والخصوم غير المتداولة) على مجموع الأصول، ويطلق على هذه النسبة أحياناً نسبة الاقتراض، وتعطي هذه النسبة مؤشر للمدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، يترتب على انخفاض نسبة الاقتراض انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع ألا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القروض والفوائد عندما يحل موعد

$$\text{نسبة الاقتراض} = (\text{مجموع القروض} \div \text{مجموع}$$

أو:

$$\text{نسبة الاقتراض} = ((\text{مجموع الخصوم المتداولة} + \text{مجموع الخصوم غير المتداولة}) \div \text{مجموع}$$

• نسبة تغطية الفوائد: (عدد مرات تغطية الفوائد)

تقيس هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على تسديد فوائد القروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل، (أي قدرة المؤسسة على دفع هذه الفوائد) وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشراً على قدرة المؤسسة على خدمة ديونها مما يزيد ثقة المقرضين والدائنين في المؤسسة وفي إمكانية الوفاء بفوائد القروض.²

وتحسب هذه النسبة كما يلي:³

$$\text{مرات تغطية الفوائد} = \text{صافي الربح بعد الضرائب قبل الخصم} \div \text{فوائد القروض}$$

أو تحسب كما يلي:¹

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص97.

² رشاد العصار، آخرون، مرجع سابق، ص ص: 213، 214.

³ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي، الاقتصادي: في دراسات تقييم، جدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،

عدد مرات التغطية للفوائد = (صافي الربح بعد الضرائب + الضرائب + الفائدة + الاستهلاك) ÷ الفوائد السنوية المدفوعة = *** مرات

• نسبة المديونية إلى حقوق الملكية:

نسبة المديونية إلى حقوق الملكية = [إجمالي الديون (طويلة الأجل + قصيرة الأجل) ÷ حقوق المساهمين] × 100

تقيس هذه النسبة المتاجرة بالدين لمعرفة حجم الاعتماد على الاقتراض من المؤسسات المالية لتدبير المصادر المالية، وكنسبة معيارية (1 إلى 1) ولكن تختلف من الناحية العملية حسب طبيعة النشاط.²

كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها، زادت مخاطر المقترضين، وتزيد أيضا مخاطر المستثمرين لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد لا تؤدي إلى الإفلاس، ويعبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، ووجود قدرة على الاقتراض لدى المؤسسة.

• نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حق الملكية:

رياضيا تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حق الملكية = (الخصوم المتداولة ÷ حق الملكية) × 100

تبين هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال الذي يقدمه أصحاب المشروع ومقدار الأموال التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية³، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك سلبيا على المؤسسة حيث أن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى عدم ثقة الدائنين بهذه المؤسسة وعدم منحهم ديون طويلة الأجل لأن نسبة الديون قصيرة الأجل عالية بالنسبة لحقوق الملكية، ارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67% مؤشرا باقتراب الخطر.⁴

3.1.11. نسب النشاط والتسيير

¹ أرشاد العصار، آخرون، مرجع سابق، ص 214.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 142.

³ عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ص 179.

⁴ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم محاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 38.

تحليل نشاط المؤسسة يتم عن طريق نسب تسيير النشاط، حيث تسمح هذه النسب بقياس فعالية تسيير المؤسسة من خلال التحكم في التكاليف وكذا استخدام الأصول بطريقة جدية¹، كما تسمى أيضا نسب الاستغلال، حيث تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى عائد من ورائها²، فهي تقيس مقدار كفاءة المؤسسة في إدارتها لموجوداتها³، وتتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون، الأصول الثابتة وغيرها⁴.

• معدل دوران الأصول:

تشمل هذه النسب مجموعة من النسب الفرعية على حسب نوعية الأصول التي تحسب بها فنجد⁵:

✓ معدل دوران إجمالي الموجودات:

ويمكن إيجاد هذه النسبة بقسمة المبيعات على إجمالي الموجودات أو الأصول، وتُبين النسبة مدى فعالية المؤسسة في استخدام جميع الموارد المتاحة، لذلك يجب وجود توازن بين المبيعات وحجم الاستثمارات، ولكي تكون النسبة مقبولة فإنه على المؤسسة إتباع سياسة تؤدي إلى زيادة المبيعات أو التخلص من بعض الموجودات كوسيلة لتقليص استثماراتها بالموجودات.

معدل دوران الأصول = المبيعات الصافية السنوية ÷ صافي مجموع الأصول

✓ معدل دوران الأصول العاملة:

¹ Necib Redjem، Méthodes d'analyse financier : cour et applications etude de cas، Edition dar el-ouloum، 2005، p98.

² سليمان ناصر، التقنيات البنكية، عمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، 2012، ص65.

³ وهيب جمال العلمي، مدى استخدام البنوك الأردنية للقوائم المالية المدققة في قرار منح التسهيلات الائتمانية التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، شباط، 2004، ص49.

⁴ محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية، التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص76.

⁵ خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص70.

يشير هذا المعدل لمدى استغلال المؤسسة لأصولها في أنشطتها التشغيلية، وتعتبر هذه النسبة أفضل من النسبة السابقة وذلك إذا كانت هناك أصول معطلة، وتسمى هذه النسبة أيضا بمعدل دوران الأصول المتداولة، وتحسب بقسمة المبيعات على مجموع الأصول العاملة أو المتداولة.

معدل دوران الأصول العاملة = المبيعات الصافية السنوية ÷ صافي الأصول العاملة = *** مرة

✓ معدل دوران الأصول الثابتة:

هذه النسبة توضح درجة كفاءة ا لمؤسسة في استخدام الموجودات الثابتة في عملياتها الإنتاجية الجارية، وارتفاع هذه النسبة يعني الاستخدام الجيد للطاقة الإنتاجية المتاحة، وانخفاضها يعني فقدان التوازن ما بين حجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة وحجم المبيعات، ويلاحظ أنه تم استخدام صافي الأصول الثابتة لاستبعاد أقساط الاهتلاك، وتحسب بقسمة المبيعات على صافي الأصول الثابتة.

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات الصافية السنوية ÷ صافي الأصول الثابتة = *** مرة

✓ معدل دوران الذمم المدينة:

يستخدم هذا المعدل لقياس قدرة المؤسسة على تحصيل الذمم المدينة، وبالتالي فهو مؤشر على سيولة الذمم المدينة، ويحسب بقسمة صافي المبيعات الآجلة السنوية على إجمالي الذمم المدينة، مع الانتباه هنا إلى عدم طرح مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص خصم أوراق القبض، وكذلك يمكن من خلال هذه النسبة حساب فترة التحصيل لهذه الذمم بقسمة أيام السنة (360 أو 365) على معدل دوران الذمم المدينة.¹

ويمكن كتابتها رياضيا بالشكل التالي:

فترة التحصيل = 360 يوم (عدد أيام السنة أو 365) ÷ معدل دوران الذمم

✓ معدل دوران الذمم الدائنة:²

¹ رشاد العصار، آخرون، مرجع سابق، ص ص: 202، 203.

² رشاد العصار، آخرون، مرجع سابق، ص 204.

يقيس هذا المعدل حنكة وكفاءة الإدارة المالية للمؤسسة في إدارة الذمم الدائنة، كأن يتم تأخير وإطالة مدة التسديد دون الإضرار بسمعة المؤسسة، وتُحسب هذه النسبة بقسمة المشتريات الآجلة الصافية السنوية على مجموع الدائنين وأوراق الدفع، وكذلك يُمكن من خلال هذه النسبة حساب فترة السداد لهذه الذمم وذلك بقسمة أيام السنة (360 أو 365) على معدل دوران الذمم الدائنة. وتكتب رياضيا كما يلي:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة الصافية (السنوية)}}{\text{(الدائنون + أوراق)}}$$

وبناء على ذلك يمكن حساب فترة السداد وهي الفترة الممتد من تاريخ الشراء الأجل حتى تاريخ السداد.

$$\text{فترة السداد} = 360 \text{ يوم} \div \text{معدل دوران الذمم الدائنة}$$

الملاحظ هنا أن إدارة المؤسسة تسعى إلى أن تكون فترة التحصيل أقل من فترة السداد حتى لا تقع في مشكل نقص السيولة.

• معدل دوران المخزون:

إن دوران المخزون يقيس عدد مرات تجديد المخزون في السنة حيث عدد كمية المخزونات الضرورية التي تناسب مستوى المبيعات¹، فبالإضافة لكون هذه النسبة واحدة من مؤشرات الكفاءة في إدارة المخزون من البضاعة، فإنها تستخدم أيضا كمؤشر لتقييم نوعية أو جودة المخزون، إذ بارتفاع معدل دوران المخزون ترتفع كفاءة إدارة المخزون في تحويل البضاعة إلى نقدية عن طريق بيعها مما يحسن من سيولة المؤسسة، لذا فإن ارتفاع هذا المعدل يمكن اعتباره أيضا مؤشرا لارتفاع جودة أو نوعية البضاعة المحتفظ بها في مخازن المؤسسة، خصوصا إذا ما ترافق هذا الارتفاع بانخفاض متوسط فترة التحصيل أو ارتفاع معدل دوران المدينين².

وتشتق هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد أو متوسط رصيد}}$$

¹ Necib Redjem·op·cit·p98 .

² محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب، الأدوات، الاستخدامات العملية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص81.

4.1.1. نسب الربحية:

تتناول هذه النسب ربحية المؤسسة وهذه النسب يستخدمها المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من أجل تحديد مسار استثماراتهم ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل الراسي وإذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة يكون أكثر فائدة باعتبار أن ذلك سوف يحدد اتجاهات هوامش الربح، ونسب المصروفات، وهذا يؤدي إلى معرفة أداء المشروع وربحيته وهل يسير صعوداً، أي هل أن المشروع يطور من أداءه أم لا.¹

ويمكن تصنيف الربحية إلى مجموعتين:

• مجموعة نسب ربحية المبيعات:

وهي الربحية التي تقيس الربح لكل دينار من المبيعات وهي:

✓ نسبة هامش إجمالي الربح:

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية من المبيعات ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة هامش إجمالي الربح} = (\text{إجمالي الربح} \div \text{المبيعات}) \times 100$$

كلما كانت هذه النسبة أقل دلت على عدم قدرة المؤسسة في تحقيق أرباح كافية مما يؤدي إلى تقليل عوائد حملة الأسهم، وكلما ارتفعت دل ذلك على كفاءة الإدارة وقدرتها على مواجهة الصعوبات المتعلقة بالسيولة والمبيعات.

• نسبة هامش صافي الربح:

¹عدنان تايه، آخرون، الإدارة المالية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص106. نقلًا عن (علي خلف عبد الله، التحليل المالي، استخداماته للرقابة على الأداء، الكشف عن الانحرافات، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة، كلية الإدارة، الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص ص: 27، 28).

يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على المبيعات.¹

وتكتب رياضيا كما يلي:

$$\text{نسبة هامش صافي الربح} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{الإيرادات}) \times 100$$

تبين هذه النسبة إلى أي مدى يمكن أن ينخفض سعر الوحدة قبل أن تتحمل المؤسسة خسارة شاملة، أو المدى الذي يمكن أن يخفض الربح المتولد قبل أن تتعرض المؤسسة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة.

فإذا ما كانت النسبة منخفضة، فإن ذلك يعني عدم مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ومن ثم يقل العائد المتوقع للسهم، كما يعني أيضا عدم قدرة المؤسسة على تحمل أي صعوبات مالية قد تمر بها وإذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس مقدرة المؤسسة على مواجهة مشاكل السيولة وانخفاض المبيعات.

• نسب التشغيل:²

هذه النسب هي مقياس عام على مدى الكفاءة في التشغيل، وتشمل كافة عناصر التكاليف التي ترتبط بالعمليات.

وتحسب هذه النسب كما يلي:

$$\text{نسب التشغيل} = (\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب} \div \text{صافي الإيرادات})$$

أو كما يلي:

$$\text{نسب التشغيل} = [(\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة البضاعة المباعة} - \text{تكاليف أخرى}) \div \text{الإيرادات}] \times 100$$

• مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات:

¹محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، مرجع سابق، ص85.

²هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص48.

الهدف منها هو قياس ربحية الأموال المستثمرة في المؤسسة، كما أنها تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة، هذا ويعبر العائد المرتفع عن الكفاءة في الإدارة¹، وهذه النسب هي:²

• **نسبة العائد على إجمالي الموجودات قبل خصم الضرائب:**

تقيس هذه النسبة القوة الإرادية الأساسية لعوائد الموجودات قبل تأثير دفع الضرائب والفوائد. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الموجودات قبل خصم الضرائب} = (\text{الأرباح قبل خصم الضرائب} \div \text{إجمالي الموجودات}) \times 100$$

فإذا كانت هذه النسبة منخفضة فتشير على أن المؤسسة غير قادرة على تحقيق عائدا على موجوداتها مقارنة بالمؤسسات العاملة في نفس المجال.

• **نسبة العائد على حقوق الملكية**

يقيس معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المساهمين ويكشف عن أداء الإدارة. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الدخل} \div \text{حقوق الملكية}) \times 100$$

• **نسبة العائد على الأسهم**

تشير هذه النسبة إلى مقدار الربح الذي تحققه المؤسسة على كل سهم من الأسهم التي يحتفظ بها المساهمون.

$$\text{نسبة العائد على الأسهم} = [\text{صافي الدخل (الربح)} \div \text{عدد الأسهم العادية المصدرة}] \times 100$$

¹ عبد الحلیم كراجه، آخرون، مرجع سابق، ص 177.

² سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 28.

فإذا كانت هذه النسبة متدنية فتدل على أن المؤسسة تنتج سلعا بتكلفة عالية، وتبيعها بأسعار منخفضة.

2.11. النسب المالية وفق القوائم المالية

إن أدوات وأساليب وطرق التحليل المالي طبقا لهذا الرأي تضم فقط النسب المالية والنسب المالية حسب هذا الرأي تُصنف حسب القوائم المالية

ويكون التقسيم كآلاتي:¹

- النسب المالية لقائمة المركز المالي؛
 - النسب المالية لقائمة الدخل؛
 - النسب المالية المختلطة وتتضمن نسباً مالية لعناصر من القائمتين؛
 - النسب المعيارية.
- سنتطرق فيما يلي إلى النسب المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل:

1.2.11. النسب المالية لقائمة المركز المالي

كما يعرف المحاسبون فان قائمة المركز المالي تتكون من جانبين جانب يضم الهيكل التمويلي وجانب آخر يضم الاستخدامات لذا فان هناك نسب تخص الهيكل التمويلي

وأخرى تخص الاستخدامات، وعليه سيتطرق الباحث إلى نسب الجانبين²، وهي كآلاتي:

1-التناسق في الهيكل التمويلي:³

لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي تنسب كل مجموعة رئيسية من مصادر التمويل إلى مجموع مصادر التمويل، بحيث يمكن أن نحصل على النسب التالية:

- الوزن النسبي لحقوق الملكية في الهيكل التمويلي = (حقوق الملكية ÷ الخصوم) × 100
- الوزن النسبي للالتزامات في الهيكل التمويلي = (الالتزامات ÷ الخصوم) × 100
- حقوق الملكية بالمقارنة مع الالتزامات = حقوق الملكية ÷ الالتزامات = مرة
- الالتزامات بالمقارنة مع حقوق الملكية = الالتزامات ÷ حقوق الملكية

¹منير شاكر محمد، آخرون، مرجع سابق، ص52.

²علي خلف عبد الله، مرجع سابق، ص29.

³وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص41.

2 التناسق في الاستخدامات (الهيكل الاستثماري):

وهي النسب التي تخص جانب الاستخدامات وتتم عن طريق إيجاد الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الأصول مقارنة بالمجموعة الفرعية التي ينتمي له ذلك العنصر، وهذه العملية هي لمعرفة جانب الأصول من قائمة المركز المالي لكي تكتمل الصورة في عملية تقييم الم ¹ و ²، واهم هذه النسب الآتي:

- الوزن النسبي للأصول الثابتة في الهيكل الاستثماري = (الأصول الثابتة ÷ مجموع الأصول) × 100

- الوزن النسبي للأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري = (الأصول المتداولة ÷ مجموع الأصول) × 100

الغرض من هذه الأوزان هو التعرف على أوجه تخصيص مصادر التمويل على مجالات الاستثمار المختلفة، التي تقدم دليلاً على مدى عقلانية استخدام الأموال في الأغراض الاستثمارية.

2.2.11. النسب المالية لقائمة الدخل

هذه النسب تخص قائمة الدخل وبالتالي فإن هذه النسب تخص حسابات النتيجة ومن هذه النسب الآتي:

- نسب الربحية:

وقد تطرقنا إلى هذه النسب فيما مضى ولكنها تتكون من الآتي:

- ✓ نسبة مجمل ربح العمليات:³

وهذه النسبة تستخدم لمعرفة كفاءة الإدارة في مجال تعاملها مع عناصر تكلفة المبيعات ومدى قدرتها على التحكم والسيطرة بهذه التكاليف وتكون هذه النسبة بالشكل التالي:

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = (\text{مجمول ربح العمليات} \div \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = [(\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}) \div \text{صافي المبيعات}] \times 100$$

- ✓ هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب):

¹ علي خلف عبد الله، مرجع سابق، ص 30.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص ص: 47، 48.

³ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 78.

تحسب هذه النسبة كما يلي:¹

هامش ربح التشغيل = (صافي ربحالعمليات قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات) × 100

وتستخدم هذه النسبة كمقياس عام لكفاءة التشغيل لان الإدارة لا تستطيع السيطرة على الفوائد أو الضريبة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى، وبالتالي ينبغي إجراء عملية فحص لجميع عناصر المصروفات من اجل معرفة اتجاهات المصروفات ومن ثم تحديد الخلل ومعالجته، ويعد هذا الإجراء ضروري كأحد اجراءات الرقابة وتقويم الأداء.²

✓ هامش الربح قبل وبعد الضرائب:³

وهذه النسبة تكشف مقدار الأرباح من كل دينار واحد من المبيعات الصافية، ويتم حساب هذه النسبة

هامش الربح قبل الضرائب = (الأرباح قبل الضرائب ÷ صافي المبيعات) ×

هامش الربح بعد الضرائب = (الأرباح بعد الضرائب ÷ صافي المبيعات) ×

• نسب المصروفات

بعد أن عرفنا اتجاه الربحية في المشروع عن طريق استخدام نسب الربحية يتحتم علينا معرفة اتجاه المصروفات والتي تعني التدفقات المالية الخارجة من المؤسسة وكما نعرف فان المصروفات تؤدي إلى نقص الأصول أو زيادة في الخصوم أو كلاهما.⁴

ينبغي دراسة المصروفات بدقة بل وبأدق التفاصيل ومعرفة نسبة كل عنصر من عناصر المصروفات من اجل الحد من ارتفاع نسب المصروف التي تؤدي إلى تدني أرباح المشروع إن لم تؤدي إلى خسارة المشروع لاسيما في بلدان العالم النامي والتي تتصف بوجود بطالة مقنعة ناهيك عن أن كثيرا من هذه البلدان لا تربط الأجور والرواتب بالإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة المصروفات بصورة كبيرة.⁵

¹خالد توفيق الشمري، مرجع سابق، ص59.

²علي خلف عبد الله، مرجع سابق، ص30.

³وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص79.

⁴مرجع نفسه، ص80.

⁵علي خلف عبد الله، مرجع سابق، ص31.

كما أن نسب المصروفات تستخدم لقياس كفاءة المشروع في تحقيق الفائض الاقتصادي من خلال تقليص قيمة المصروفات المختلفة بعد تحديد تلك الأنواع التي تؤدي إلى احتجاز أكبر حجم من إيرادات المبيعات¹، ويتم ذلك باستخدام النسب التالية:²

- ✓ المصروفات/المبيعات الصافية = (إجمالي المصروفات ÷ المبيعات الصافية) × 100
- ✓ مصروفات التسويق/المبيعات الصافية = (مصروفات التسويق ÷ المبيعات الصافية) × 100
- ✓ المصروفات الإدارية/المبيعات الصافية = (المصروفات الإدارية ÷ المبيعات الصافية) × 100
- ✓ المصروفات التجارية/المبيعات الصافية = (المصروفات التجارية ÷ المبيعات الصافية) × 100
- ✓ الوزن النسبي للأجور = (الأجور ÷ إجمالي المصروفات) × 100
- ✓ الوزن النسبي للإيجارات = (الإيجارات ÷ إجمالي المصروفات) × 100
- ✓ الوزن النسبي لمصروفات الماء والكهرباء = (مصروفات الماء والكهرباء ÷ إجمالي المصروفات) × 100

وهكذا يستمر المحلل بإيجاد الأوزان النسبية لبقية المصروفات للوقوف على ما يحتله كل نوع منها³، وذلك بنسبة كل عنصر من عناصر المصروفات إلى مجموع المصروفات الإجمالية وكذلك من أجل معرفة أي المصروفات لها وزن كبير ويؤثر على ربحية المشروع بعد ذلك يقوم المحلل بدراسة السبب وراء زيادة هذه المصروفات وأخيراً معالجة هذا الانحراف.⁴

3.11. مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر منها:

1.3.11. رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، كتوقف حركة بعض المخزونات.⁵

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 80.

² علي خلف عبد الله، مرجع سابق، ص 31.

³ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 81.

⁴ علي خلف عبد الله، مرجع سابق، ص 31.

⁵ مبارك لسوس، التسيير المالي: تحليل نظري مدعم بأمتثلة، تمارين محلولة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 31.

ويعطي البنك أهمية بالغة بالنسبة لرأس المال العامل لتعبيره عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل حتى وإن تعرضت دورة الاستغلال إلى بعض التأخير فيما يخص تحصيل الحقوق.¹

ويتم حساب قيمة رأس المال العامل بطريقتين:

1. حسابه من أعلى الميزانية:

تحسب قيمة رأس المال العامل من أعلى الميزانية المالية المختصرة وفقا لعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

2. حسابه من أسفل الميزانية:

هو ذلك الفرق الحاصل عن عملية طرح قيمة الديون قصيرة الأجل من قيمة الأصول المتداولة:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

كما يمكن التمييز بين عدة أنواع من رأس المال هي:

• رأس المال العامل الخاص:²

هو ذلك المقدار من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل الأصول المتداولة ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{الأصول الثابتة}$$

الهدف هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

• رأس المال العامل الإجمالي:

ينظر إليه البعض على أنه الالتزامات المتداولة التي ساهمت في الأصول الثابتة³، وهو ذلك الجزء من الأصول التي يتكلف بها نشاط الاستغلال لمؤسسة، أي العناصر التي تدخل ضمن دورة

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

² سعد اللهادل، مرجع سابق، ص 60.

³ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 162.

الاستغلال، كما أنه يعبر عن مجموع القيم المتداولة التي تترجم حركة الكتلة المالية الدائمة الذي يتحول إلى سيولة في أقل من سنة، ويتم حسابه كالتالي:¹

الهدف هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة.

• رأس المال العامل الأجنبي:

هو ذلك الجزء من الاستخدامات الممولة من طرف رأس المال الثابت الأجنبي؛ أي هو عبارة عن جزء من الديون²، ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

التفسير المالي لرأس المال العامل: يصادف المحلل المالي ثلاث حالات هي:

• رأس المال العامل = 0 تعتبر هذه الحالة عن التوازن الكلي، ينتظر من خلالها تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال في المؤسسة تتميز بالتذبذب ينجم عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة والالتزامات من جهة أخرى.

• رأس المال العامل < 0 تتحقق هذه الحالة عندما يكون هناك فائض في السيولة على المدى القصير تعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند حلول تاريخ الاستحقاق.

• رأس المال العامل > 0 في مثل هذه الحالة تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، أي عدم القدرة على التسديد.

2.3.11. احتياجات رأس المال العامل :

يمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل على أنه: "ذلك الجزء أو المقدار في لحظة معينة، من احتياجات تمويل دورة الاستغلال، غير الممولة من الديون المرتبطة بدورة الاستغلال"³.

وتعرف كذلك: بأنها الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة)، والموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية)، ولاشك أن الحاجة

¹ سعد الله عادل، مرجع سابق، ص60.

² سعد الله عادل، مرجع سابق، ص61.

³ Béatrice et Francis Gandguillot, Analyse financière : activité, rentabilité, structure financière, gualino éditeur, Paris, 2ème édition, 2004, p103.

3. الخزينة >0 تمثل حالة سيئة وتنبؤ بدنو خطر السيولة.

خلاصة الفصل

بعد عرض مفهوم التحليل المالي ومختلف النسب المتعلقة به يمكن القول انه يعتبر احد المفاهيم الأساسية في الإدارة المالية والإدارة المصرفية، والذي من خلاله وبالاعتماد على نسبة الأساسية يمكن للإدارة المصرفية تقييم كافة قراراتها المالية سواء التي تتعلق بالاستثمار أو بالتمويل.

ولهذا فان التحليل المالي يعتبر من انسب الوسائل والأدوات ذات الأهمية البالغة في تحديد نقاط الأبعاد الإستراتيجية من خلال التعيين الدقيق لنقاط القوة وايجابياتها، وكذلك تحديد نقاط الضعف وتحديد مسبباتها في بيئة المصرف الداخلية وأيضا تحديد الفرص والتهديدات في بيئة المصرف الخارجية.

ويعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة، ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها ودائيتها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، ويعتبر كذلك من الأساليب المهمة المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية قبل حدوثه وهذا ما سنحاول التعرف عليه ضمن محتوى الفصل الموالي.

تمهيد

إن ظاهرة التعثر المالي تمثل عائقا كبيرا، وسببا من أسباب الركود الاقتصادي التي تعاني منها الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء، وقد تتفاوت حدتها من بلد إلى آخر، فقد أصبح التعثر في سداد القروض البنكية عائقا كبيرا للبنوك وللعلماء أنفسهم وللإقتصاد القومي، مما يستدعي تدخل كل من المهتمين والمستويات العليا لعلاج هذه الظاهرة قبل حدوثها من خلال وضع أسس ومعايير تضبط منح القروض، ووضع نماذج تمكنهم من التنبؤ بالتعثر.

قد حاول الباحث في هذا الفصل معرفة الأسباب الحقيقية لتعثر البنوك، وتعثر عملاء البنوك بالوفاء بالتزاماتهم، وتحديد العلاج الفعال للتخلص من التعثر، من خلال التطرق إلى مبحثين وهما:

- أ. مدخل للتعثر المالي للبنوك التجارية.
- ب. التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل.

1.مدخل للتعثر المالي في البنوك التجارية

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة مبسطة عن التعثر المالي وذلك من خلال التطرق إلى :

- مفهوم المخاطرة التي تواجهها البنوك التجارية وأنواعها.
- مفهوم التعثر المالي وبعض المفاهيم ذات الصلة.
- أنواع التعثر المالي ومراحله وأسبابه.
- مؤشرات تعثر القروض والآثار السلبية للقروض المتعثرة.
- معالجة القروض المتعثرة.

1.1. مفهوم المخاطرة التي تواجهها البنوك التجارية وأنواعها

تتعرض المؤسسات الودائعية بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص إلى جملة من المخاطر تؤثر على إدارة الموجودات والمطلوبات والاحتياطات بدرجات مختلفة وعلى ربحيتها.

1.1.1. مفهوم المخاطرة

لقد اختلفت مفاهيم المخاطرة حسب كل باحث وحسب مجال المخاطرة في حد ذاتها، ويمكن إدراج المفاهيم التالية:

- للمخاطرة علاقة بمفهوم عدم التيقن، ذلك أن المخاطرة هي احتمال وقوع أمر غير متيقن الوقوع، أما الأمور اليقينية فلا يكتنفها الخطر ووجود الخطر يولد عدم التيقن، فالتعرض للخسارة في التجارة مخاطرة ولكن إذا وقعت فإنها لم تعد عندئذ مخاطرة بل صارت أمراً يقيناً، وانخفاض القيمة السوقية

- لأصل رأسمالي هو مخاطر ولكن انخفاض قيمته نتيجة الاهتلاك (بسبب الاستعمال ومرور الوقت) ليس مخاطرة لأنه أمر متيقن لا محتمل، والعائد على الاستثمار مرتبط بالمخاطرة بصورة عكسية.¹
- يعرفها عدمان مريزق: "مقياس نسبي لمدى تقلب التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلاً".²

- كما يعرفها منير إبراهيم هندي بأنها: "التقلبات في القيمة السوقية للبنك".³
- وبالنسبة للمخاطرة البنكية فيعرفها كل من جديني ميمي وجداينيسامية: "بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها (و/ أو) تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالخاصية الخاصة بالخطر هي عدم التأكد الوقتي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة"⁴، ويشير هذا المفهوم إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته⁵، أي أن الخطر البنكي مرتبط باحتمال مستقبلي لتعرض البنك لخسائر غير متوقعة ناتجة عن تغيرات البيئة التي يعمل فيها مما يعرضه لفقد جزء من أصوله.

2.1.1. أنواع المخاطر المصرفية

في الأدبيات المالية نميز بين أربع أنواع من المخاطر : المخاطر التجارية، المخاطر الإستراتيجية، المخاطر التشغيلية، المخاطر المالية حيث:⁶

-
- عدمان مريزق، إدارة المخاطر في المؤسسات الصحية، الملتقى الدولي الثالث حول: "إستراتيجية، إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق، التحديات"، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008، ص2.
- منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص440.²
- جديني ميمي، جديني سامية، دور الحوكمة في إدارة المخاطر في المصارف، الملتقى الدولي الثالث حول: "إستراتيجية، إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق، التحديات"، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008، ص7.³
- رقية شرون، إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي الثالث حول: "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق، التحديات"، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008، ص2.⁴
- حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، مناقشة تقنيات مخاطر، جامعة جيجل، 6-7 جوان 2005، ص5.⁵

رقية شرون، مرجع سابق، ص2. نقلا عن:⁶

- يتعلق الخطر التجاري فقط بحضور (وجود) منتج في السوق ينتج الخطر السياسي عن التغيرات الأساسية في المحيط السياسي والاقتصادي (التأمين، الانقلابات...);
 - يرجع الخطر التشغيلي للتسيير السيئ للإدارة؛
 - وبالنسبة للخطر المالي فإنه ينتج عن التغيرات في الأسواق المالية؛ ويمكن تقسيم هذا الأخير إلى:
خطر السوق الناتج عن تغيرات أسعار الأصول وخطر السيولة الراجع إلى عدم قدرة البنك عن سداد التزاماته.
- وفيما يتعلق بموضوع البحث سيتم التركيز على المخاطر المالية.

1- المخاطر المالية:

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول المتعلقة بالبنك، وتقسم إلى:

أ/ المخاطر الائتمانية(القروض)*:

يعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية للبنوك لكونه يدر عوائد كثيرة ويعرضها لمخاطر في نفس الوقت، حيث تتعدد مصادر المخاطر الائتمانية وتتسع لتشمل كل الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به، إضافة إلى ما قد تطرحه الظروف العامة من مخاطر تؤثر على قرار منح الائتمان.¹

وهناك عدد من العوامل التي تسهم في تحقق المخاطر الائتمانية منها:

- عدم وفاء الجهة المقابلة(عدم القدرة عن السداد)؛
- تغيرات الأوضاع الاقتصادية كالركود أو الكساد وتغيرات حركة السوق؛
- عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض؛
- عدم التزام المقرض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض؛²
- ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية؛
- ضعف إدارة الائتمان وعدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة؛
-

* المقصود بالقرض هو مصطلح يستعمل لتحديد المبادلات النقدية والعينية التي تجري في مقابل الوعد بالسداد في آجال تحدد سلفاً، حيث يصبح المتنازل دائناً والمستفيد من التنازل مديناً، وله عدة مصطلحات مرادفة من بينها الائتمان، (أنظر بلال عريش، تخفيض خطر عدم تسديد القروض باستخدام تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012، ص9).

أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مطابع المستقبل، القاهرة، مصر، 2000، ص68.¹
عبد الجليل بوداح، معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع،² آفاق، جامعة الشلف:5-6 نوفمبر 2001، ص222.

وعموماً يمكن تعريف خطر القرض:

بأنه خطر المقابل في أي صفقة مالية عندما لا يحترم التعهدات الموجودة في عقد الصفقة مما يؤدي إلى حدوث خسارة مالية للطرف المتضررة (البنك)، ويقوم هذا الخطر على عدة عوامل منها تركيز العمليات والوسائل المالية على أشخاص محددين (عدم التنويع).¹

ب/ مخاطر السيولة:²

ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسليم الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والملائمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .
- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة .
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

ج/ مخاطر السوق:

مخاطرة السوق هي مخاطرة الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق (Market) لمحافظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات³، وهي المخاطر الناجمة عن التغير في القيمة السوقية للموجودات، والمطلوبات وحقوق الملكية، ومن هذه التغيرات التغير في أسعار الفوائد، وأسعار صرف

¹Mondher Bellalah، **Gestion des risques et produits dérivés**، classiques et exotiques، paris، édition dunod2003،P19.

مفتاح صالح، معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية: تحليلها، قياسها، إدارتها-الحد منها**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة² المخاطر، اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة:16-18 أبريل 2007، ص3.

أيت مختار عمر، بوشعور محمد حرييري، **تسيير المخاطر في البنوك**، الملتقى الدولي الثالث حول: "إستراتيجية إدارة المخاطر في"³ المؤسسات:الأفاق، التحديات"، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008، ص7.

العملات وهو التغيير الذي قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على خدمات المصارف، والتغيير في سياسات المصرف المركزي المفاجئة، والتغيير في نظرة المستثمرين إلى المخاطر التي تتعرض لها المصارف مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في قيمة الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للمصرف.¹

• مخاطر سعر الفائدة:

إن سعر الفائدة في السوق له تأثيرات في كل من: الموجودات، الالتزامات والاحتياطيات ويظهر هذا الخطر عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من أسعار الفائدة المحصلة على التوظيفات أي عندما تكون الأسعار المدينة أعلى من الأسعار الدائنة²، فهو يعبر عن الخسارة المرتبطة بالتطور غير الملائم لسعر الفائدة ارتفاعا وانخفاضا إما بخسارة فعلية من خلال انخفاض عائد توظيف أو ارتفاع تكلفة القرض، أو نقص القيمة أي انخفاض قيمة أصل أو أوراق مالية ذات فائدة ثابتة.³

وعلى هذا الأساس تكون إمكانية حدوث الخسارة أو الربح بوجود وضعيتين مختلفتين للبنك كما يلي:

الجدول رقم (1): يوضح وضعية البنك تجاه تغيرات معدلات الفائدة

وضعية مغلقة	وضعية قصيرة	وضعية طويلة	
لا شيء	خسارة	ربح	ارتفاع معدل الفائدة
لا شيء	ربح	خسارة	انخفاض معدل الفائدة

المصدر: رقية شرون، إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي الثالث حول: "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق، التحديات"، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008، ص4.

• مخاطر الصرف:

¹ هشام جبر، مرجع سابق، ص322.

² رقية شرون، مرجع سابق، ص4، نقلا عن (مهني دنيا زاد، البنوك في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2003، ص157).

³ Sophie Brana، Michel cazals، Pascal kauffmann، Economie monétaire et Financieres، 2^{ème} édition dunod، 1991، P91.

تتمثل مخاطرة العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة التغيرات في أسعار الصرف وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط في الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية.¹

• مخاطر التسعير:

يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.²

إضافة للمخاطر المالية هناك **مخاطر أخرى** يمكن أن تتعرض لها البنوك تتمثل في:

2-المخاطر التشغيلية:

تشير هذه المخاطر إلى احتمالات زيادة مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، وينتج ذلك نتيجة ضعف الرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفو البنك، وكذلك السرقات والاختلاسات التي قد تتم بواسطة بعض موظفي البنك أو عملائه، كما ترتبط مخاطر التشغيل بأعباء وعدد الأقسام والفروع، وكذا حجم العمالة والتقنية المستخدمة³، كما أنها ترتبط بمشاكل عدم الدقة في التسجيل لعمليات المشتريات والمبيعات، وكذا جرد مختلف المصاريف في مختلف سجلات المؤسسة، وذلك عند عدم الامتثال لمختلف القواعد الخاصة بذلك.⁴

3- المخاطر الإستراتيجية:⁵

وهي المخاطر الناتجة عن غياب إستراتيجية مناسبة للبنك؛ وهذا الخطر يقع في أعلى مستوى من القرارات ويعتبر اليوم من أهم الأخطار البنكية ولقد أخذ على عاتقه مهمة الإجابة على التساؤلات المصرفية على الأخطار الرئيسية الأخرى.

إذن فهو خطر جديد لأن اليوم خطأ التوجيه أصبح غير مسموح به، فهذا الخطر له تأثير على قرار عمل سواء كان ذو طابع عمومي أو خاص.

أيت مختار عمرو، بوشعور محمد حريري، مرجع سابق، ص 8.

مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص 3.

- عاطف جابر طه عبد الرحيم: تنظيم وإدارة البنوك، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 218.

⁴ -Anthony M. Santomero: Commercial Bank Risk Management، the Wharton school، University of Pennsylvania، USA، 1999، P 10.

أيت مختار عمر، بوشعور محمد حريري، مرجع سابق، ص 9.

4/ مخاطر السمعة:

تتشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه البنك وهو الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على البنوك الأخرى، نتيجة لعدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها.¹

كما قد تنشأ أيضا في الحالات التي يواجه فيها العملاء مشاكل مع أي خدمة يقدمها البنك ودون تقديم أي حل للمشاكل أو بسبب شبكات الاتصال نتيجة للتعطلات المتكررة.²

قد تدمر انتهاكات الأمان والاضطرابات توفير خدمات لنظام سمعة البنك، وكلما ازداد اعتماد البنك على قنوات تقديم الخدمة الالكترونية، كلما ازدادت احتمالات مخاطر السمعة، وإذا ما واجه أحد البنوك الالكترونية مشاكل تؤدي بالعملاء إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمات الالكترونية في مجموعها أو إلى اعتبار فشل البنوك قصورا في الإشراف على نطاق النظام كله، فإن هذه المشاكل يمكنها أن تؤثر في النهاية على الموردين الآخرين للخدمات المصرفية الالكترونية.³

2.1. مفهوم التعثر المالي وبعض المفاهيم ذات الصلة

لا يختلف مفهوم الفشل المالي عن ظاهرة التعثر المالي، إذ يقصد بهما حالة عدم التوازن التي يتعرض لها الفرد أو مؤسسة الأعمال، وفي الحقيقة لا يوجد تحديد متفق عليه لحالة التعثر المالي، فقد يختلف المفهوم من بنك لآخر، وعموما فقد يقصد به حالة أو أكثر من الحالات التالية: الديون المتعثرة، الديون المتعثرة وغيرها.⁴

وبالتالي سننطلق إلى مختلف المفاهيم فيما يلي:

1.2.1. مفهوم القروض المتعثرة:

قبل التطرق إلى الديون المتعثرة لابد من معرفة مفهوم التعثر:

تقروت محمد، طرشي محمد، إدارة المخاطر في الصناعة المصرفية الالكترونية، الملتقى الدولي الثالث حول: "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق، التحديات"، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008، ص2.

هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، التسبير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص37.

تقروت محمد، طرشي محمد، مرجع سابق، ص2.

حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط2، الوارق للنشر والتوزيع، 2002، ص241.

- التعثر هو "عملية" و"حالة" فمن حيث كونه "عملية" فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى "الحالة" التي يصل إليها المشروع من عدم قدرته على سداد التزاماته والحصول على التزامات جديدة، بل وأيضاً العودة إلى ما كان عليه من قبل، أو استعادة توازنه المالي والنقدي أو التشغيلي.¹
- أو هو الدين الذي تدعو المعلومات المتاحة عنه إلى الاعتقاد بأن إمكانية تحصيله أصبحت محل الشك، فهو الذي لا يستطيع الملتزمون به خدمته بشكل منتظم، وذلك بتسديده أو تسديد أقساطه وفوائده على الأقل، حيث يحتسب متعثراً بعد مرور فترة تتراوح ما بين (سنة أشهر) عن توقف الملتزمين بها عن سدادها.²

• أما الديون المتعثرة

- يمكن تعريفها بأنها ديون على درجة من الخطورة لا يتسنى تحصيلها خلال فترة معقولة³، إذا فهي الديون التي لا يقوم المقرض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع ملاحظة المقرض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة⁴، حيث أنه إذا كان التأخير بسبب عدم القدرة على السداد فإن القرض يدخل في عداد القروض المتعثرة، ويمكن تقسيم هذه الديون إلى:⁵

1 - ديون تسودها

- ملاحظات مختلفة تستدعي متابعتها بدقة واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة ومثال ذلك تأخير في سداد الأقساط أكثر من شهر وعدم استكمال الوثائق المطلوبة في ملف وضعف حركة الحساب؛
- 2- ديون تقترب من دائرة الخطر ويحتمل أن تسبب خسارة للبنك لأسباب قد تتعلق بضعف سيولة المؤسسة المقترضة و/أو التغيير في إدارتها؛
- 3- ديون إمكانية تسديدها بالكامل مشكوك فيها بحيث يكون هناك تأخر في سداد الدين بالأقساط والفوائد لمدة تزيد أكثر من سنة.

- تعرف القروض المتعثرة على أنها "إخفاق العميل في سداد التزاماته في ميعادها المحدد سواء كان ذلك بسبب مقبول أو غير مقبول، أو كان بسبب ماطلة العميل أو أمور خارجة عن إرادته".⁶

محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب، العلاج، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص33.¹

دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة، 2006، ص ص: 46-47.²

فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة: مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص17.³

سعاد بن طرية، مرجع سابق، ص48.⁴

سعاد بن طرية، مرجع نفسه، ص49.⁵

صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، نيسان 2009، عمان، الأردن، ص17.⁶

2.2.1. مفهوم الفشل المالي:

هناك أكثر من تعريف للفشل المالي في الدراسات الأكاديمية التي عنيت بهذا المفهوم، إذ يفسره البعض بأنه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية، وهناك من يرى بأنه عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة، بينما يرى فريق آخر بأنه التوقف عن سداد فوائد القروض أو السندات، وفريق آخر يعرف الفشل المالي على أنه توقف المؤسسة عن سداد توزيعات الأسهم الممتازة، بينما يمكن القول أن الفشل المالي هو جميع التعريفات السابقة إذ جميعها تؤكد على عدم مقدرة المشروع على تسديد التزاماته الجارية في تاريخ استحقاقها.¹

كما يعني التوقف كلياً عن سداد الالتزامات مما يؤدي إلى الإفلاس وتوقف النشاط.²

3.2.1. مفهوم التعثر المالي:

هو مواجهة المؤسسة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير.³

أو بعبارة أخرى يعني نقص العوائد أو توقفها وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها.⁴

3.1. أنواع التعثر المالي ومراحل وأسبابه

لقد اختلفت وجهات النظر في تحديد أنواع التعثر المالي والمراحل التي يمر بها وأسباب حدوثه ولقد تم التطرق في هذا المطلب إلى هذه النقاط على التوالي:

1.3.1. أنواع التعثر المالي:⁵

تتباين وجهات نظر المهتمين بظاهرة الفشل في تحديد نوعه، إلا أن الإجماع يشير إلى أن للفشل الأنواع التالية:

¹ - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 249.

² علي شاهين، جهاد مطر، "نموذج مقترح بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 25، العدد 4، كلية التجارة، غزة، 2011، ص 859.

³ www.metrobrokerage.com/page consultée le: 09/04/2014، 22:35.

⁴ علي شاهين، جهاد مطر، مرجع سابق، ص 859.

⁵ هبال عادل، مرجع سابق، ص 48.

1-التعثر المالي الفني: وهو عسر مالي* بسيط وفي هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة مواجهة الالتزامات المترتبة عليها في مواعيدها المقررة ولكن تستطيع الوفاء بذلك في حال إعطائها الوقت الكافي للتصرف كبيع بعض الأصول أو غير ذلك، ويمكن للمؤسسة التغلب على هذا النوع بإعادة ترتيب الاستثمارات في موجوداتها وتصفية ما يمكن الاستغناء عنه، أو الاحتفاظ بنقد عالي.

2-التعثر المالي الحقيقي: وهو أشد خطورة من النوع الأول وهنا لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، وقد تؤدي هذه المرحلة إلى استيلاء الدائنين على المؤسسة والإشراف عليها أو تصفيتها.

2.3.1. مراحل التعثر المالي:

يمكن تقسيم التعثر المالي إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة حدوث الحدث العارض¹

هو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث عارض ما، يمثل لحظة اختبار وتحدي للمدير المالي للمشروع، فإذا تنبه له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، ولكن إذا غفل عنه واستهزأ به، واستهان بخطورته بدأ التعثر، وكثيرا ما يبدو الحادث العارض أمرا، عاديا هينا لا قيمة له، ومن أمثلة الحوادث العارضة ما يلي:

- ظهور التزام عارض فجائي غير مخطط يستنزف جانب من السيولة أو يمتص السيولة كاملة أو يلتهمجانبا هاما من رأس المال العامل، خاصة في حالة ازدياد تكاليف الموارد الخارجية التي اقترضها المشروع سواء نتيجة لقرار إداري من السلطات النقدية أو نتيجة لحادث ما في السوق النقدية والعالمية، أو سوق رأس المال المحلية والعالمية .

المرحلة الثانية: مرحلة التفاوض عن الوضع القائم

هي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء البنك أو المشروع المتعثر جرس الإنذار، لتنبه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر والدافعة إليها إلا أن

* المقصود بالعسر المالي في معناه العام عدم قدرة المشروع أو العميل على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه الغير، وقد يكون عسرا ماليا فنيا أو قانونيا(أنظر: عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة، الأزمة المالية المصرفية العالمية: أزمة الرهن العقاري**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص19).

تجاهل القائمين على إدارة البنوك مقابلة هذا الإنذار بالاستهزاء والسخرية والتهوين والتقليل من شأنه، خاصة إذا ما كانت هناك "بطانة سوء" تحيط بمتخذي القرار في المشروع وتصور لهم سوء أعمالهم حسنا أو كان متخذ القرار ممن لا يحسنون الإدارة أو كان يعتمد على نواحي أخرى في استمراره في منصبه وليس ناتج عمله وكفاءته الإدارية.¹

المرحلة الثالثة: استمرار التعثر والتهوين من خطورته

في هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقما، حيث تتحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو، مكتملة الأركان والجوانب ورغم وضوح خطورة الوضع إلا أن القائمين على إدارة البنك والمشروع لا يعطيانها الأهمية الواجبة، ولا يقوموا بتغيير سياسة المشروع المالية، واتخاذ احتياطات وإجراءات علاجية مناسبة بل الاستمرار في ذات السياسة الانفاقية غير السليمة التي كان للمشروع يسير عليها من قبل وفي الوقت ذاته يتوسع المشروع في الإنفاق غير المخطط وغير المدروس، ويتمتع نطاق الخسائر تدريجيا، وتنخفض معه قدرة المشروع على مواجهتها بل يتم تقبلها كنتائج طبيعية للتشغيل ورد جميع الأسباب إلى الظروف المحيطة هو جزء من مهام إدارة المشروع.²

المرحلة الرابعة: التعايش مع التعثر

في هذه المرحلة تتوقف الاستثمارات الجديدة كليا، وتنعدم أي عمليات لزيادة الطاقة الإنتاجية وتتحول العملية الإنتاجية إلى مجرد المحافظة على بعض خطوط الإنتاج القائمة، مع غلق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع إصلاح الأعطال فيها أو القيام بعمليات الصيانة والإحلال والتجديد لها، ويصبح المشروع كالمحكوم عليه بالإعدام ينتظر النهاية المحتومة والتي لا بد آتية، ومن هنا يسيطر اليأس والإحباط على العاملين فيه وعلى من يتعامل معهم، ويتحول إحساسهم بأن المشروع سفينة تغرق إلى سلوكيات سلبية شديدة التأثير المدمر على المشروع.³

المرحلة الخامسة: حدوث الأزمة المدمرة

وتبدأ هذه المرحلة بتسرب أنباء التعثر إلى الجمهور الخارجي، وكسر حلقة أو حاجز التعتيم الإعلامي الذي وضعته إدارة المشروع المتعثر، وتحدث الأزمة عندما يواجه المشروع حادث ضخم لا يمكن

¹ www.Startimes.com، Page consultée le: 09/04/2014 22:29.

بن بوزيد سليمان، مرجع سابق، ص 61.²

محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 42.³

مواجهته بطرق الامتصاص والتعتيم، وبالتالي يقوم جمهور المتعاملين مع المشروع (بنوك مقرضة، موزعون دفعوا مقدمات، موردين لهم استحقاقات)، بالمطالبة بحقوقهم والحجز على المشروع واتخاذ كافة الإجراءات القانونية فضلا عن تجميد معاملاتهم معه.¹

المرحلة السادسة: معالجة الأزمة أو تصفية المشروع

في هذه المرحلة يبدأ أصحاب المشروع بالاجتماع مع كل من إدارة المشروع الحالية، وأصحاب الحقوق على المشروع واستدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، وعادة ما تبدأ عملية المعالجة بإعفاء مجلس الإدارة الحالي الذي كان سببا في إحداث الأزمة والوصول بها إلى هذه المرحلة مع تقديم بعضهم للمحاكمة عن المخالفات التي ارتكبوها سواء، بالقيام بعمل معين من شأنه إحداث التعثر، أو الامتناع عن عمل معين كان يمكن أن يعالج التعثر، أو يحول دون تفاقم الأوضاع ووصولها إلى هذه الدرجة، ثم تعيين مفوض على المشروع ومنحه كافة السلطات والصلاحيات للقيام بعملية الإصلاح المطلوب، سواء من خلال عمليات الدمج وإعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية، وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.²

3.3.1. أسباب التعثر المالي

لظاهرة التعثر المالي أسباب عديدة، من بينها:

1. أسباب ترجع للعميل (المقترض):

توجد عدة أسباب يكون مصدرها العميل نفسه نتيجة الآتي:³

- سوء إدارة العميل فنيا لنشاطه، وهي افتقار العميل للكفاءات الفنية؛
- سوء إدارة العميل ماليا: والمتمثل في سوء التخطيط المالي لتمويل نشاطه، لما يترتب عليه وجود خلل في هيكل التمويل نتيجة زيادة اقتراضه عن القدر المطلوب؛
- توسع العميل في عمليات البيع الآجل لمنتجاته وعدم كفاءته في تحصيل ديونه من قبل عملائه؛
- زيادة قيمة المصروفات والتكاليف المباشرة وغير المباشرة دون عائد اقتصادي مقابل هذه المصروفات؛

بن بوزيد سليمان، مرجع سابق، ص 63.¹

محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 44.²

كمال أحمد يوسف محمد، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب، العلاج، مجلة كلية الاقتصادية العلمية، العدد الثالث، يناير 2013، ص 3

- استخدام القروض في غير محلها؛
 - وعدم وجود الخبرة الكافية؛
 - زيادة نسبة القروض في الهيكل المالي.
- وهناك أسباب أخرى تتمثل فيما يلي:¹

- عدم دقة المعلومات والبيانات التي يصرح بها المقترض للجهات الدائنة.
- فقدان القدرة الإدارية والمالية والفنية على إدارة العمل.
- ضعف إدارة المقترض.
- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة للمشاريع المراد تمويلها.
- سوء نية المقترض، أي انه في بعض الأحيان يعتمد المقترض في عدم سداد التزاماته تجاه البنك بالرغم من توافر القدرة لديه على سداد الالتزامات.
- وفاة العميل المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد.
- إشهار إفلاس المقترض أو هروبه خارج البلاد.
- عدم التزام وتقييد المقترض بإرشادات وتوجيهات البنك.

2. أسباب ترجع للبنك أو المقرضين:²

- هناك بعض الأسباب التي يكون مصدرها البنك الممول أو المقرضين مثل:
- عدم كفاية التعليمات والشروط في العقد المبرم، عدم القيام بدراسة ائتمانية دقيقة.
 - عدم التأكد من توافر الأهلية القانونية والكفاءة الشخصية في العملاء.
 - عدم الاستعلام الدقيق عن العميل، وعدم متابعة البنك له أولاً بأول.
 - عدم طلب البنك لضمانات كافية، ومنح العميل قروض أقل أو أكثر من الطاقة.

3. أسباب ترجع للمشروع:³

- دراسة غير سليمة للمشروع؛
- الموقع غير مناسب؛
- سوء التجهيز الداخلي؛
- نقص بعض عناصر الإنتاج؛
- عدم الإنتاج وفقاً لرغبات العملاء؛
- إدارة المشروع غير الجيد؛

محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، ط1، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 402، 403.¹

فريد راغب محمد النجار، إعادة هندسة الائتمان بالبنوك: نهاية القروض المصرفية المتعثرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص: 74، 75.²

كمال أحمد يوسف محمد، مرجع سابق، ص92.³

- ضعف الطلبات على منتجات المشروع.
- 4. أسباب ترجع للبيئة المحيطة والظروف العامة:¹

- حالة الكساد العام؛
- تزايد أعباء الضرائب والرسوم؛
- ارتفاع معدلات الأجور والمرتبات؛
- ارتفاع تكاليف التأمينات والمعاشات؛
- اشتداد المنافسة،
- ارتفاع معدلات الفائدة

4.1. مؤشرات تعثر القروض والآثار السلبية للقروض المتعثرة

هناك العديد من المؤشرات يستطيع البنك من خلالها التنبؤ بحدوث مشاكل في تحصيل القروض، مما يساعد على الكشف المبكر عن التعثر والتخلص من الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها القروض المتعثرة.

1.4.1. مؤشرات تعثر القروض

من المؤكد أن دخول العميل في مرحلة العسر المالي وتحديد القرض المقدم له من أنه قرض متعثر لا تنشأ فجأة، ولكن تسبقها مجموعة من الظواهر تتفاوت في حجمها وخطورتها، إلا أنها تشترك جميعاً في تحديد من أن العميل قد دخل مرحلة الخطر والقرض أصبح متعثراً، وهناك عدة مؤشرات يستطيع البنك من خلالها التنبؤ بحدوث مشاكل في تحصيل القروض، والكشف المبكر عن القرض المتعثر يعد من أهم عمليات الرقابة الداخلية للبنك.²

من هذا المنطلق يمكن ذكر أهم المؤشرات السلبية لتعثر القروض ومنها:³

- طلب العميل زيادة سقف القروض الممنوحة له؛
- وجود شيكات ترجع للعميل بسبب عدم كفاية الرصيد؛
- تحليل التقارير المالية الدورية للعميل، ومن أهم ما يجلب انتباه البنك عند إجراء التحليل المالي وضعيفة النقد، والحسابات المدينة.

كما أن هناك مؤشرات أخرى تدل على أن الديون أصبحت ديون متعثرة من بينها:¹

حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص 240.¹
حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، ورقلة، 2012، ص 109.
والى طارق، أهمية التحليل الائتماني وعلاقته بالقروض المتعثرة، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011، ص 61.³

- زيادة الديون التي بذمة المقترض من جهات مختلفة؛
- تغيير علاقة الزبون مع البنك وقلة تعاونه والتي تظهر من خلال التباطؤ في تسديد وعدم الوفاء بالتزاماته؛
- عدم دفع أقساط التأمين والضرائب ومستحقات الدائنين الآخرين؛
- تغيير في سلوك وعادات الزبون أو مالكي المؤسسة بشكل سلبي؛
- انخفاض في أرصدة المقترض لدى المصرف لحركة الحساب الجاري مما يدل على نقص السيولة لديه.

2.4.1. الآثار السلبية للقروض المتعثرة

تمثل الديون المتعثرة مشكلة خطيرة ذات نتائج باهظة التكاليف ولها آثار وإفرازات معقدة التركيب ليس فقط على وحدات الجهاز المصرفي بل على الاقتصاد القومي كله، وذلك نظرا لتأثيرها الخطير والمشابك على النشاط الاقتصادي بشكل عام ليس فقط في الأجل القصير ولكن أيضا وبشكل أكثر خطورة في الأجلين المتوسط والطويل المدى،² وفيما يلي البعض من آثار القروض المتعثرة:

- 1 - تؤثر مشكلة القروض غير منتظمة على الموارد الاقتصادية مثل العمل والموارد الإدارية ورأس المال والأرض التي تعاني من الركود في ظل انخفاض الربحية ونقص الإنتاجية، ولا تحبذ البنوك إقراضها في ظل هذه الظروف لريبتها في قدرة المشروعات على الوفاء بديونها وخدمة قروضها؛³
- 2 - يعتبر ارتفاع حجم الديون المتعثرة مؤشرا لانخفاض عائد الاستثمار في كثير من المشروعات والتأثير السلبي على تنفيذ خطط الدولة التي تستهدف تنمية الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل؛⁴
- 3 - تؤدي المشروعات المتعثرة بما تمثله من طاقات معطلة إلى التأثير سلبا على الإنتاج القومي مما يؤدي إلى اللجوء إلى القروض لسد الفجوة بين العرض والطلب، ومن ثم يميل الميزان التجاري في غير صالح الاقتصاد القومي وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري؛⁵
- 4 - ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسؤولي وإدارات القروض بالبنوك في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا ومحاولات تصحيح هياكلها المالية، هذا الوقت والجهد كان

دعاء محمد زائدة، مرجع سابق، ص 58.¹

عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 83.²

والي طارق، مرجع سابق، ص 59.³

دعاء محمد زائدة، مرجع سابق، ص 55.⁴

مرجع نفسه، ص 56.⁵

- من الممكن استثماره في تحقيق قيمة مضاعفة للبنك الدائن من خلال عمليات مصرفية أخرى، وفقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية؛¹
- 5 - تجميد جانب هام من أموال البنوك نتيجة عدم قدرة العملاء المتعثرين على سداد التزاماتهم، ومن ثم تعطيل دورة رأس المال في البنوك، وحرمانها من عائد استثمار توظيف هذه الأموال سواء مع العملاء الحاليين، أو في مشروعات أخرى جديدة؛²
- 6 - تعريض البنك المقدم للقروض إلى خسائر باهظة التكاليف تشمل جانبيين من مقومات تواجده، أولهما مادي والآخر معنوي، حيث أن الجانب المادي ينصرف إلى تقليل الربحية وانخفاض قدرة البنك على التوسع،
- 7 - والجانب المعنوي ينصرف إلى عامل الثقة في كفاءة القائمين عليه، وبالتالي اهتزاز درجة الثقة فيه كبنك قادر على توظيف الأموال وحساب مخاطر الاستثمار بدقة، وتأثيرها على حجم أعماله ومعاملاته؛³
- 8 - تحتاج المشروعات المتعثرة إلى معالجات خاصة، وهي بدورها تحتاج إلى كفاءة إدارية وإشرافية وتنفيذية مؤهلة ومدربة ولديها الخبرة والإلمام بمختلف نواحي المشروع أو النشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل المقترض؛⁴
- 9 - تحتاج المشروعات المتعثرة إلى استفسارات اقتصادية وقانونية وفنية، بل قد تلجأ معها البنوك إلى القضاء والمحاكم لاستيفاء ديونها، وإلى تصفية المشروع وإلى الإعلان عن هذه التصفية في الجرائد والصحف، وهو ما يعني تكاليف وأعباء إضافية تقلل من ربحية البنك؛⁵
- 10 - انكماش أعمال البنك وانكماش تواجده وإلى غلق بعض فروعهِ وبيع بعض أصوله العينية، وتأجيل توسعه وانتشاره إلى أجل غير مسمى، وإلى فرض قيود من جانب السلطات النقدية على إدارة البنك وذلك بسبب تعثر عملائه نتيجة لتعثر الديون الممنوحة لهم؛⁶
- 11 - تؤثر القروض المصرفية المتعثرة على الجو النفسي للعمل فتؤدي إلى إيجاد مناخ من التوتر وعدم الاستقرار والعصبية والتشدد والمبالغة في الإجراءات وطلب البيانات والمعلومات، وطلب المزيد من الضمانات التي قد يعجز العميل عن تقديمها، وإجراء المزيد من التحريات المبالغ فيها عن العملاء الجدد والحاليين، وهذا التشدد قد يدفعهم إلى اللجوء إلى بنوك أخرى أقل تشدداً وأكثر مرونة واستعداداً

محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص362.

بن بوزيد سليمان، مرجع سابق، ص63.

محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص46.

بن بوزيد سليمان، مرجع سابق، ص: 63، 64.

محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص47.

بن بوزيد سليمان، مرجع سابق، ص64.

لمنح القروض، وهذا يترتب عليه تعطيل جزء كبير من أموال البنك دون استثمار والتي تنعكس سلباً على ربحيته؛¹

12 - تناقص القدرة الإقراضية للبنك نتيجة عدم استرداد جزء من القروض.²

5.1. معالجة القروض المتعثرة

إن معالجة القروض المتعثرة تبدأ بتحديد تلك القروض ثم تأتي عملية التحليل والتتبؤ بالحالة المالية للزبون وتحديد فيما إذا كان الزبون قد دخل مرحلة الفشل أو التعثر المالي وتحديد درجة ذلك الفشل، وعلى ضوء ذلك التحليل يتم تفسير حالات القروض المتعثرة إلى قروض يمكن معالجتها وأخرى ميؤوس منها، وبالنسبة للحالات التي يمكن معالجتها فإنها تمثل حالات تمر فيها المؤسسة المقترضة بعسر مالي مؤقت³، وهنا من الأجدى قيام البنك بتقديم بعض المقترحات لمعالجة الحالة المتعثرة والمساعدة للخروج من الأزمة وذلك باللجوء إلى واحد أو أكثر من الطرق التالية:⁴

1/ الإسقاط الكامل أو الجزئي للمديونية؛*

2/ إعادة جدولة الدين؛

3/ تحديد فترات السماح؛

4/ دعم الزبون اقتصادياً وفنياً؛

5/ تحقيق شروط السداد.

أما بالنسبة للحالات الميؤوس منها فإنه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق البنك، والتي قد تتمثل في بيع الأصول المرهونة وقد يصل الأمر إلى إعلان إفلاس المؤسسة، وإلى أن تنتهي الإجراءات المشار إليها سوف يعتبر القرض كله أو جزء منه مشكوك فيه.

وعليه مما تقدم نجد أن عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك لا ينبغي أن يقابل دائماً باتخاذ إجراءات عنيفة ضده، بل ينبغي في بعض الحالات مساعدة الزبون للخروج من الأزمة، مما يساهم في توثيق علاقات طويلة الأجل مع الزبائن الحاليين، ويترك أثراً إيجابياً في سمعة البنك، الأمر الذي يترتب عليه جذب بعض الزبائن المحتملين، أما إذا لجأ البنك إلى استخدام إجراءات متشددة بمجرد التوقف عن السداد فقد يترتب على ذلك تعرض المنشأة المقترضة إلى الإفلاس، وقد لا تكفي أموال التصفية لحصول البنك على مستحقاته بالكامل أضف إلى ذلك أن خروج المؤسسة من السوق يعني فقدان أحد الزبائن وهو ما يعتبر في حد ذاته خسارة للبنك.⁵

مرعي حسن حمد بني خالد، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية، أطروحة دكتوراه، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة، الاقتصاد، جامعة الموصل، الأردن، 2003، ص73.

رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي: مفاهيم، تحاليل، تقنيات، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008، ص: 268، 269.

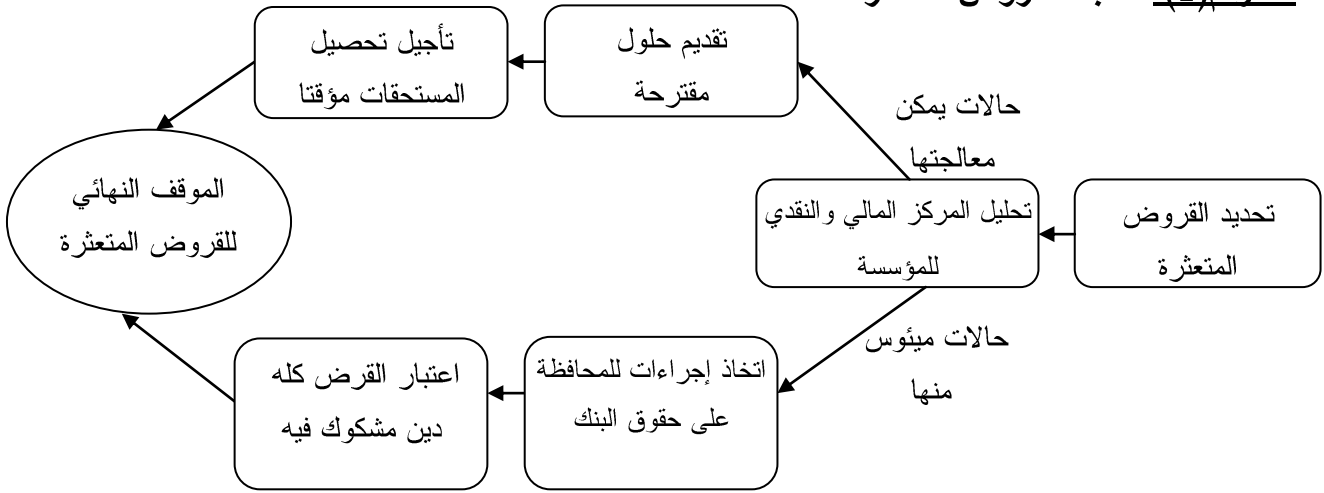
منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية: أسواق العقود المستقبلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 167.

حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص 249.

والي طارق، مرجع سابق، ص69.

وفيما يلي شكل يوضح معالجة القروض المتعثرة:

شكل رقم (1): معالجة القروض المتعثرة



المصدر: منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية: أسواق العقود المستقبلية ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 168.

بالإضافة إلى المقترحات التي يقوم البنك بتقديمها لمعالجة الحالة المتعثرة والخروج من الأزمة هناك بدائل أخرى يمكن اللجوء إلى واحدة منها وتتمثل في:¹

1: تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه:

تعتمد معالجة القروض المتعثرة من خلال هذا البديل على ثلاث مراحل أساسية، وهي:

• تعويم العميل:

يواجه البنك تعثر احد العملاء نتيجة لظروف استثنائية طارئة، يكون لها تأثير على قدرة العميل على السداد، وتعتبر عملية التعويم من أهم المراحل لمعالجة القروض المتعثرة، وتتمثل في قيام البنك

بإعطاء العميل فرصة لتحسين أوضاعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده، كما قد تتضمن عملية التعويم إعادة جدولة الدين وذلك بما يتناسب مع ظروف وإمكانيات العميل، حتى يتمكن من استعادة قدرته على السداد القرض المتعثر.

• انتشال العميل:

في هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ إجراءات تتضمن التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، وتوجيهه وفقا لخطة عمل يلتزم بها في المستقبل، ويكون هدفها الأساسي تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة بحيث تغطي إيراداتها نفقاتها وتحقق فائضا مناسباً. كما يقوم البنك في هذه المرحلة بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل وتتناول الجوانب التالية:

✓ ترشيد تكاليف

إنتاج المشروع من خلال التخفيف من نسب التالف والعاقد والراكد، ومن مخزون السلع التامة الصنع وغلق بعض الوحدات الإنتاجية ذات التكلفة المرتفعة.

✓ زيادة الإيرادات

غير التقليدية عن طريق التخلص ببيع بعض الأصول التي يمتلكها ولا يحتاج إليها خاصة الوحدات الإنتاجية التي لا تحقق أرباحاً، بل تحقق خسائر واستغلال الطاقات العاطلة بتأجيرها للغير كمساعدات عمل، أو كمخازن، أو أدوات نقل ومواصلات إلى غير ذلك (الخ).
✓ زيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن العملاء الذين منحهم المؤسسة المقرضة ائتمان أو تسهيلات في سداد قيمة البضائع والخدمات التي تحصلوا عليها من المؤسسة.

✓ تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها العميل والخدمات التي يقدمها عن طريق إقناع دائني المشروع بالحصول على جزء من ديونهم حصصاً سلعية وخدمية، وفي الوقت ذاته قيام البنك بتقديم المشورة والنصائح للعميل في مجال تنشيط المبيعات وإيجاد عملاء جدد وأسواق جديدة مربحة له.

• إنعاش العميل:

تمثل أهم المراحل التي بموجبها يتم تحويل العميل من عميل متعثر إلى عميل غير متعثر، ويتم إنعاشه من خلال منحه قروض جديدة ذات شروط ميسرة يستطيع من خلالها إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية، ليتمكن من القيام بعمليات التجديد والصيانة الدورية، وتمويل رأس مال العامل بشكل مناسب يتوافق مع الظروف القائمة في السوق.

لتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط، نذكر من أهمها:

- أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت إعسار العميل، قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلاً، وان سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تم معالجته.
- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضاً، تشير إلى توافر سوق مناسب يستوعب الإنتاج من السلع أو الخدمات التي سوف يطرحها العميل.

- أن يكون للعميل الرغبة والإصرار في تجاوز الأزمة ولديه الطموح والاستعداد التام لتحمل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمنها قرار التوسع.
- أن يكون العائد على الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على القروض الممنوحة للعميل، حتى يكون هناك فائض كافي لسداد التزاماته القائمة.
- أن يكون حجم الائتمان الجديد المطلوب منحه مناسباً، ولا يزيد عن المبلغ الأصلي، أو عن أصول المؤسسة المقترضة الحالية أو عن حقوق أصحاب المشروع، وأن منح هذا الائتمان سوف يعجل ويحقق للبنك استرداد أمواله وقروضه الأصلية وفوائدها بالإضافة إلى الائتمان الممنوح.
- أن لا يكون هناك بديل آخر أمام البنك، مثل عدم وجود مستثمرين آخرين أو مؤسسات منافسة لديها نفس الرغبة والقدرة على الاستعداد للتعاون أو الاندماج أو شراء المؤسسة المقترضة ودفع الالتزامات المستحقة عليها للغير.

2: دمج المشروع المتعثّر في مشروعات أخرى:

تعتبر من أهم طرق التعامل مع القروض المتعثّرة، خاصة إذا كانت أسباب تعثر المشروع عائدة إلى صغر حجمه أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج. وعليه فإن إدماجه مع المشروعات الأخرى المماثلة تجعله يستفيد من وفرات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل، ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة المشروع على بيع منتجاته بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق الدولية.

وتتم عمليات الدمج بعدة طرق من بينها:¹

- الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة.
- الدمج التدريجي بين كيانيين.
- الدمج الفوري وتشكيل كيان جديد.

كما تتم عملية الدمج مع مشروعات أخرى متكاملة سواء كان هذا التكامل أمامي أو خلفي، أي تكامل مع الموزعين أو تكامل مع الموردين ومن ثم الزيادة في كفاءة المشروع سواء في تسويق منتجاته أو في الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكنه من تحقيق أهدافه في الربحية والاستمرار.

3: تصفية العميل:

هو أقصى البدائل وأشدّها حساسية حيث يتضمن مجموعة من المخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق المصرفي، حيث تلجأ إليه البنوك كحل أخير وبعد استنفاد كافة السبل في معالجة القروض المتعثّرة، وبعد التأكد من النواحي التالية:²

محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص: 347، 348.¹

المرجع نفسه، ص: 348، 349.²

- أنه لا سبيل إلى معالجة أو إصلاح أو التغلب على الأزمة التي يمر بها العميل، حيث يثبت للبنك أنها دائمة وليست عارضة وأنها مرتبطة بالهيكل الأساسي للمؤسسة وليس بالأداء الخاص بأقسامها، ويستحيل التحكم فيها أو توجيهها أو التعامل معها بأي حال من الأحوال.
- أن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة النشاط وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط، وان المؤسسة لا تتوفر لديها القدرة والرغبة والخبرة في التحول إلى نشاط اقتصادي آخر أكثر رواجاً.
- ومن ثم تقوم البنوك باتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية العميل والحجز على أمواله وأصوله وإشهار إفلاسه وبيع كافة الضمانات المرهونة للبنك لاستيفاء حقوقه.

II. التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل

إن التحليل المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي أسلوب لا يقل أهمية وفائدة عن الأساليب الأخرى للتحليل، وخاصة في عصر كثرت فيه الأزمات وتوجد هناك الكثير من نماذج التنبؤ بالفشل وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

- مفهوم التنبؤ وأنواعه وخطواته.
- أهمية التنبؤ بالتعثر.
- التحليل المالي والتنبؤ.
- نماذج التنبؤ بالفشل.
- مفهوم ومحددات التنبؤ المالي.
- التحليل المالي باستخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي.

1. مفهوم التنبؤ وأنواعه وخطواته

يعتبر التنبؤ من أهم المواضيع دراسةً وأوفرها حظاً في المتابعة، ويرجع هذا الاهتمام للتطورات التي يشهدها المحيط وتأثيرها على المؤسسات التي أصبح تسييرها صعباً.

تطور التنبؤ عن ذي قبل، حيث كان في الماضي مجرد تخمين بسيط لما سيكون عليه المستقبل، أما اليوم فهو يمثل أحد الوسائل المهمة التي تمكن المؤسسة من معرفة مستقبل الأنشطة التي يتعين عليها القيام بها، وكذلك معرفة درجة تأثير التقلبات التي تحدث للعوامل والظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها على الأنشطة التي تمارسها.

1.1. مفهوم التنبؤ:

صيغت عدة مفاهيم للتنبؤ من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين ومن ضمنها نذكر ما يلي:

1. هو عملية عرض حالي لقيم مستقبلية باستخدام مشاهدات تاريخية بعد دراسة سلوكها في الماضي.¹
2. التنبؤ نقطة أساسية وضرورية لجميع وسائل التسيير لأنه يمثل قراءة لما سيكون عليه المستقبل.²
3. التنبؤ عنصر مهم لجميع إجراءات التسيير إذ يمثل الحكم على ما يتوقع أن يحصل داخل أو خارج المؤسسة.³

2.1.1. أنواع التنبؤ

توجد أربعة أنواع للتنبؤ وهي:⁴

1. التنبؤ الاقتصادي: التنبؤ بحالة الاقتصاد من حيث حدوث رواج أو كساد أو انتعاش فيه.
2. التنبؤ التكنولوجي: محاولة التعرف على الطرق والمعارف الفنية والتقنية المتوقع إدخالها في عملية الإنتاج.
3. التنبؤ بدرجة المنافسة: محاولة التعرف على ردود أفعال المؤسسات المنافسة عند تغيير أنواع وأسعار المنتجات.
4. التنبؤ بسلوك المستهلك: من حيث الرغبات والأذواق والطلب.

3.1.1. خطوات التنبؤ

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ بأبي ظاهرة:⁵

- تحديد وتعريف موضوع التنبؤ.
- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته ونقصه.
- دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصلة بها.
- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا.
- إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعية له.

مولود حشمان، نماذج، تقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص77.¹

²Thierry Cuyaubere, Jacques Muller, control de gestion, la villeguerin éditions, Paris, 1991, p31.

³Jean Pierre Védriens, technique quantitative de gestion, librairie vuibert, Paris, 1985, p15.

⁴قريد مصطفى، تخفيض تكاليف الفجوة بين الطاقة الإنتاجية والطلب، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص13.

سعاد بن طرية، مرجع سابق، ص52.⁵

2.11. أهمية التنبؤ بالتعثر:

هناك بعض من الدراسات سعت للتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بخمس سنوات، وبعضها لأربع سنوات، وبعضها لسنة واحدة، كما سعى بعضها لمعرفة النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ باحتمال الفشل في المؤسسات الصغيرة، وللتنبؤ بالتعثر بأهمية كبيرة لدى الجهات الآتية:¹

• **البنوك:** حيث تهتم بالتعثر لآثاره في:

✓ قروضها القائمة؛

✓ قروضها قيد الدراسة؛

✓ أسعار قروضها وشروطها؛

✓ إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة؛

✓ توقيت الانسحاب.

• **المستثمرون:** لتقويم سلامة استثماراتهم، والتميز بين الاستثمارات المرغوب فيها من غير المرغوب

فيها، وبالتالي تحديد الاستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة.

• **إدارة المؤسسات:** للتعرف إلى مؤشرات التعثر، والتعامل مع أسبابها لمعالجتها.

• **الجهات الرسمية:** تجنباً للأزمات في القطاع الخاص، أو القطاع العام.

3.11. التحليل المالي والتنبؤ:

يمكن اللجوء إلى التحليل المالي لغرض التنبؤ بعدد من الظواهر في حياة المؤسسة تشكل مضمون نشاطها التشغيلي مثل:²

• التنبؤ بالمبيعات؛

• التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها؛

• التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لطريقة الحصول عليها؛

• التنبؤ بمدى قدرة الإدارة في مواجهة الطوارئ؛

• التنبؤ باحتمالات الفشل، أو بمدى إمكانية توقف المؤسسة عن العمل، أي الإفلاس والتصفية.

حيث تعتبر كل ظاهرة من الظواهر أعلاه، الأساس في تحديد قوة مؤسسة الأعمال أو ضعفها، وبالتالي

فان التنبؤ الدقيق بمضمونها في المستقبل يمكن الإدارة من أن تتكيف مع الأحداث المتوقعة وتضع

الخطط الملائمة لمواجهة الأحداث المستقبلية.

عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق، ص 63.¹

حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص: 323، 324.²

4.11 نماذج التنبؤ بالفشل المالي

لقد اهتم الأمريكيين قبل غيرهم بمثل هذه الدراسات وتم ذلك بتشجيع منا لمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA*) وهيئة البورصات والأوراق المالية (SEC*)، ذلك في أعقاب أزمة الإفلاسات الكبيرة التي اجتاحت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، وتحميل مدققي الحسابات المسؤولية عن التضليل الحاصل.¹

لقد ظهرت أولى الدراسات المتخصصة في الفشل المالي عام 1969 التي أعدها (BEAVER)، حيث عرض فيها نموذجاً متطوراً للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة، ثم تلتها دراسات أخرى تهتم بذات الموضوع في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة²، ولعل أكثر هذه الدراسات انتشاراً هي:³

1. نموذج Altman 1968

2. نموذج lev 1971

3. نموذج Beakin 1972

4. نموذج Altman and Mc cough 1974

5. نموذج libby 1975

6. نموذج Argenti 1976

7. نموذج Moyer 1977

8. نموذج Olhison 1980

9. نموذج kida 1981

10. نموذج Bathory 1985

11. نموذج Casey 1986

12. نموذج Sherrod 1987

13. نموذج Compell 1993

*AMERICAN INSTITUTE OF CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS.

*SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION.

منير شاكر محمد، آخرون، مرجع سابق، ص ص: 178، 179.¹

غفصي توفيق، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية،² كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012، ص 54.

وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص ص: 250، 251.³

ترتكز جميع النماذج السابقة على الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمال الفشل المالي، وذلك من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد على مجموعة متغيرات، تختلف في البعض منها وتتشترك في البعض الآخر، إضافة إلى أن الأوزان النسبية التي أعطيت لهذه المتغيرات تختلف من نموذج إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مشروع تمت دراسته، لذلك فإن كل نموذج يصلح لظرف اقتصادي معين، وهذا يعني أنه لا يمكن استخدام هذه النماذج لكل المشاريع على اختلاف واقعها الاقتصادي.

من النماذج الأكثر شيوعاً واستخداماً هي:

1 نموذج (Altman and Mc cough):

يقوم هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة يمثل كل منها نسب مالية من النسب المتعارف عليها ومتغير تابع (Z) وقد وضع استكمالاً لنموذج (Altman) قد وضعه عام 1968¹، ويعبر عن هذا النموذج في صورة رياضية كما يلي:²

$$Z=0.012X_1+0.014X_2+0.033X_3+0.006X_4+0.01X_5$$

حيث إن:

X_1 : صافي رأس المال العامل امجموع الأصول.

X_2 : الأرباح المحتجزة امجموع الأصول.

X_3 : صافي الربح قبل الفوائد والضرائب امجموع الأصول.

X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين امجموع الخصوم.

X_5 : المبيعات امجموع الأصول.

Z: دليل الاستمرارية (مؤشر الإفلاس).

بموجب هذا النموذج تصنف المؤسسة محل الدراسة في ثلاث فئات وذلك حسب قدرتها على الاستمرارية، وهذه الفئات هي:³

● فئة المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار وذلك إذا كانت قيمة (Z) فيها 2.675 وأكثر.

فخاري فاروق، تسيير المخاطر الائتمانية في الحد من تعثر القروض المصرفية، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012، ص24.

غفصي توفيق، مرجع سابق، ص55.

فخاري فاروق، مرجع سابق، ص: 24-25.

- فئة المؤسسات الفاشلة أي التي يحتمل إفلاسها وذلك إذا كانت قيمة (Z) فيها تقل عن 1.81.
- فئة المؤسسات التي يصعب التنبؤ وضعها وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية حيث: $2.675 < (Z) < 0.81$.

1

هذا وقد أثبتت الحالات التي تم فيها تطبيق هذا النموذج أن قدرته على التنبؤ بحوادث الإفلاس كانت في حدود 82% قبل سنة من تحقق واقعة الإفلاس، وبنسبة 58% قبل سنتين من وقوعها.

2 - نموذج (Kida):¹

تم إيجاده عام 1981، وقد اثبت هذا النموذج قدرته على التنبؤ بحوادث الإفلاس بنسبة 90 % قبل سنة من حدوث واقعة الإفلاس، واعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية هي:

جدول رقم(2): النسب المالية الخاصة بنموذج كيدا

الرمز	النسبة
X ₁	صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول
X ₂	صافي حقوق الملكية / مجموع الالتزامات
X ₃	الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة
X ₄	المبيعات/ إجمالي الأصول
X ₅	النقدية/ إجمالي الأصول

المصدر: محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، ط1، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص466.

توصل Kida إلى المعادلة التالية:

$$Z=1.042X_1+0.42X_2-0.461X_3+0.463X_4+0.271X_5$$

كما توصل Kida إلى نتيجة: أنه تكون احتمالية الفشل مرتفعة عندما تكون قيمة Z سالبة.

3 نموذج Sherrord :

صاغ هذا النموذج عام 1987، وهو من النماذج المهمة التي تم بناؤها إذ يؤدي هذا النموذج إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- تقييم مخاطر الائتمان.
- الفشل المالي.

محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص466.¹

حيث يستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية ويجري تقسيم القروض على خمس فئات بحسب درجة المخاطرة وهي في الجدول التالي:¹

جدول رقم(3): درجات تصنيف مخاطر الإقراض وفقاً لنموذج Sherrord

فئة الزبون	درجة المخاطرة للتعرض بالفشل المالي	قيمة Z الفاصلة
الفئة الأولى	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 25$
الفئة الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$20 \leq Z < 25$
الفئة الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$5 \leq Z < 20$
الفئة الرابعة	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس	$-5 \leq Z < 5$
الفئة الخامسة	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

المصدر: رافعة إبراهيم الحمداني وياسين طه ياسين القطان "استخدام نموذج sherrrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى"، في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، 2013، جامعة الموصل، العراق، ص465.

أما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المؤسسة في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطه في المستقبل، ويمكن تمثيل هذا النموذج في صيغته الرياضية كما يأتي:²

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

حيث تمثل X النسب المالية التي يقوم عليها النموذج وعلى النحو الآتي:

X_1 : صافي رأس المال العمال الإجمالي الأصول

X_2 : الأصول السائلة الإجمالي الأصول

X_3 : إجمالي حقوق المساهمين الإجمالي الأصول

¹وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص255.

²فخاري فاروق، مرجع سابق، ص26.

X_4 : صافي الربح قبل الضريبة الإجمالي الأصول

X_5 : إجمالي الأصول / مجموع الديون

X_6 : إجمالي حقوق المساهمين / مجموع الأصول الثابتة

Z : مؤشر الإفلاس

• إن الوزن الأكبر للنسب المالية المكونة له من نصيب تلك التي تختبر قدرة الزبون على السداد، أي نسب السيولة ونسب الرفع المالي لأن الغرض الأساسي للنموذج هو استخدامه في تحليل الائتمان، ومن ثم إثبات فرض استمرار المؤسسة طالبة الاقتراض واستعدادها لتسديد التزاماتها في مواعيدها المحددة.

• إن مؤشر الجودة (Z) المستخدم في تصنيف المؤسسة طالبة الاقتراض يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة وهو سير منطقي بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للمؤسسة طالبة الاقتراض، ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة وبالعكس فإن انخفاضه يشير إلى عدم انطباق فرض الاستمرار على المؤسسة طالبة الاقتراض، ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة فيها وعلى وجه الخصوص مخاطر الفشل والإفلاس.

5.11. مفهوم ومحددات التنبؤ المالي:

تم التطرق فيما سبق إلى الأنواع الأربعة للتنبؤ والآن سوف نتطرق إلى التنبؤ المالي وذلك بتناول مفهومه ومحدداته.

1.5.11. مفهوم التنبؤ المالي:¹

التنبؤ المالي هو إحدى المسؤوليات الرئيسية للمدير المسير للمشروع، حيث إنه يزود المشروع بالإطار الذي تستند عليه عمليات التخطيط والرقابة بالمشروع، وينقسم التنبؤ المالي إلى قسمين هما:

• التنبؤ المالي القصير الأجل، التنبؤ المالي طويل الأجل.

2.5.11. محددات التنبؤ المالي:²

يوجد بعض المحددات التي تؤثر على دقة عملية التنبؤ، وهي كما يلي:

1. محددات تتعلق بالظروف المحيطة:

تتمثل هذه المحددات في الآتي:

عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 141.¹

عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق، ص: 76-77.²

- تتأثر عملية التنبؤ بالسلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمشروع والذي يصعب التحكم به ومعرفته، ومن أمثلة ذلك السلوك الاقتصادي العام في حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية؛
- كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.

2. محددات تتعلق بال نماذج والأساليب الإحصائية:

تتمثل هذه المحددات في الآتي:

- تتأثر عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات، فقد تكون هذه البيانات موسمية وبالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية عن المشروع والتي تؤثر بدورها على نتائج التنبؤات في المستقبل؛
- استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوفرة والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ.

3. محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه

- اختبار فترات القيام بعملية التنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المشروع، حيث إن التنبؤات قصيرة الأجل ليس لها فائدة في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويلة؛
- تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المشروع، فالمشروع الذي مدة نشاطه سنة يكون أكثر ملائمة من المشروعات التي تكون مدة نشاطها أكثر من سنة؛
- تلعب الخبرة في عملية التنبؤ للمؤسسة دوراً هاماً وحيوياً في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها، فكلما كان للمؤسسة خبرة في التنبؤ كلما كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح.

6.11. التحليل المالي باستخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي:¹

إن التحليل المالي من أهم أدوات الدراسات الائتمانية التي يتم بها التحكم على مدى استمرار جدارة عميل معين أو مؤسسة معينة للحصول على قرض بمبلغ معين، وبشروط معينة، ومن أي بنك، وفي الوقت ذاته فإن التحليل المالي يستخدم في الكشف والتحقق من مدى سلامة المركز المالي لهذا العميل، وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على التمويل أو القروض المطلوبة، ومن هنا فإن عملية التحليل لا تقتصر على منح القروض بل هي مستمرة من أجل متابعة هذا القرض، ولهذا تستخدم

دعاء محمد زائدة، مرجع سابق، ص ص: 67، 68.¹

البنوك التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر ومعالجته، خاصة وأن العميل الذي حصل على ائتمان من البنك يقوم بتقسيم البيانات بشكل دوري.

وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي تلجأ إليها دوائر القروض في البنوك التجارية لتقييم الوضع المالي للعميل، وقدرته على توليد الأرباح والنقدية، فهي تعبر عن الملاءة المالية للعميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه تجاه البنك الذي قدم له التسهيلات، لذا لا يجب النظر إلى النسب المالية فقط، ولكن على المحلل أن ينظر إلى مصادر أخرى للبيانات، حتى يمكن الحكم على مستقبل المؤسسة، بخلاف الخبراء من المحللين، ومن هذه النسب:

- نسب الربحية
- نسب السيولة
- نسب النشاط
- نسب المديونية

حيث تم التطرق لمجمل هذه النسب ضمن الفصل الأول من البحث.

خلاصة الفصل

ونستخلص من هذا الفصل أن القروض المتعثرة أو مخاطر عدم السداد تعتبر من أشد المخاطر الائتمانية ضرراً على البنك، وترجع أسبابها إلى عوامل عديدة منها ما يرتكبه البنك ومنها ما يكون العميل نفسه المتسبب فيها.

حيث يتبين لنا مما سبق أن التعثر المالي حالة مرضية تصيب الوضعية المالية للمؤسسة، لتصبح في حالة من اللاتوازن المؤدي إلى الكثير من الأضرار بالأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة، تاركة وراءها آثار مالية يصعب التنبؤ بخطورتها وحدثها.

كما تبين أنه تم الاعتماد على العديد من النماذج المصاغة لغرض التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه كإجراء احترازي لها قبل الوقوع في المعضلة، ساهمت هذه النماذج بشكل كبير في تجنب وقوع الحالات المستعصية للتعثر المالي للمؤسسات.

كذلك يعتبر التحليل المالي المستند إلى النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي، حيث أن العديد من النسب تتيح التحليل الدقيق للوضع المالي للمؤسسة، وتشخيصها بصورة مستقبلية يمكن على أساسها تصور تنبؤات للتعثر المالي.

وللوقوف على مدى اعتماد البنوك التجارية المحلية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي الذي يمكن أن يحدث لها سنحاول المقاربة قدر الإمكان مع الواقع العملي للبنوك التجارية لبيان مدى استخدامها للتحليل المالي وتوظيفه في مجال التنبؤ بالتعثر المالي في الجزء التطبيقي.

تمهيد

بغرض إسقاط الجانب النظري للموضوع والذي تناول الجوانب النظرية الأساسية المتعلقة بالتحليل المالي والتعثر المالي في البنوك التجارية، وذلك من خلال الفصلين الأول والثاني، سنحاول التقريب قدر الإمكان للواقع العملي للبنوك حيث خصص الجزء الثاني للدراسة الميدانية على مجموعة من البنوك العاملة بالمنطقة، والتي تمت من خلال توزيع استمارات استبيان على مجموعة من العاملين في البنوك محل الدراسة، ثم تم تفرغ البيانات وتحليلها لغرض الوصول إلى نتائج من الواقع العملي للبنوك حول مدى اعتمادها على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر.

وذلك من خلال العناصر التالية:

١. ميدان ومنهجية الدراسة.
٢. تحليل الاستبيان وتحليل نتائجه.

1.1. ميدان ومنهجية الدراسة

يتناول هذا المبحث منهجية الدراسة من خلال عرض متغيرات الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، الأدوات الإحصائية المستخدمة.

1.1.1. ميدان الدراسة

تم إجراء الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات البنكية العاملة في المنطقة، وتمثل الاستبيانات المحصل عليها من هذه البنوك عينة الدراسة، و تتمثل هذه البنوك في:

- 1 -البنك الوطني الجزائري BNA وكالة المسيلة.
 - 2 -بنك التنمية المحلية BDL وكالة المسيلة.
 - 3 -بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة.
 - 4 -البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة المسيلة.
 - 5 -القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة المسيلة.
- 1.1.1. البنك الوطني الجزائري BNA وكالة المسيلة

أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية، وقد استرجع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا مثل مؤسسات القرض العقاري الجزائري، والقرض الصناعي والتجاري.

ويعبر تأسيس هذا البنك عن رغبة وإرادة استقلال السلطات السياسية والاقتصادية الجزائرية ويمكن تلخيص وظائفه فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط؛

- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي إلى غاية سنة 1982، تأسيس بنك آخر هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

- إقراض المنشآت الصناعية العامة؛

- خصم الأوراق التجارية.

حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه تخصص في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى، وخاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل مؤسسة بالأسهم، تسير وفق القوانين (88-01)، (88-03)، (88-04) لتاريخ 12 جانفي 1988 وقانون (88-119) لتاريخ 21 جوان 1988 وقانون (88-177) لتاريخ 28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري.

2.1.1. بنك التنمية المحلية BDI وكالة المسيلة

هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية تأسست بتاريخ 20 أفريل 1982 حسب المرسوم رقم (85/85) ومن أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها:

- عمليات الرهن؛
 - عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية؛
 - كما يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية.
- بفضل وكالاته البالغة 153 منها خمسة وكالات مكلفة بالقرض الرهني، فإن بنك التنمية المحلية يغطي مجموع ولايات البلاد، حيث انبثق بنك التنمية المحلية من القرض الشعبي الجزائري وعدة مؤسسات مساهمة أخرى وبالتالي فهو عبارة عن مؤسسة مساهمة.

في إطار سياسته الشاملة لعصرنه شبكته التجارية شرع بنك التنمية المحلية في عدة أنشطة والتي يكمن هدفها الأساسي في تحسين مردودية وكالاته وإعادة تركيز مجهوداته على الوكالات الناجعة.

3.1.1. بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة المسيلة

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد إعادة هيكلة البنك الجزائري بمقتضى المرسوم رقم (106/82) الصادر في 11 جمادى الأولى 1402 الموافق لـ 11/03/1982 واعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي تهدف إلى تنمية القطاع الفلاحي وترقية الريف.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي والتجاري وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي ويهدف نشاطه أساسا إلى تنمية هذا القطاع بترقية النشاطات الفلاحية، الحرفية والصناعية وتنمية المؤسسات الفلاحية والإنتاجية ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته وكثر عملاؤه إلى أن صار يحتل المرتبة الأولى في الجزائر والمرتبة (668) عالميا من أصل (4100) بنك.

كما يشرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B A D R) لولاية المسيلة على خمس وكالات تابعة له وحوالي (100) موظف ضمن هذه الوكالات.

4.1.1. البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة المسيلة

فتحت أبواب وكالة 28 من البنك الخارجي الجزائري عام (1996) ويقع في شارع حي (206) بالمسيلة، المخطط البياني للبنك الخارجي الجزائري يتكون من (5) خمسة مصالح: مصلحة الصندوق، مصلحة العلاقات مع الزبائن، مصلحة العلاقات مع الخارج، مصلحة الخدمة الإدارية والمراقبة، مصممة بطريقة تضمن الخدمة الجيدة.

كما تضم الوكالة (28) ثمانية وعشرون عاملا، اثنان 02 متخرجون، وآخرون في هذا الميدان منذ أعوام سمح لهم باكتساب تجربة وخبرة مهنية والتحكم أكثر في تقنيات المهنة. تتم إدارة الوكالة من طرف المدير السيد "بولحية نور الدين" الذي يضمن تسيير الوكالة مع منهجية متبعة جد نشطة، ساهرا على التنفيذ الجيد للمهام وتحسين الخدمات لأن الحركة الكبيرة للفرع الخاص (تجار وصناع) التي عرفتها مؤخرا ولاية المسيلة كان السبب المهم والمنفذ الذي أدى لمجموعة البنوك الخاصة أن تخلق من خلال أساليب جيدة لتكوين موظفيها وتجهيزهم لاستقبال الزبون واستعمال تجهيزات ومعدات متطورة من أجل القيام بأعمالها المصرفية على أحسن وجه، والسهر على النوعية الجيدة للخدمات المقترحة، كل هذا أعطى ميلاد للمنافسة بين البنوك في الولاية لجلب الزبون.

5.1.1. القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة المسيلة

وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة أنشأت سنة 1973 مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، تشغل 24 عامل مقسمين على النحو التالي: مدير - نائب مدير - 3 حراس - منظفتان - 17 موظف، وتجدر الإشارة هنا أن معظم الموظفين تقريبا مروا ببرامج التكوين بالإضافة إلى حصول بعضهم على شهادات عليا، كذلك تتوفر هذه الوكالة على أجهزة الكمبيوتر في كل قسم من أقسام الوكالة، واستعمال الأجهزة الحديثة مثل: حاسبات النقود وآلة للصراف الآلي.

تتصل وكالة القرض الشعبي الجزائري على مواردها بالإضافة إلى رأس المال المحدد في القانون الأساسي وموارد أخرى مثل رأس المال الخاص، فوائد الاستثمار الخاصة به، فوائد على القروض والسلفيات المقدمة، عمولات وخدمات...إلخ.

كل هذه الموارد تذهب لتغطية النشاطات المختلفة للبنك والتي تتمثل في قروض قصيرة الأجل أو القروض الموجهة لتمويل دورات الاستغلال، قروض طويلة ومتوسطة الأجل، هذا بالإضافة إلى مصاريف أخرى متنوعة كمصاريف الصيانة والتجهيزات، كذلك الفوائد الممنوحة لمختلف الودائع.

2.1. منهجية الدراسة

سنعتمد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي و يصفها بشكل دقيق و يعبر عنها تعبيراً كلفياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح سماتها وخصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً ويوضح مقدار الظاهرة أو حجمها.

اعتمدنا في الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي المقارن باستخدام الجداول الإحصائية، ويتمثل هذا الأسلوب في:

- 1 - معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الاستبيان.
- 2 - اختبار التوزيع الطبيعي (Z) (بدلاً من اختبار مان ويتي Mann-Whitney u Test لأن حجم العينة كبير)
- 3 - اختبار الفرضيات عن طريق التوزيع (T).
- 4 - تحليل الارتباط والانحدار .
- 5 - تحليل التباين الأحادي ANOVA.

حيث اعتمدنا في معالجة البيانات وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات على البرنامج الإحصائي: الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف باسم "SPSS" (Statistical Package for Social Sciences)، حيث تم استخدام النسخة 20.

مع أخذنا لمقياس ليكارت الخماسي (Likart Scale) وكان المقياس المحدد لتصحيح الاستبيان كالتالي:

- موافق بشدة يأخذ الدرجة 1 وهو أقوى درجة في القياس.
- موافق يأخذ الدرجة 2 وهو ثاني أقوى درجة في المقياس.
- محايد يأخذ الدرجة 3 وهي متوسط القياس.
- غير موافق يأخذ الدرجة 4 وهي ثاني أضعف درجة في القياس.
- غير موافق بشدة يأخذ الدرجة 5 وهي أضعف درجة في القياس.

//تحليل الاستبيان وتحليل نتائجه

قمنا بتوزيع 35 نسخة من استمارة الاستبيان في البنوك التجارية بولاية المسيلة وقد تم استرداد 33 نسخة وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 3 استبيانات منهم لعدم جدية الاستجابة عليها وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 30 استبيانه فقط أي ما يمثل (85,71%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة تم تفرغها ضمن البرنامج الإحصائي SPSS 20، ثم تم القيام بمختلف التحليل الخاصة بالاستبيان كما يلي:

1.11. تحليل البيانات الشخصية:

من خلال البرنامج نحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم (4): جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات الشخصية

Statistiques

	المؤهل العلمي	التخصص في الشهادة	عدد سنوات الخبرة	الوظيفة في البنك	اسم البنك الذي تعمل فيه	مكان العمل في البنك
N	30	30	30	30	30	30
Valide	30	30	30	30	30	30
Manquante	0	0	0	0	0	0
Moyenne	2,60	2,67	2,17	3,03	2,60	3,47
Ecart-type	1,714	1,184	,699	1,033	,675	,776
Variance	2,938	1,402	,489	1,068	,455	,602

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن المتوسط الحسابي للبيانات الشخصية المتعلقة بالعينة محل الدراسة يتراوح بين (2، 3)، والانحراف المعياري بين (0، 1)، مما يعني عدم تشتت البيانات حول المتوسطات الحسابية لها.

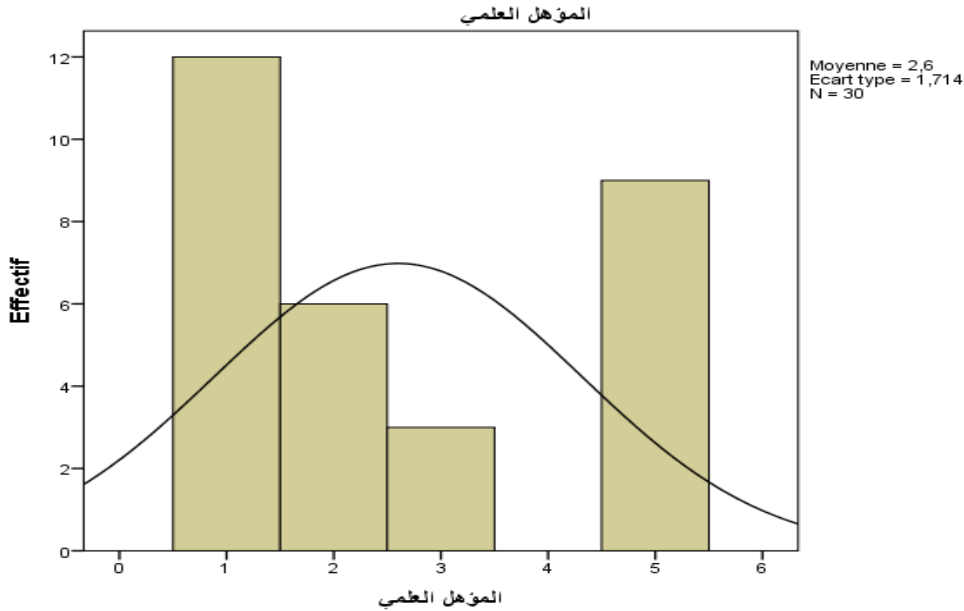
1- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (5): توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

Pourcentage cumulé	Pourcentage valide	Pourcentage	Effectifs	
40,0	40,0	40,0	12	ليسانس
60,0	20,0	20,0	6	ماستر
70,0	10,0	10,0	3	ماجستير
100,0	30,0	30,0	9	شهادة مهنية
	100,0	100,0	30	Total

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

شكل رقم (2): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول (5) والشكل (2) نلاحظ أن أغلب المبحوثين تتراوح شهاداتهم بين شهادة الليسانس وشهادة مهنية، مع انعدام وجود شهادة الدكتوراه على مستوى العينة، عموماً يعتبر مستوى الليسانس هو الأعلى مما يوحي بمدى إلمام أفراد العينة بالأساليب العلمية والإدارية الحديثة للعمل في البنوك، بما فيها التحليل المالي.

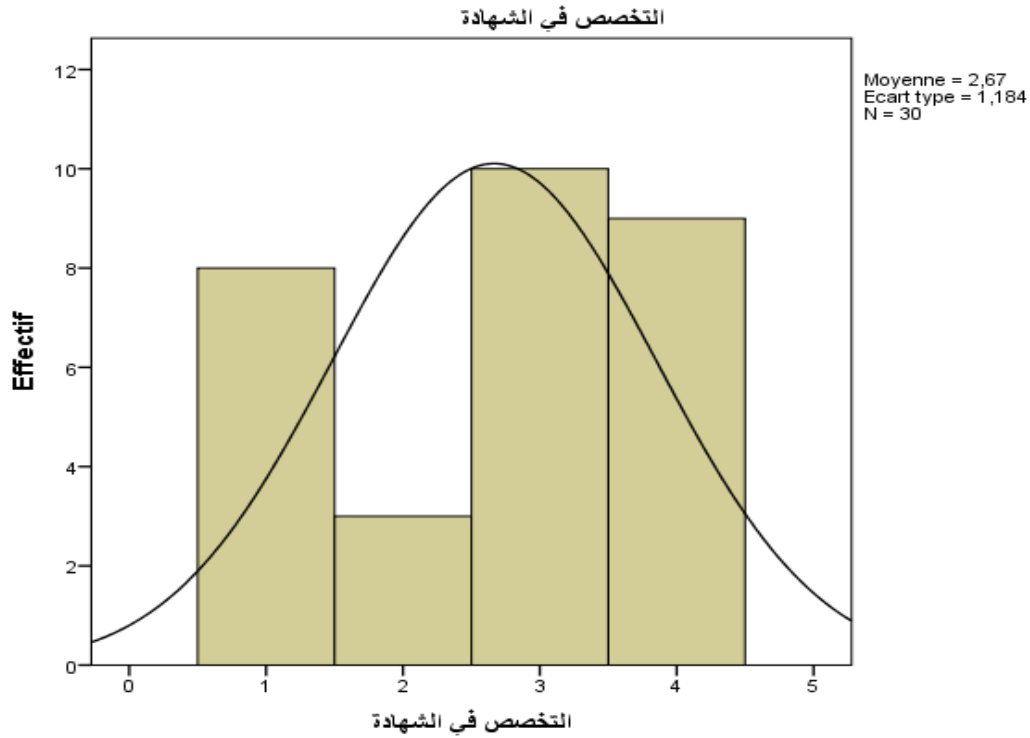
2- توزيع العينة حسب التخصص في الشهادة:

الجدول رقم (6): توزيع المستجوبين حسب التخصص في الشهادة

Pourcentage cumulé	Pourcentage valide	Pourcentage	Effectifs	
26,7	26,7	26,7	8	محاسبة
36,7	10,0	10,0	3	إدارة أعمال
70,0	33,3	33,3	10	علوم مالية
100,0	30,0	30,0	9	غير ذلك
	100,0	100,0	30	Total

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

شكل رقم (3): توزيع العينة حسب الشهادة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول (6) والشكل (3) أن أغلب المبحوثين تتراوح تخصصاتهم بين العلوم المالية وتخصصات أخرى قريبة إليها وكذلك المحاسبة، مما يبين مدى قدرة المبحوثين على استيعاب مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي.

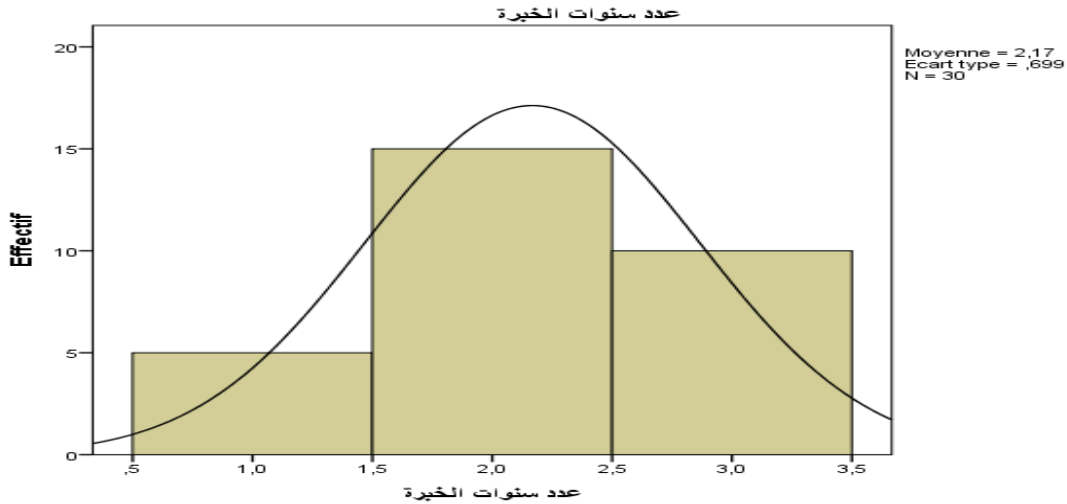
3- توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (7): توزيع المستجوبين حسب عدد سنوات الخبرة

Pourcentage cumulé	Pourcentage valide	Pourcentage	Effectifs	
16,7	16,7	16,7	5	أقل من 5 سنوات
66,7	50,0	50,0	15	أقل من 10 سنوات
100,0	33,3	33,3	10	أكثر من 10 سنوات
	100,0	100,0	30	Total

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

شكل رقم (4): توزيع العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول (7) والشكل (4) أن أغلب المبحوثين لديهم خبرة في العمل المصرفي تتجاوز الخمس سنوات، نصفهم ذو خبرة مهنية تتراوح بين الخمسة والعشر سنوات، وثلثهم لديهم خبرة تتجاوز العشر سنوات.

4- توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة في البنك:

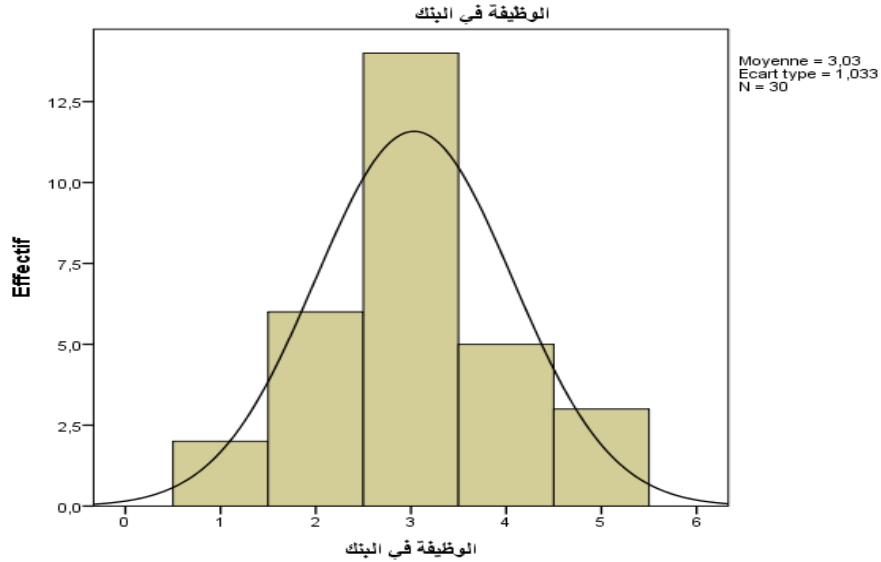
الجدول رقم (8): توزيع المستجوبين حسب الوظيفة في البنك

Pourcentage cumulé	Pourcentage valide	Pourcentage	Effectifs	
6,7	6,7	6,7	2	Valides عون بنوك

26,7	20,0	20,0	6	مكلف
73,3	46,7	46,7	14	بالدراسات
90,0	16,7	16,7	5	رئيس المصلحة
100,0	10,0	10,0	3	مدير أو نائب مدير
	100,0	100,0	30	غير ذلك
				Total

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

شكل رقم (5): توزيع العينة حسب الوظيفة في البنك



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول (8) والشكل (5) أن أغلب المبحوثين في البنوك يشغلون منصب رئيس مصلحة، والباقي موزعين بالتساوي بين مكلف بالدراسات ونائب مدير وكذلك عون بنوك ومناصب أخرى.

5- توزيع عينة الدراسة حسب البنك الذي يعمل فيه:

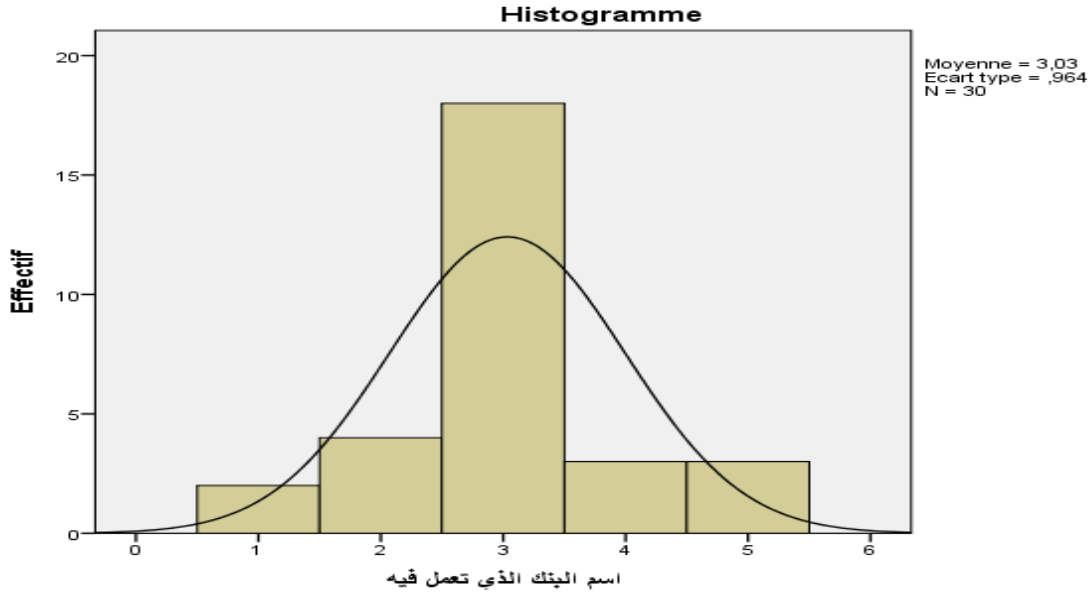
الجدول رقم (9): توزيع المستجوبين حسب اسم البنك الذي يعملون فيه

Pourcentage cumulé	Pourcentage valide	Pourcentage	Effectifs

6,7	6,7	6,7	2	BNA
20,0	13,3	13,3	4	BDL
80,0	60,0	60,0	18	BADR
90,0	10,0	10,0	3	BEA
100,0	10,0	10,0	3	CPA
	100,0	100,0	30	Total

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

شكل رقم (6): توزيع العينة حسب البنك الذي تعمل فيه



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول (9) والشكل (6) أن أغلب المبحوثين يعملون في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بنسبة (60%) والباقي بالتساوي بين البنوك الأخرى.

6- توزيع العينة الدراسة بالنسبة لمكان العمل في البنك:

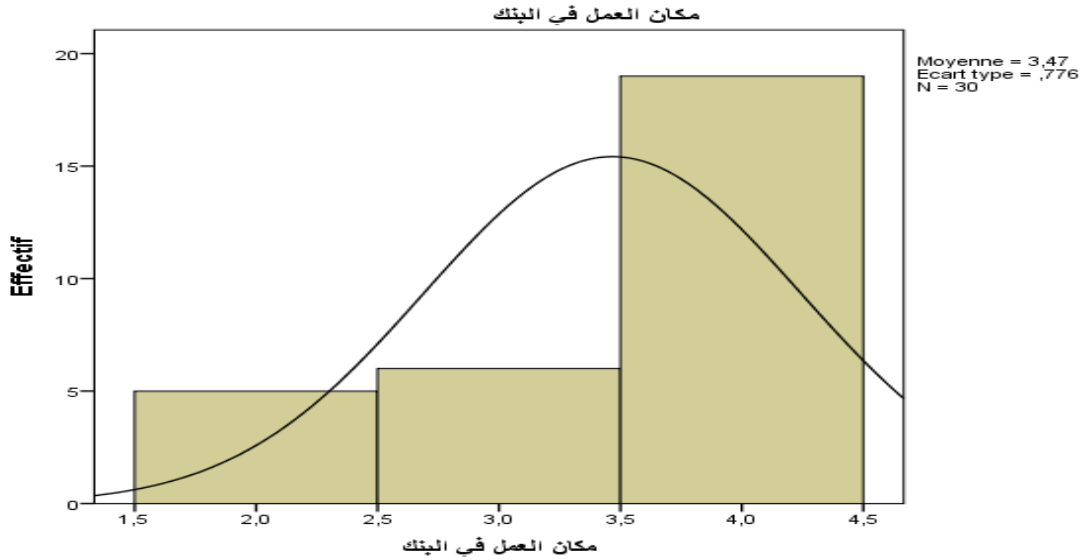
الجدول رقم (10): توزيع المستجوبين حسب مكان العمل في البنك

Pourcentage cumulé	Pourcentage valide	Pourcentage	Effectifs	
16,7	16,7	16,7	5	Valide مصلحة القروض

36,7	20,0	20,0	6	مصلحة العمليات
100,0	63,3	63,3	19	الخارجية
	100,0	100,0	30	غير ذلك
				Total

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

الشكل رقم (7): توزيع العينة حسب مكان العمل في البنك



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول (10) والشكل (7) أن مكان عمل أغلب المبحوثين في البنك يختلف عن مصلحة القروض ومصلحة العمليات الخارجية بنسبة 63 %.

2.1. تحليل الاستبيان:

1.2.1. قياس صدق وثبات الاستبيان:

يقصد بصدق الإستبانة أن تكون استبانة الدراسة قادرة على انجاز ما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجب على أسئلتها وفرضيتها وقد تم قياس صدق الإستبانة من خلال ما يلي:

أ- صدق المحتوى (المحكمين):

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة من أجل الاسترشاد بآرائهم حول الأسئلة والفقرات التي تضمنتها الدراسة، وقد تم الأخذ بآراء المحكمين التاليين: الأستاذ بلعجوز حسين، والأستاذ بوبعاية حسان، الأستاذ عريوة محاد، والأستاذ القري عبد الرحمان، حيث تم الأخذ بآرائهم وتم حذف بعض فقرات الدراسة التي لا ترتبط بموضوع الدراسة كما تم تعديل فقرات أخرى وإعادة تصنيف بعض الفقرات في المجالات التي تضمنتها استبانة الدراسة حتى تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة.

ب- لغرض قياس مدى ثبات الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على الأسئلة تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، للمحاور الثلاثة معا أي للاستبيان ككل:

الجدول رقم (11): معاملا ثبات ألفا كرونباخ للمحاور الثلاثة معا

Alpha de Cronbach cas de suppression de l'élément	de Corrélacion en complète des éléments corrigés	Variance de l'échelle des cas suppression d'un élément	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	
,255	,589	,369	4,3559	المحور الأول: اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي المحور الثاني: الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك
,633	,328	,521	4,2822	المحور الثالث: الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين
,596	,376	,398	4,3196	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

من خلال الجدول (11) نجد أن معامل الثبات ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور الأول (0,25) وهو ضعيف، وللمحور الثاني (0,63) والثالث (0,59) مقبول، يمكن القول عموماً بثبات الاستبيان.

للاستبيان ككل حصل على:

الجدول رقم (12): معامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبيان

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,613	3

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

من خلال الجدول (12) نجد أن معامل ثبات الاستبيان بلغت قيمته (0,613) وهي قيمة تزيد على القيمة المقبولة إحصائياً والمقدرة بـ: (0,50) وهذا يعني أن المقياس والمتمثل في الاستبيان غير متناقض مع نفسه، أي أن المقياس سوف يعطي نفس النتائج باحتمال متساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، إذا يمكن القول أن مقدار معامل الثبات قوي بدرجة متوسطة القوة، مما يبين إمكانية استخدام الاستبيان كأداة يمكن الاعتماد عليها في تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

ج- أما بخصوص صدق أداة الدراسة (الصدق الباطني) فقد تم حساب معامل صدق المحك، الذي يساوي جذر معامل الثبات أي جذر (0,61) والذي أعطى قيمة تقدر بـ: (0,78)، وهذا يعني أن أسئلة المقياس تقيس فعلاً ما وضعت لأجله.

2.2.2. اختبار التوزيع الطبيعي:

يفترض في بيانات الاستبيان أن لا تتوزع توزيعاً طبيعياً، ولهذا الغرض نستخدم اختبار "كلامرنوف - سميرنوف"،

الجدول رقم (13): اختبار "كلامرنوف - سميرنوف"

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
1	المحور الأول: إحصاء التوزيع التجار على التحليل المالي بشكل كبير و مدى استخدام أدوات التفتيش بالتحليل المالي est normale avec une moyenne de 2,1 et un écart-type de 0,40.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	,262	Retenir l'hypothèse nulle.
2	المحور الثاني: الأسباب الرئيسية لحدوث القروض من وجهة نظر البنوك est normale avec une moyenne de 2,20 et un écart-type de 0,35.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	,804	Retenir l'hypothèse nulle.
3	المحور الثالث: الأسباب الرئيسية لحدوث القروض من وجهة نظر المقرضين est normale avec une moyenne de 2,16 et un écart-type de 0,45.	Test de Kolmogorov-Smirnov à échantillon unique	,613	Retenir l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau de significatio 05.

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

من خلال الجدول (13) نلاحظ تحقق فرضية العدم لأن (sig) للمحاور الثلاثة تجاوزت (0,05) أي عدم توزع بيانات الاستبيان توزيعاً طبيعياً، مما يعني أنه يمكن استخدام الاستبيان كأداة لتحليل وتفسير نتائج الدراسة.

3.11. اختبار الفرضيات:

3.11.1. مقارنة المتوسطات:

أ- بالنسبة للمحور الأول:

الجدول رقم (14): مقارنة المتوسطات بالنسبة للمحور الأول

Statistiques descriptives			
E type	Moyene	N	
1,189	2,03	30	يعتمد البنك بشكل واسع على التحليل المالي
,874	1,83	30	يستخدم البنك النسب المالية وفق القوائم المالية في تقييم الأداء المالي
1,285	2,27	30	يستخدم البنك مؤشرات التوازن في تقييم الأداء المالي
,819	2,13	30	يستخدم البنك مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي
1,331	2,23	30	تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي
1,055	2,30	30	تعتمد إدارة البنك بشكل أساسي على التحليل المالي لاتخاذ قرار التمويل أو الاستثمار في المستقبل
1,526	2,50	30	تهتم إدارة البنك بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم باستمرار بالتحليل المالي
1,258	2,07	30	تلجأ إدارة البنك إلى استخدام أساليب التنبؤية للتنبؤ بوضع البنك
1,224	2,47	30	يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ويعتمد عليها في اتخاذ قراراته
1,015	2,07	30	لا تستطيع إدارة البنك التنبؤ بوضع البنك وناستخدام التحليل المالي
,913	1,83	30	السياسة الداخلية للبنك تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر
1,159	1,97	30	قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر
1,143	2,07	30	يقوم البنك بتسهيّل حصول الموظفين على دور اتعلمية في مجال التحليل المالي البنكي

1,845	1,90	30	يقوم البنك بتنظيم دورات متخصصة في مجال الائتئبؤ بالفشلالماليو كيفية استخدام نماذج الائتئبؤ بالفشلالمالى
1,476	2,40	30	تستخدم إدارة البنك النسبالمالية في قياس وتقييم ربحية وسولة البنك
1,015	2,07	30	يوجد نظام رسمى لإدارة المخاطر متبعها البنك
1,196	2,13	30	توجد لجنة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول (14) أن أغلب متوسطات المحور الأول تميل إلى القيمتين اثنتين والواحد، مما يعني موافقة أغلب المبحوثين على اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتعثر المالي، كما يشير الانحراف المعياري إلى أن أغلب الإجابات تميل إلى الموافقة بشدة والمحايدة، دون وجود عدم الموافقة أو عدم الموافقة بشدة.

ب- بالنسبة للمحور الثاني:

الجدول رقم (15): مقارنة المتوسطات بالنسبة للمحور الثاني

Statistiques descriptives

Ecart type	Moyenne	N	
1,938	2,50	30	عدم دقة في الدراسات الائتمانية
1,167	1,87	30	عدم كفاية الإطار الإدارى في أقسام القروض
1,980	1,93	30	جمود السياسة الإقتراضية للبنوك (سياسة غير مرنة)
1,306	2,47	30	اهتمام البنوك بزيادة أرباحها بغض النظر عن درجة المخاطرة
1,913	2,17	30	عدم تطبيق البنوك كل نظام إدارة المخاطر الائتمانية
1,196	2,13	30	عدم قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء لإبعاد الدخول فيمرحلة التعثر
1,278	2,43	30	وجود علاقات عمل ومصالح مشتركة بين البنوك والمقترضين
1,610	2,40	30	وجود دخل في أنظمة وإجراءات عملية لتحصيل أقساط القروض لدى البنوك
1,887	1,80	30	عدم الدقة في تقدير قيمة الضمانات المقدمة من طرف المقترضين للحصول على قرض
1,081	2,27	30	عدم قيام البنك بمتابعة التغييرات التي تطرأ على قيمة الضمانات المقدمة لها من طرف المقترضين
		30	N valide (listwise)

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول (15) أن أغلب متوسطات المحور الثاني تميل إلى القيمتين اثنتين وواحد، مما يعني موافقة أغلب المبحوثين على الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك، كما يشير الانحراف المعياري إلى أن أغلب الإجابات تميل إلى الموافقة بشدة والمحايدة، دون وجود عدم الموافقة أو عدم الموافقة بشدة.

ج- بالنسبة للمحور الثالث:

الجدول رقم (16): مقارنة المتوسطات بالنسبة للمحور الثالث

Statistiques descriptives

Ecart type	Moyenne	N	
1,095	2,20	30	السماح للمقترض باستخدام قيمة القرض دفعة واحدة، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات تتناسب مع الحاجة الفعلية للمقترض
1,306	2,13	30	عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض
1,165	2,43	30	عدم تناسب مبلغ القرض مع الاحتياجات الفعلية للمقترض، سواء كانت قيمة القرض أعلى أو أقل من الاحتياجات الفعلية للمقترض
1,094	2,10	30	حصول نظر وفطائر غير متوقعة
1,925	1,80	30	تغير في الظروف والاقتصادية العامة، وتأثيرها سلبي على قدرة المقترض على السداد
1,317	2,30	30	ارتفاع هامش الفائدة المصرفية لدى البنوك (سعر فائدة الإقراض، سعر فائدة الإيداع)
1,050	2,00	30	سوء نية العميل المقترض وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك
1,224	1,87	30	عدم دقة / وصحة البيانات المقدمة من العميل للبنك
1,037	2,60	30	قيام المقترض باستخدام حصيلة القرض لغير الغرض الذي من أجله
		30	N valide (listwise)

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول (16) أن أغلب متوسطات المحور الثالث تميل إلى القيمتين اثنتين والواحد، مما يعني موافقة أغلب المبحوثين على الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين، كما يشير الانحراف المعياري إلى أن أغلب الإجابات تميل إلى الموافقة بشدة والمحايدة، دون وجود عدم الموافقة أو عدم الموافقة بشدة.

د- بالنسبة للاستبيان ككل:

الجدول رقم (17): مقارنة المتوسطات بالنسبة للمحاور الثلاثة معا

Statistiques descriptives

Ecart type	Moyenne	N	
,39579	2,1229	30	المحور الأول اعتماد: البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدوات التنبؤ بالتعثر المالي
,34986	2,1967	30	المحور الثاني: الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك
,44701	2,1593	30	المحور الثالث: الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين
		30	N valide (listwise)

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول (17) أن أغلب متوسطات محاور الاستبيان تميل إلى القيمة اثنين، والتي تعني الموافقة على جميع نقاط الاستبيان، مما يعني أن البنوك التجارية تعتمد على التحليل المالي بشكل كبير وتستخدم أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي، اعتمادا على أسباب تعثر القروض من وجهة نظر البنوك وكذلك من وجهة نظر المقترضين.

3.2. اختبار الفرضيات من خلال إحصائية (t).

أ- بالنسبة للمحور الأول:

لاختبار (t) للمقارنة بين المتوسطات نضع الفرضيات كما يلي:

- فرضية العدم: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي: H0.

- الفرضية البديلة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي: H1.

الجدول رقم (18): اختبار الفرضيات من خلال إحصائية (t) بالنسبة للمحور الأول:

Test sur échantillon unique

Valeur du test = 0						
Intervalle de Confiance 95%		Différ moyenne	Sig. (bilaté)	ddl	T	
Supér	Infér					
2,48	1,59	2,033	,000	29	9,370	
2,16	1,51	1,833	,000	29	11,486	يستخدم البنك ال نسب المالية وفق القوائم المالية في تقييم الأداء المالي
2,75	1,79	2,267	,000	29	9,663	يستخدم البنك مؤشر التوازن في تقييم الأداء المالي
2,44	1,83	2,133	,000	29	14,262	يستخدم البنك مؤشر التوازن النسب المالية في تقييم الأداء المالي
2,73	1,74	2,233	,000	29	9,191	تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي
2,69	1,91	2,300	,000	29	11,937	تعتمد إدارة البنك بشكل أساسي على التحليل المالي لاتخاذ قرار التمويل أو الاستثمار في المستقبل
3,07	1,93	2,500	,000	29	8,975	تهتم إدارة البنك بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم بممارساتهم بالتحليل المالي
2,54	1,60	2,067	,000	29	9,001	تلجأ إدارة البنك إلى استخدام الأساليب التنبؤية للتنبؤ بوضع بنك
2,92	2,01	2,467	,000	29	11,035	يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر الماليو يعتمد عليها في اتخاذ قراراته
2,45	1,69	2,067	,000	29	11,154	لا تستطيع إدارة البنك التنبؤ بوضع البنك و ناستخدام التحلي الامالي
2,17	1,49	1,833	,000	29	11,000	السياسة الداخلية للبنك تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر
2,40	1,53	1,967	,000	29	9,293	قوة انيسلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي كأ ساس للتنبؤ بالتعثر

2,49	1,64	2,067	,000	29	9,906	يقوم البنك بتسهيل حصول الموظف على دور تعليمية في مجال التحليل المالي للبنك
2,22	1,58	1,900	,000	29	12,318	يقوم البنك بتنظيم دور اتم تخصصه في مجال التنبؤ بالفشل الم اليوكيفية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي
2,95	1,85	2,400	,000	29	8,905	تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس وتقييم ربحية وسيلولة البنك
2,45	1,69	2,067	,000	29	11,154	يوجد نظام رسمي لإدارة المخاطر متبع في البنك
2,58	1,69	2,133	,000	29	9,772	توجد لجنة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعه وتم مراقبتها والسيطرة عليها

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

القرار:

نلاحظ من الجدول (18) أن القيمة المحسوبة لإحصائية (T) محصورة بين (8,905 ≤ T_{CAL} ≤ 14,262) وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية التي قدرت

بـ: (T_{TAB} = 2,045) عند (n = 29 ، α = 5%) وذلك بالنسبة لجميع أسئلة المحور الأول، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم H₀ ونقبل الفرض البديل H₁، أي يمكن أن نستدل بأن البنوك التجارية تعتمد على التحليل المالي بشكل كبير وتستخدم أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي ، كما يظهر الجدول (T) تحت العمود (sig) أن جميع القيم معنوية لأن (sig < 5%) وقدرت قيمته بـ (0%) لكل أسئلة المحور الأول.

ب- بالنسبة للمحور الثاني:

لاختبار (t) للمقارنة بين المتوسطات نضع الفرضيات كما يلي:

- فرضية العدم: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي انطلاقاً من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك: H₀.

- الفرضية البديلة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي انطلاقاً من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك: H₁.

الجدول رقم (19): اختبار الفرضيات من خلال إحصائية (t) بالنسبة للمحور الثاني

Test sur échantillon unique

Valeur du test = 0						
Intervalle de confiance 95%		Différ moyenne	Sig. (bilaté)	ddl	T	
Supér	Infér					
2,85	2,15	2,500	,000	29	14,603	عدم دقة في الدر اسات الائتمانية
2,30	1,43	1,867	,000	29	8,764	عدم كفاية الإطار الإداري فأقسام القروض
2,30	1,57	1,933	,000	29	10,802	جمود السياسة الإقتراضية للبنوك (سياسة غير مرنة)
2,95	1,98	2,467	,000	29	10,345	اهتمام البنوك بزيادة أرباحها بغض النظر عن درجة المخاطر
2,51	1,83	2,167	,000	29	13,000	عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية
2,58	1,69	2,133	,000	29	9,772	عدم قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء لإبعاد الدخول لفي مرح لة التعثر
2,91	1,96	2,433	,000	29	10,429	وجود علاقات عمل ومصالح مشتركة بين البنوك والمقترضين
3,00	1,80	2,400	,000	29	8,163	وجود دخل في أنظمة وإجراء اتعملية تحصيل أقساط القروض دي البنوك
2,13	1,47	1,800	,000	29	11,119	عدم الدقة في تقدير قيمة الضمانات المقدمة من طرف المقترضين حصول على قرض
2,67	1,86	2,267	,000	29	11,488	عدم قيام البنوك بمتابعة التغييرات التي تطرأ على قيمة الضمانات مقدمة لها من طرف المقترضين

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

القرار:

نلاحظ من الجدول (19) أن القيمة المحسوبة لإحصائية (T) محصورة بين ($8,163 \leq T \leq 14,603$) وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية التي قدرت بـ (2,045) عند ($n=29$ ، $\alpha=5\%$) وذلك بالنسبة لجميع أسئلة المحور الثاني، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 ، أي يمكن أن نستدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخد ام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي انطلاقاً من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك. ، كما يظهر الجدول (T) تحت العمود (sig) أن جميع القيم معنوية لأن ($\text{sig} < 5\%$) وقدرت قيمته بـ (0%) لكل أسئلة المحور الثاني.

ج- بالنسبة للمحور الثالث:

لاختبار (t) للمقارنة بين المتوسطات نضع الفرضيات كما يلي:

- فرضية العدم: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي انطلاقاً من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين: H_0 .

- الفرضية البديلة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي انطلاقاً من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين: H_1 .

الجدول رقم (20): اختبار الفرضيات من خلال إحصائية (t) بالنسبة للمحور الثالث

Valeur du test = 0						
Intervalle de confiance 95%		Différ moyenne	Sig. (bilat)	ddl	T	
Supér	Infér					
2,61	1,79	2,200	,000	29	11,000	السماح للمقترض باستخدام قيمة القرض دفعة واحدة، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات تتناسب الحاجة الفعلية للمقترض
2,62	1,65	2,133	,000	29	8,947	عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض
2,87	2,00	2,433	,000	29	11,439	عدم تناسب مبلغ القرض مع الاحتياج الفعلي للمقترض، سواء كان تقييم القرض أعلى أو أقل من الاحتياج الفعلي للمقترض
2,51	1,69	2,100	,000	29	10,515	حصول ظروفاً غير متوقعة
2,15	1,45	1,800	,000	29	10,661	تغير في الظروف والاقتصادية العامة، وتأثيرها سلباً على قدرة المقترض على السداد
2,79	1,81	2,300	,000	29	9,565	ارتفاعها مشافهة المصرفية لدى البنوك (سعر فائدة الإقراض، سعر فائدة الإيداع)
2,39	1,61	2,000	,000	29	10,428	سوء نية العميل المقترض وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك
2,32	1,41	1,867	,000	29	8,351	عدم دقة / وصحة البيانات المقدمة من العميل للبنك
2,99	2,21	2,600	,000	29	13,730	قيام المقترض باستخدام مصححة القرض لغير الغرض الذي من أجله

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

القرار:

نلاحظ من الجدول (20) أن القيمة المحسوبة لإحصائية (T) محصورة بين

($8,351 \leq T \leq 13,730$) وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية التي قدرت بـ (2,045) عند ($\alpha=5\%$ ، $n=29$) وذلك بالنسبة لجميع أسئلة المحور الثالث، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 ، أي يمكن أن نستدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي انطلاقاً من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين ، كما يظهر الجدول (T) تحت العمود (sig) أن جميع القيم معنوية لأن ($sig < 5\%$) وقدرت قيمته بـ (0%) لكل أسئلة المحور الثالث.

د- بالنسبة للإستبان ككل:

لاختبار (t) للمقارنة بين المتوسطات نضع الفرضيات كما يلي:

-فرضيةالعدم: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوكالتجاريةعلىالتحليلالماليشكلكبيرومدىاستخدامأدواتهالتنبؤبالتعثرالمالي من خلالا لأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك والمقترضين: H_0 .

- الفرضية البديلة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوكالتجاريةعلىالتحليلالماليشكلكبيرومدىاستخدامأدواتهالتنبؤبالتعثرالمالي من خلال الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك والمقترضين: H_1 .

الجدول رقم (21): اختبار الفرضيات من خلال إحصائية (t) بالنسبة للاستبيان ككل

Test sur échantillon unique

Valeur du test = 0						
Intervalle de confiance 95%		Différ Moyenne	Sig. (bilat)	Ddl	T	
Supér	Infér					
2,2707	1,9751	2,12292	,000	29	29,378	
2,3273	2,0660	2,19667	,000	29	34,390	المحور الثاني: الأسبابالرئيسيةلتعثر القروضمنوجهةنظر البنوك
2,3262	1,9923	2,15926	,000	29	26,458	المحور الثالث: الأسبابالرئيسيةلتعثر القروضمنوجهةنظر المقترضين

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

القرار:

نلاحظ من الجدول (21) أن القيمة المحسوبة لإحصائية (T) قدرت قيمتها بالنسبة للمحور الأول بـ: (29,378) وبالنسبة للمحور الثاني بـ: (34,390) أما بالنسبة للمحور الثالث فقدرت بـ: (26,458) ونلاحظ أنها كلها أكبر من القيمة الجدولية التي قدرت

بـ: (2,045) عند ($\alpha = 5\%$) لهذا فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 ، أي يمكن أن نستدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي انطلاقاً من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك والمقترضين ، كما يظهر الجدول (T) تحت العمود (sig) أن جميع القيم معنوية لأن ($\text{sig} < 5\%$) وقدرت قيمته

	Sig. (bilatérale)		,018	,009
	N	30	30	30
	Biais	0	,001	,005
	Erreur standard	0	,155	,175
	Bootstrap ^c I de confiance à			
	95%	Inférieur	1	,124
		Supérieur	1	,704
	Corrélation de Pearson	,428*	1	,151
	Sig. (bilatérale)		,018	,427
	N	30	30	30
المحور الثاني:	Biais	,001	0	-,002
	Erreur standard	,155	0	,156
	Bootstrap ^c I de confiance à			
	95%	Inférieur	,124	-,179
		Supérieur	,704	,432
	Corrélation de Pearson	,466**	,151	1
	Sig. (bilatérale)		,009	,427
	N	30	30	30
المحور الثالث:	Biais	,005	-,002	0
	Erreur standard	,175	,156	0
	Bootstrap ^c I			
	de confiance à	Inférieur	,095	-,179
	95%	Supérieur	,798	,432

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

- نلاحظ من خلال الجدول (22) أن قيمة معامل الارتباط قدرت بـ (0,42) وهي محصورة بين (0,2 ≥ 0,42 > 0,5) وهذا يشير إلى أن علاقة الارتباط بين المحور الأول والمحور الثاني هي علاقة ضعيفة، أي أن عناصر المحور الأول لا تتبع بشكل مباشر لعناصر المحور الثاني.
- كما نلاحظ من نفس الجدول أن قيمة معامل الارتباط قدرت بـ (0,46) وهي محصورة بين (0,2 ≥ 0,46 > 0,5) وهذا يشير إلى أن علاقة الارتباط بين المحور الأول والمحور الثالث هي علاقة ضعيفة، أي أن عناصر المحور الأول لا تتبع بشكل مباشر لعناصر المحور الثالث.
- وكذلك نلاحظ من هذا الجدول أن قيمة معامل الارتباط قدرت بـ (0,15) وهي محصورة بين (0 ≥ 0,15 > 2) وهذا يشير إلى أن علاقة الارتباط بين المحور الثاني والمحور الثالث هي علاقة ضعيفة جداً، أي أن عناصر المحور الثاني لا تتبع بأي شكل لعناصر المحور الثالث نظراً لاختلاف وجهات النظر بين البنوك والمقترضين حول الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض.

الجدول رقم (23): معامل الارتباط المتعدد

Récapitulatif des modèles

Erreur standard de l'estimation	R-deux ajusté	R-deux	R	Modèle
,33113	,300	,348	,590 ^a	1

a. Valeurs prédites : (constantes),

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

- نلاحظ م ن خلال الجدول (23) أن قيمة معامل الارتباط المتعدد قدرت بـ (0,59) وهي محصورة بين (0,5 ≤ 0,59 < 0,7) وهذا يشير إلى أن علاقة الارتباط المتعدد (بين المحور الأول من جهة والمحور الثاني والثالث من جهة أخرى) هي علاقة متوسطة القوة مما يعني أن عناصر المحور الأول للاستبيان تتبع لعناصر كلى المحورين الثاني والثالث.

- كما يشير معامل التحديد إلى أن نسبة (34,8%) من التغيرات في مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي تفسر عن طريق التغير في الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك والمقترضين معا.

الجدول رقم (24): جدول يوضح معادلة الانحدار

Coefficients^a

Sig.	t	Coefficients standardisés	Coefficients non standardisés		Modèle
			Bêta	Erreur standard	
,361	,930		,459	,427	(Constante)
,028	2,330	,366	,178	,414	المحور الثاني: الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك
,014	2,616	,411	,139	,364	المحور الثالث: الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS من خلال (24) الجدول نجد ان معادلة الانحدار تكون على الشكل التالي :

$$Y = a + B_1 X_1 + B_2 X_2$$
$$Y = 0,42 + 0,41 X_1 + 0,36 X_2$$

حيث أن:

a: مقدار ثابت

Y: متغير تابع وهو يمثل المحور

الأول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي للشركات ومدى استخدامها أو اتهم للتنبؤ بالتعثر المالي.

X1: متغير مستقل وهو يمثل المحور الثاني للأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك.

X2: متغير مستقل وهو يمثل المحور الثالث للأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين.

كما نلاحظ أن المقدار الثابت (a=0,42) في المعادلة السابقة غير معنوي لأنه أكبر من (0,05) وليس له من الناحية الواقعية أي دلالة، لذا يستحسن حذفه من النموذج، ليصبح على الشكل التالي:

$$Y = 0,41 X_1 + 0,36 X_2$$

- نستنتج من المعادلة أن نسبة (41%) من التغيرات في مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي تفسر عن طريق التغير في الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك.

- كما نستنتج من المعادلة أن نسبة (36%) من التغيرات في مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي تفسر عن طريق التغير في الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين.

3.4. اختبار الفرضيات من خلال تحليل التباين:

أ- تأثير المحور الثاني على المحور الأول:

نجري اختبار الفرضيات للدراسة من خلال تحليل التباين عن طريق اختبار (f)، فنضع أولاً الفرضيات كما يلي:

- فرضية العدم: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي من خلال الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك : H_0 .

- الفرضية البديلة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي من خلال الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك: H_1 .

المحور الأول: اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي.

الجدول رقم (25): تأثير المحور الثاني على المحور الأول باستخدام تحليل التباين بعامل

ANOVA à 1 facteur

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	2,723	11	,248	2,449	,044
Intra-groupes	1,820	18	,101		
Total	4,543	29			

المصدر من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS

القرار:

بما أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (F) قدرت بـ (2,449) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي قدرت بـ (2,34) وذلك عند ($n_2 = 18, n_1 = 11, \alpha = 5\%$) فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 ، ونستدل بوجود تأثير بين مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي والأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك، كما يثبت ذلك العمود الأخير من الجدول

(معنوية العلاقة أي $sig < 5\%$).

ب- تأثير المحور الثالث على المحور الأول:

نجري اختبار الفرضيات للدراسة من خلال تحليل التباين عن طريق اختبار (f)، فنضع الفرضيات أولاً كما يلي:

- فرضية العدم: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدامها للتنبؤ بالتعثر المالي من خلال الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين: H_0 .

- الفرضية البديلة: وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدامها للتنبؤ بالتعثر المالي من خلال الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين: H_1 .

الجدول رقم (26): تأثير المحور الثالث على المحور الأول باستخدام تحليل التباين بعامل ANOVA à 1 facteur

اعتماد:

المحور الأول

البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدامها للتنبؤ بالتعثر المالي

Signification	F	Moyenne des carrés	Ddl	Somme des carrés	
.000	14,993	,537	7	3,756	Inter- groupes
		,036	22	,787	Intra- groupes
			29	4,543	Total

المصدر من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS
القرار:

بما أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (F) قدرت بـ (14,993) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي قدرت بـ (2,46) وذلك عند ($\alpha = 5\%$ ، $n_1 = 7$ ، $n_2 = 22$) فإننا نفرض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 ، ونستدل بوجود تأثير بين مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي والأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين، كما يثبت ذلك العمود الأخير من الجدول

(معنوية العلاقة أي $\text{sig} < 5\%$).

ج- تأثير المحور الثاني على المحور الثالث:

نجري اختبار الفرضيات للدراسة من خلال تحليل التباين عن طريق اختبار (f)، فنضع الفرضيات أولاً كما يلي:

- فرضية العدم: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول مدى تأثير الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك على الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين
: H0

- الفرضية البديلة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول مدى تأثير الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك على الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين: H1.

الجدول رقم (27): تأثير المحور الثاني على المحور الثالث باستخدام تحليل التباين بعامل

ANOVA à 1 facteur

المحور الثاني: الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	2,061	7	,294	4,350	,004
Intra-groupes	1,489	22	,068		
Total	3,550	29			

المصدر من إعداد الطالب بناءً على نتائج SPSS
القرار:

بما ان القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (F) قدرت بـ (4,350) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي قدرت بـ (2,46) وذلك عند ($\alpha = 5\%$ ، $n_1 = 7$ ، $n_2 = 22$) فإننا نفرض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 ، نستدل بوجود تأثير بين الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك على الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين ، كما يثبت ذلك العمود الأخير من الجدول (معنوية العلاقة أي $\text{sig} < 5\%$).

4.11 نتائج تحليل الاستبان:

1. من خلال المقارنة بين المتوسطات نجد أن:

أغلب متوسطات محاور الاستبيان تميل إلى القيمة اثنين، والتي تعني أن جميع المجيبين عن الاستبيان يميلون للموافقة على جميع نقاط الاستبيان، مما يعني أن البنوك التجارية تعتمد على التحليل المالي بشكل كبير وتستخدم أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي، اعتماداً على أسباب تعثر القروض من وجهة نظر البنوك وكذلك من وجهة نظر المقترضين.

2. من خلال اختبار الفرضيات باستخدام (T) نجد أن:

بالإمكان الاستدلال على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير ومدى استخدام أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي انطلاقاً من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك والمقترضين.

3. من خلال تحليل علاقة الارتباط والانحدار:

يشير معامل الارتباط المتعدد إلى وجود علاقة متوسطة القوة مما يعني أن جميع عناصر المحور الأول للاستبيان تتبع لعناصر كلى المحورين الثاني والثالث. ومن خلال معامل التحديد نجد أن نسبة 34,8% من التغيرات في مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي تفسر عن طريق التغير في الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك والمقترضين معاً.

4. من خلال تحليل التباين:

- يمكن أن نستنتج وجود تأثير بين مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي والأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنك.
- يمكن أن نستنتج وجود تأثير بين مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي والأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية ومن خلال تحليل المتوسطات للاستجابات تبين أن اغلبها تتفق على أن جميع البنوك تعتمد على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي، كما أن اختبار الفرضيات باستخدام إحصائية ستودنت بينت تحقق فرضية اعتماد البنوك على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي.

من خلال تحليل الارتباط تم الوصول إلى وجود علاقة قوية بين مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي والأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك من جهة والمقترضين من جهة أخرى.

يفيد تحليل التباين باستخدام إحصائية فيشر إلى وجود تأثير للأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك ومن وجهة نظر المقترضين على مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي.

الخاتمة العامة:

تتوالى على المؤسسة خلال فترات عملها العديد من الحالات العارضة التي تعيق السير العادي لنشاطها، في كافة أوجه نشاطها سواء الإنتاجي أو التسويقي أو التمويلي، هذا الأخير الذي يعد تعثره حالة جد خطيرة لها تأثير بالغ على نشاط المؤسسة، حيث يعد التعثر المالي أزمة تستوجب دق ناقوس الخطر على مستوى جميع الوظائف، وكإجراء استباقي لتجنب حدوثه يمكن الاعتماد على العديد من الوسائل والأدوات والتي من أبرزها التحليل المالي كوسيلة ناجعة لمعالجة إشكالية التعثر المالي.

بعد إجراء هذه الدراسة بجانبها النظري والميداني، وذلك بالتطرق في فصول الجانب النظري للمتغيرين التحليل المالي والمؤشرات المالية في الفصل الأول، والمتغيرات التعثر المالي، الديون المتعثرة والمخاطر المصرفية ومتغير نماذج التحليل المالي والتنبؤ في الفصل الثاني، وكذا بالتطرق في الجانب الميداني لدراسة حالة البنوك العمومية التجارية لمدينة المسيلة تم التوصل لمجموعة من النتائج والتي اعتمدت كأرضية لاختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعية أو عدم ذلك، وأيضا لتقديم مجموعة من الاقتراحات التي ارتأينا أنها قد تساهم في البنوك العمومية.

أولاً: عرض النتائج

أ - النتائج العامة:

من خلال الدراسة النظرية لموضوع اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- يعد التحليل المالي ومختلف النسب المتعلقة به من احد المفاهيم الأساسية في الإدارة المالية والإدارة المصرفية، حيث يتيح العديد من التحاليل المفيدة لمختلف الأطراف من إدارة داخلية أو مساهمين أو الحكومات.

- كما يمكن وبالاعتماد على نسب التحليل المالي الأساسية للإدارة المصرفية تقييم كافة قراراتها المالية المخلفة، سواء التي تتعلق بالاستثمار أو بالتمويل.

- التحليل المالي يعتبر من انسب الوسائل والأدوات ذات الأهمية البالغة في تحديد نقاط الأبعاد الإستراتيجية من خلال التحديد الدقيق لنقاط القوة وإيجابياتها ، مما يساعد على بناء الخطط المالية و إعداد الإستراتيجية المالية بشكل دقيق متماسك.

- كما يساعد التحليل المالي كذلك على تحديد نقاط الضعف وتحديد مسبباتها في بيئة المصرف الداخلية وأيضاً تحديد الفرص والتهديدات في بيئة المصرف الخارجي ، مما يساعد إدارة المؤسسة المالية على التفاعل الجيد مع متغيرات المحيط الخارجي.

- يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في أي مستوى إداري أو أي طرف آخر له مصلحة داخل أو خارج المؤسسة.

- لا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى أطراف أخرى داخلية وخارجية كمساهميها أو دائنيها أو غيرهم ، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي.

- يعد التحليل المالي من أهم الأساليب المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية قبل حدوثه و أكثرها دقة في الكشف المبكر على أعراض التعثر المالي.

- تعتبر القروض المتعثرة أو مخاطر عدم السداد من أشد المخاطر الائتمانية ضرراً التي يمكن أن تواجه البنك، وترجع أسبابها إلى عوامل عديدة منها ما يرجع إلى البنك ومنها ما يكون العميل نفسه المتسبب فيها.

- التعثر المالي حالة مرضية تصيب الوضعية المالية للمؤسسة، لتصبح في حالة من اللاتوازن المؤدي إلى الكثير من الأضرار بالأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة، تاركة وراءها آثار مالية متفاوتة الحدة يصعب التنبؤ بخطورتها وحدتها.

- إن الاعتماد على العديد من النماذج المصاغة لغرض التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه كإجراء احترازي لها قبل الوقوع في المعضلة يعد من أهم الأساليب المستحدثة في معالجة إشكالية التعثر

المالي، حيث تساهم هذه النماذج بشكل كبير في تجنب وقوع الحالات المستعصية للتعثر المالي للمؤسسات.

- يعد التحليل المالي المستند إلى النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي، إذ أن العديد من النسب المالية تتيح التحليل الدقيق للوظيفية المالية للمؤسسة، وتشخيصها بصورة مستقبلية يمكن على أساسها تصور تنبؤات للتعثر المالي.

ب النتائج الخاصة:

من خلال إسقاط الجانب النظري لموضوع اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي على الواقع العملي توصلنا إلى النتائج التالي:

- من خلال الدراسة الميدانية تبين أن جميع البنوك تعتمد على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي، وأن فرضية اعتماد البنوك على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي محققة.

- وجود علاقة قوية بين مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي والأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك من جهة والمقترضين من جهة أخرى.

- وجود تأثير للأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك ومن وجهة نظر المقترضين على مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي.

- ترجع العديد من البنوك إلى مختلف أدوات التحليل المالي في رسم مختلف الخطط و الاستراتيجيات للتفاعل مع متغيرات المحيط.

- تستند البنوك عند اتخاذها لقرار منح القرض إلى زبائنها إلى مختلف مؤشرات التحليل المالي لدراسة الوضعية المالية للزبون، و على أساسه تتخذ قرار منح أو عدم منح القرض للزبون.

- مختلف البنوك التي تم إجراء المسح لها تهتم بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم باستمرار بالتحليل المالي لغرض تطوير قدراتهم المعرفية لمواجهة إشكالية التعثر المالي.

- يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي إلى درجة ما ويعتمد عليها في اتخاذ قراراته المتعلقة بمحاولة تجنب الوقوع في أزمات التعثر المالي.

- تتابع البنوك أوضاع زبائنها لكن في أغلب الأحيان يكون زبائنها في حالة متقدمة من أزمة التعثر المالي حيث يصعب التعامل مع هذه الحالات المتقدمة.

-يعمد البنك إلى تأسيس لجان تكون مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة بما فيها التعثر المالي لمحاولة مراقبتها وتحديد مسبباتها والسيطرة عليها لتجنب كل انعكاساتها السلبية.

ثانيا: اختبار الفرضيات

- 1 -اختبار الفرضية الأولى تنص الفرضية الجزئية الأولى على أن البنوك التجارية تعتمد على مؤشرات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي انطلاقا من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك، إن الدراسة النظرية والميدانية تبين التحقق المطلق للفرضية الجزئية الأولى بمختلف أشكال المقاييس المستخدمة في التحليل.
- 2 -اختبار الفرضية الثانية كما تنص الفرضية الجزئية الثانية على أن البنوك التجارية تعتمد على مؤشرات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي انطلاقا من الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين، تفيد الدراسة النظرية والميدانية بأن الفرضية الجزئية الثانية محققة بمختلف أشكال المقاييس المستخدمة في التحليل.
- 3 -اختبار الفرضية الرئيسية من خلال تحقق الفرضيتين السابقتين نجد أن الفرضية الرئيسية للموضوع والتي تنص على أن البنوك التجارية تعتمد على مؤشرات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي، ومن خلال دراستنا النظرية للموضوع وإسقاطه على الواقع الميداني للمؤسسات المالية العاملة في المنطقة تبين التحقق التام للفرضية، بجميع المقاييس المستخدمة في التحليل.

ثالثا : الإقتراحات

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من الإقتراحات لمسيرى وإدارات البنوك التجارية بولاية المسيلة، وذلك فيما يتعلق بعمليات التحليل المالي والتنبؤ المبكر بالتعثر المالي، وتتمثل هذه الإقتراحات فيما يلي:

- الاهتمام أكثر بتطوير قدرات الموظفين خاصة في الوظيفة المالية وتحسين أدائهم باستمرار من خلال تنظيم دورات تكوينية سنوية على الأقل مرة في السنة.
- محاولة الإلمام بالأساليب الكمية بما فيها النماذج التنبؤية المستخدمة في الإدارة المالية لا استخدامها فيالتنبؤ بالوضع المالية للبنك.

- محاولة تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي والاعتماد عليها بشكل أكثر في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بتجنب الوقوع في أزمات التعثر المالي.

- استخدام النسب المالية من طرف إدارة البنك كقياس وتقييم بحية وسيولة البنك بغرض تسهيل مختلف التحليل والتي ستستفيد منها العديد من الأطراف ذات المصالح المشتركة مع المؤسسة البنكية.

- متابعة أوضاع العملاء قبل الدخول في مرحلة التعثر وذلك من خلال التصرف في حالة ظهور أعراض لدى الزبون أو الشك في دخوله في حالة تعسر السداد.

- تقوية علاقة العميل والمصالح المشتركة بين البنوك والمقترضين لتسهيل إيجاد حلول في حالة الوقوع في إشكالية التعثر المالي.

- الضبط الجيد لأنظمة وإجراءات عملية تحصيل أقساط القروض والقرضات أو دفعات سداد القروض.

- تأسيس لجان على مستوى البنك يقع تحت مسؤوليتها تحديد مختلف المخاطر المتنوعة ومراقبتها والسيطرة عليها بغرض تجنبها أو التخفيف من حدتها.

- مراعاة جانب المخاطرة في منح القروض توازياً مع الاهتمام بزيادة الأرباح ومحاولة إيجاد توليفة مثلى بين درجة المخاطرة ومستوى الزيادة في الأرباح.

-

السماح للمقترض باستخدام قيمة القرض دفعة واحدة، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات متناسبو الحاجة الفعلية للمقترض، لأن تجزئة القرض على دفعات قد تؤدي إلى اختلال في تمويل استثمار الزبون مما يؤدي إلى تناقص مردوديته وتعسر في سداد قرضه.

- استخدام كل الأساليب المتاحة للكشف عن س وعناية المقترضين وعدم رغبتهم في السداد رغم القدرة على ذلك، مما يعد إشكال خطير ينبئ بالتعثر المالي.

رابعاً: آفاق البحث

في نهاية هذا البحث نرجو من المولى العلي القدير أن نكون قد وفقنا في الإنجاز الجيد لهذه الدراسة وساهمنا ولو بجزء قليل في تسليط الضوء على جانب من الجوانب المهمة ذات العلاقة

المباشرة باعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي وبعض المقترحات لتفادي الوقوع في التعثر.

ومن منطلق اعتقادنا أنه مازال هناك بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق وإلى دراسة مكملّة تغطي جوانب قصور هذا البحث منها نماذج التحليل المالي الحديثة ، وذلك بطرح مجموعة من إشكاليات لمواضيع جديدة تكون كأفاق بحث مستقبلية منها:

- إلى أي مدى يمكن استخدام التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؟

- هل يمكن استخدام التحليل المالي كأداة للتخطيط والرقابة على العمليات المالية؟

- هل يمكن ترشيد القرارات المالية باستخدام التحليل المالي؟

- إلى أي مدى تساهم النماذج الحديثة للتحليل المالي في ترشيد قرارات منح القروض؟

هذا العمل وكغيره من المجهود البشري لا يخلو من الكثير من النقائص والاختلالات التي نتجت عن صعوبة الحصول على المادة العلمية وصعوبة جمع المعلومات من الميدان، مما يجعله عملاً قابلاً للمناقشة والتمحيص الجيد.

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية:

أ. الكتب

1. جبر؛ هشام ،إدارة المصارف ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
2. هندي؛ منير إبراهيم ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، ط 4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.
3. هندي؛ منير إبراهيم ،إدارة الأسواق والمنشآت المالية(أسواق العقود المستقبلية) ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.
4. الزبيدي؛ حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
5. الزبيدي؛ حمزة محمود،إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2002.
6. الحيايى؛ وليد ناجي ، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، ط 1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
7. الحناوي؛ محمد صالح وإبراهيم إسماعيل سلطان ، الإدارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
8. حنفي؛ عبد الغفار ،تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.
9. حسين؛ رحيم ، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، ط 1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008.

10. حشمان؛ مولود، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
11. طه؛ عبد الرحيم وعاطف جابر، تنظيم وإدارة البنوك، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
12. الكايد؛ خليل أحمد، الإدارة المالية الدولية والعالمية ، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010.
13. كراجة؛ عبد الحليم وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات) ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
14. لظفي؛ أمين السيد أحمد ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
15. لسوس؛ مبارك، التسيير المالي (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة) ، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
16. محمد؛ منير شاكر وآخران ، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
17. محمد النجار؛ فريد راغب، إعادة هندسة الائتمان بالبنوك (نهاية القروض المصرفية المتعثرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
18. مطر؛ محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المال يوالائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
19. مطر؛ محمد، التحليل المالي والائتمان (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية) ، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
20. ناصر؛ سليمان، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، 2012.
21. النجار؛ فريد راغب، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
22. النعيمي؛ عدنان تايهو أرشد فؤاد التميمي ، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008.
23. النعيمي؛ عدنان تايه، إدارة الائتمان (منظور شمولي)، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
24. عبد الحميد؛ عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، ط1، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2009.

25. عبد الرحيم؛ محمد إبراهيم ،اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
26. العصار؛ رشاد وآخرون ،الإدارة والتحليل المالي ، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
27. عثمان؛ محمد داود، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره ، ط1، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2013.
28. الراوي؛ خالد وهيب، يوسف سعادة ،التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
29. الشماع؛ خليل وخالد أمين عبد الله ، التحليل المالي للمصارف ، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1990.
30. الشمري؛ خالد توفيق ، التحليل المالي والاقتصادي (في دراسات تقييم وجدوى المشاريع) ، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
31. تايه؛عدنان وآخرون: الإدارة المالية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
32. خليل الحمزاوي؛ محمد كمال ،اقتصاديات الائتمان المصرفي(دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته)، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 1997.
33. الخضيرى؛ محسن أحمد ، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج) ، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996.
34. غنيم؛ أحمد، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك ، مطابع المستقبل، القاهرة، مصر، 2000.

ب. الرسائل والأطروحات:

1. أنجرو؛ إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006.
2. بن بوزيد؛ سليمان ،دور نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي ، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، المركز الجامعي محمد البشير إبراهيمي، برج بوعرييج، 2011.
3. بن طرية؛ سعاد، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية ، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

4. الجرجاوي؛ حليلة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم ، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
5. دنيزاد مهني، البنوك في مواجهة تحديات العولمة المالية ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2003.
6. زائدة؛ دعاء محمد، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة، 2006.
7. حمد بني خالد؛ مرعي حسن، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية ، أطروحة دكتوراه، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة، الاقتصاد، جامعة الموصل، الأردن، 2003.
8. الكلوت؛ خالد محمود، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، مذكرة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.
9. طارق؛ والي، أهمية التحليل الائتماني وعلاقته بالقروض المتعثرة ، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011.
10. مصطفى؛ قريد، تخفيض تكاليف الفجوة بين الطاقة الإنتاجية والطلب ، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006.
11. عادل؛ هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة ، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.
12. عادل؛ سعد الله، دور التحليل المالي في عملية منح القروض في البنوك التجارية ، رسالة ماستر غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011.
13. عبد الله؛ علي خلف، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.
14. عبد الله الغصين؛ هلا بسام، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.
15. العلمي؛ وهيب جمال، مدى استخدام البنوك الأردنية للقوائم المالية المدققة في قرار منح التسهيلات الائتمانية التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، شباط، 2004.

16. عمر الطويل؛ عمار أكرم، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم محاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
17. عريش؛ بلال، تخفيض خطر عدم تسديد القروض باستخدام تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012.
18. فاروق؛ فخاري، تسيير المخاطر الائتمانية في الحد من تعثر القروض المصرفية، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012.
19. توفيق؛ غفصي، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012.
20. ذيب؛ حسين، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2012.

ج- الملتقيات والمؤتمرات:

1. بلعجوز؛ حسين، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، منافسة تقنيات مخاطر، جامعة جيجل، 6-7 جوان 2005.
2. محمد؛ تقروت، طرشي محمد، إدارة المخاطر في الصناعة المصرفية الالكترونية، الملتقى الدولي الثالث حول: "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق، التحديات"، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008
3. ميمي؛ جديني، جديني سامية، دور الحوكمة في إدارة المخاطر في المصارف، الملتقى الدولي الثالث حول: "إستراتيجية، إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق، التحديات"، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008
4. الشمري؛ صادق راشد، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، نيسان 2009، عمان، الأردن.
5. شرون؛ رقية، إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي الثالث حول: "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق، التحديات"، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008.
6. عبد الجليل؛ بوداح، معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية، الملتقى الوطني الأول حول: "النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق" جامعة الشلف، 5-6 نوفمبر 2001.

7. عمر؛ أيت مختار، بوشعور محمد حريري ، تسيير المخاطر في البنوك ، الملتقى الدولي الثالث حول: "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات"، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008.

8. صالح مفتاح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحليلها وقياسها وإدارتها-الحد منها)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر، اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة: 16-18 أفريل 2007.

ب- المحلات:

1. الحمداني؛ رافعة إبراهيم وياسين طه ياسين القطان " استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى"، في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد10، جامعة الموصل، العراق، 2013.
2. يوسف؛ محمد كمال أحمد، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب، العلاج، مجلة كلية الاقتصادية العلمية، العدد الثالث، يناير 2013.
3. عبود؛ سالم محمد، "تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام أدوات التحليل المالي"، مجلة المثلى للعلوم الإدارية، الاقتصادية، المجلد3، العدد5، مركز بحوث التسويق، بغداد، 2013.
4. رمو؛ وحيد محمود، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2010.
5. شاهين؛ علي، جهاد مطر، " نموذج مقترح بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 25، العدد4، كلية التجارة، غزة، 2011.

ثانيا باللغة الأجنبية:

- 1 . Anthony M. Santomero: **Commercial Bank Risk Management**, the Wharton school, niversity of Pennsylvania, USA, 1999.
- 2 .Béatrice et Francis Gandguillot, **Analyse financière : activité, rentabilité, structure financière**, gualino éditeur, Paris, 2éme édition, 2004.
- 3 .Béatrice Meunier-rocher, **le diagnostic financier**, 3^{éme} éd, édition d'organisation, Paris, 2003.
- 4 .Bellalah Mondher.**Gestion des risques et produits dirivés**. classiques et exotiques, paris, édition dunod2003
- 5 . Cuyaubere Thierry, **Jacques Muller, control de gestion**, la villeguerin éditions, Paris,1991.

K.M Bensafta. **La gestion du risque de marché:Application de la valeur –à–Risque** ,Séminaire national du système bancaire Algérien et les changements économiques, université de chlef, 2004.

6 .Patrice Vizzavona ,**Gestion Financière**. Berti edition, N08, 1992.

7 .Redjem Necib, **Méthodes d'analyse financier : cour et plications etude de cas**. Edition dar el–ouloum, 2005.

8 .Sophie Brana, Michel cazals, Pascal kauffmann,**Economie monétaire et Financieres**. 2^{ème} editiondunod, 1991.

9 .Védrines Jean Pierre, **technique quantitative de gestion**, librairie vuibert, Paris, 1985.

ثالثا مواقع الأنترنت:

1.www.pdfactory.com,page consultée le/1603/2014, 15:00.

2.www.metrobrokerage.com, page consultée le:09/04/2014, 22:35.

3.www.Startimes.com, Page consultée le: 09/04/2014, 22:29.

الملحق رقم: (1)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

تخصص: بنوك

استمارة استبيان في إطار تحضير مذكرة ماستر

حضرة المحيب المحترم

تحية طيبة وبعد،،

من خلال هذا البحث نقوم بإجراء دراسة بعنوان " مدى اعتماد البنوك التجارية على مؤشرات التحليل المالي

للتنبؤ بالتعثر المالي "

يرجى من سيادتكم الموقرة التكرم بالمساعدة في إتمام هذه الدراسة عن طريق الإجابة على الأسئلة التي تتضمنها

الإستلينة المرفقة وذلك بكل دقة وموضوعية لما له من أهمية على صدق نتائج الدراسة، كما نؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها سوف تستخدم لغايات البحث العلمي البحث فقط، مع كل الشكر لكم على حسن تعاونكم على إنجاح هذه الدراسة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير والامتنان

الباحثة: سليمان حميدة

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الرجاء وضع إشارة (X) في المكان المناسب

1. المؤهل العلمي :

ليسانس () ماستر () ماجستير () دكتوراه () شهادة مهنية ()

2. التخصص:

محاسبة () إدارة أعمال () علوم مالية () غير ذلك ()

3. عدد سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات () أقل من سنوات 10 () أكثر من 10 سنوات ()

4. الوظيفة:

عون بنوك () مكلف بالدراسات () رئيس المصلحة () مدير أو نائب المدير () غير ذلك ()

5. اسم البنك الذي تعمل به:

() BNA () BDL () BADR () BEA () CPA ()

6. مكان العمل في البنك:

مصلحة الصندوق () مصلحة القروض () مصلحة العمليات الخارجية () غير ذلك ()

الجزء الثاني: أسئلة وفقرات الاستبيان

أولاً: هل تعتمد البنوك التجارية على التحليل المالي بشكل كبير وهل تستخدم أدواته للتنبؤ بالتعثر المالي؟

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة	
					يعتمد البنك بشكل واسع على التحليل المالي	1
					يستخدم البنك النسب المالية وفق القوائم المالية في تقييم الأداء المالي	2
					يستخدم البنك مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي	3
					يستخدم البنك مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي	4
					تعتمد إدارة البنك على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المالي	5
					تعتمد إدارة البنك بشكل أساسي على التحليل المالي لاتخاذ قرار التمويل أو الاستثمار في المستقبل	6
					تتم إدارة البنك بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم باستمرار بالتحليل المالي	7
					تلجأ إدارة البنك إلى استخدام الأساليب التنبؤية للتنبؤ بوضع البنك	8
					يقوم البنك بتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ويعتمد عليها في اتخاذ قراراته	9
					لا تستطيع إدارة البنك التنبؤ بوضع البنك دون استخدام التحليل المالي	10
					السياسة الداخلية للبنك تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر	11
					قوانين سلطة النقد تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر	12
					يقوم البنك بتسهيل حصول الموظفين على دورات علمية في مجال التحليل المالي البنكي	13
					يقوم البنك بتنظيم دورات متخصصة في مجال التنبؤ بالفشل المالي وكيفية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي	14
					تستخدم إدارة البنك النسب المالية في قياس و تقييم ربحية و سيولة البنك	15
					يوجد نظام رسمي لإدارة المخاطر متبع في البنك	16

17	توجد لجنة في البنك مسؤولة عن تحديد المخاطر المتنوعة ومراقبتها و السيطرة عليها
----	-------------------------------------------------------------------------------

ثانياً : ما هي الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر البنوك؟

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة	
					عدم دقة في الدراسات الائتمانية	1
					عدم كفاية الإطار الإداري في أقسام القروض	2
					جمود السياسة الإقتراضية للبنوك (سياسة غير مرنة)	3
					اهتمام البنوك بزيادة أرباحها بغض النظر عن درجة المخاطرة	4
					عدم تطبيق البنوك لنظام إدارة المخاطر الائتمانية	5
					عدم قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء إلا بعد الدخول في مرحلة التعثر	6
					وجود علاقات عمل ومصالح مشتركة بين البنوك و المقترضين	7
					وجود خلل في أنظمة وإجراءات عملية تحصيل أقساط القروض لدى البنوك	8
					عدم الدقة في تقدير قيمة الضمانات المقدمة من طرف المقترض للحصول على قرض	9
					عدم قيام البنك بمتابعة التغيرات التي تطرأ على قيمة الضمانات المقدمة لها من طرف المقترضين	10

ثالثاً : ما هي الأسباب الرئيسية لتعثر القروض من وجهة نظر المقترضين؟

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة	
					السماح للمقترض باستخدام قيمة القرض دفعة واحدة، أي عدم دفع قيمة القرض على دفعات تتناسب والحاجة الفعلية للمقترض	1
					عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض	2
					عدم تناسب مبلغ القرض مع الاحتياجات الفعلية للمقترض، سواء كانت قيمة القرض أعلى أو أقل من الاحتياجات الفعلية للمقترض	3
					حصول ظروف طارئة وغير متوقعة	4
					تغير في الظروف الاقتصادية العامة، وتأثيرها سلباً على قدرة المقترض على السداد	5

					ارتفاع هامش الفائدة المصرفية لدى البنوك (سعر فائدة الإقراض، سعر فائدة الإيداع)	6
					سوء نية العميل المقترض وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك	7
					عدم دقة/ وصحة البيانات المقدمة من العميل للبنك	8
					قيام المقترض باستخدام حصيلة القرض لغير الغرض الذي منح لأجله	9